

A 607

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

عم

ووض ترناح لثمها اصوله الجمان ودر ضنه بخت قد مشا رشا د
 فوعها الادها ن فستكر الله نعم سعيهم واجزل من جوده مشونه هم بزم
 وجبت ان من صل الله به علينا ان اهلنا لا فقهاء اثارهم احبنا
 الا حده لم في صلهم فترعنا بوقد الله نعم في باله هذا انكالي الوو
 بمعالو الدين وملاو لمحمد بن وجد داية معا هذا المسائل الشرعية
 معدل من المساح الفقهية وبتعنا فيه فخر الفروع بهذا الامور
 وجعتا بين تحقيق الدليل الاول لاجبار ان فخر بنسب الطباع وظهرنا
 مقبوله عن الاستماع من غير اجازة وجب للاختلاف لا الهنا معقبه
 للملال ما اشمل الى الله سبحانه ان يجعله خالصا الوجه الكريم و
 انضج السن جلدى يوم حين فصل الافهام الى المشج القويرو
 بقتى تنه الاقدام على صراط المستقيم وثمة ثبنا كتابنا هذا

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله الطاهرين
 الذين هم ائمة الهدى
 في كل زمان ومكان
 وبعد فبما اذن الله تعالى
 لى هذا الكتاب
 في بيان فضيلة العلم
 وذكر ما يجب على
 طالب العلم من
 واجبات ونبذ
 محرمات

على بقائه واشام اربعة والعشرين من المقدمة مختصر مفصل
المفصل الاول في بيان فضيلة العلم وذكر ما يجب على
 العلم رايانه وبيان زيادة شرف علم الفقه على غيره ووجه الحاجة
 اليه وذكر حله ومرتبته وبيان موضوعه ومبادئه ومسائله
 واعلم ان فضيلة العلم وارتفاع درجته وعلو مرتبته امر كونه
 في سائر الضرورة مؤنة الاهتمام ببيانته غير ناذكر على سبيل

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على
 سيدنا محمد وآله الطاهرين
 الذين هم ائمة الهدى
 في كل زمان ومكان
 وبعد فبما اذن الله تعالى
 لى هذا الكتاب
 في بيان فضيلة العلم
 وذكر ما يجب على
 طالب العلم من
 واجبات ونبذ
 محرمات

الشيخ

بن عبد الصمد الحارثي قدس الله روحه والسيّد بن زيد بن الحسين
 علي السيد فخر الدين الهاشمي قدس الله روحه نحو رواية لم يجره
 عن والدي السيد الشهيد بن الملقه والذين رفع الله درجاتهم
 خاتمه عن شيخه الاجل نو الدين علي بن محمد عبد العالي العاملي
 عن الشيخ فضل الدين محمد المؤذن الحزبي عن الشيخ ضياء الدين علي
 شيخنا الشهيد عن والده قدس الله سره عن الشيخ فخر الدين ابني الملقه
 محمد الشيخ الامام العلامة جمال الملقه والدين الحسن بن يوسف طهر
 والقدم عن شيخه المحقق السيد نجم الملقه والدين ابني القاسم جعفر
 الحسن بن يحيى بن سعيد قدس الله نفسه عن السيد الجليل فضل الدين
 فخار بن محمد الموسوي عن الشيخ الامام ابني الفضل بن شاذان بن ميرزا
 الفتحي عن الشيخ الفقيه العامه ابجعفر محمد بن ابني القاسم الطبري عن الشيخ
 ابو علي الحسن بن الشيخ السيد الفقيه ابوجعفر محمد بن الحسن الطوسي
 عن المؤذن عن الشيخ الاسام السيد محمد بن محمد النعمان عن الشيخ ابني القاسم
 جعفر بن محمد بن فلولو بن الشيخ الجليل الكبير ابوجعفر محمد بن جعفر الكاظمي
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن عماد بن عيسى عن عبد الله بن بهمن
 القداح عن محمد بن يعقوب عن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي
 بن ابراهيم جعفر بن محمد الاشقر محمد عبد الله بن بهمن القداح عن

[illegible]

[illegible]

على العايد بفضل الله تعالى على سائر النعمانية البذل والعدل والعلو
 وإن الأسائر يورثون أدبار أولادهم وأولادهم ولكن ورواها عن أحمد
 أخذ بخطه وأمره بالاستماع الشيخ الفقيه محمد بن محمد بن النعمان
 الشيخ الصدوق أبي محمد بن علي بن الحسين بابويه القمي وأحمد
 عن محمد بن عبد الله عن محمد بن عيسى بن أبي عبد الله القمي بن
 محمد بن الحسين بن محمد بن زناد الطار عن محمد بن الحسين

الاسم من بنة قال قال امير المؤمنين علي بن ابي طالب قتلوا العلم
فان قتلتم حنة فقد ارسيت حنجرة تحت عنقها وقيل من كمالها
وهو عند الله كالف درهم لا ترفعها الا بالحل والحرام ونسألك
بما ليسيل الجنة وهو ان يفي الوعدة وصاحبه الواحد
على الاعدا ودين الاخلاء برح الله به او ما يجعلهم في الجنة
تقتلهم من اعمالهم وتقتل اثارهم وترغب الملكة في خلقهم

[illegible]

١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ - ٨ - ٩ - ١٠ - ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥١٩ - ٥٢٠ - ٥٢١ - ٥٢٢ - ٥٢٣ - ٥٢٤ - ٥٢٥ - ٥٢٦ - ٥٢٧ - ٥٢٨ - ٥٢٩ - ٥٣٠ - ٥٣١ - ٥٣٢ - ٥٣٣ - ٥٣٤ - ٥٣٥ - ٥٣٦ - ٥٣٧ - ٥٣٨ - ٥

اور یہ احادیث میں احادیث ہم فمن اخذتہی منها فداخذ حظا یرا

فاخروا عليكم هذا عن اخذ دونه فان قبلاه الي البيت كل خلفه

عَدُو لَا يَفُوقُ عَنْهُ خُذَيْبُ الْعَالَمِينَ أَمَّا الْبَطَّائِنُ فَأَوَّلُ الْجَاهِلِيَّةِ

وعنه عن الحسن بن محمد عن علي بن سعيد عن أبي حمزة عن علي بن الحسين

قال اوعى الناس الى طلب العلم الطيبون ولو سفاك الحج وخوض البحر

والله ببارك ونعم اوصي دانيال ان مفتع عبد الى الجاهل

سبحك هو هل الشارك لا يقدم بهم وان عبد الله الى الحق

عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ مَرْثَدَةَ

ان اربعہ سے پہلے سے بعد کے اربعہ

ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَبِيًّا وَعَازَاهُمَا بِمَا كَانَ يَفْعَلُ لِقَوْمِ الْأُولَىٰ

يد بن سفيان بن عيينة عن زائدة عن الأعمش عن أبي بصير عن أبي عبد الله

فَمَنْ رَجُلٌ زَانٍ يَخْدُكُم بِبَيْتِكُمْ لَيْسَ فِي النَّاسِ وَبَشَرَةٍ فِي قُلُوبِهِمْ وَطَوْبُ

منه ولعل رجاءنا من شيخنا لك هذا الرواية التي هي الأصل

الرود لحد بابا بدیه قلوب شیخنا افضل من الف بد

زام مايجي علماء مرغانہ فطوح الفضا خلافت النبی قمر طہر

الم من نزل الاعراض الدنيا و تكتب النفس في قوتها العلية و

وہ جس نے یہ قصہ سنا وہ کہتا ہے کہ اس نے کیا کیا احوال دیکھے ہیں۔

(Signature)

موصوفه - با عطا صباغ از کربلا

لا تسمى مقصود من قوله تعالى: "وَمَا يَكْفُرُ لَكُمْ بِهِ اللَّهُ" (وما يكفر لكم به الله) أي لا يثبت لكم به الله.

من كتابها مع سيرة الأئمة ورواه عنه قوله
الحاكم في المستدرج للعلو ورواه عنه في

مجلس شورای انوار در قسطنطنیه

[illegible][illegible]

11

(Signature)

مجلس شورای اسلامی

کتابخانه عمومی

کتابخانه ملی افغانستان

... من ...
... من ...
... من ...

فقد سلكه في طريقه من جبل جود

الحکمہ و اما سیدہ بنت

و کبریا و عظمی و جبار

[illegible]

نہیں اس پر دیر نہ لے دو جو حق پر ہو

١٢٠

باجتناب البراءة والافتناء الفضائل الخلفية هذه الوثائق الصعبة

والثبوتية من يدونا بالطريق السابق غيره عن محمد بن يعقوب عن

عن ابراهيم بن فضال ابي عبد الله عن محمد بن يعقوب قال حدثني محمد بن

ابو عبد الله القزويني عن عمه من اصحابنا منهم جعفر بن محمد بن

القزويني عن محمد بن عيسى العلوي عن عباد بن محمد البصري عن ابي

قال طالع العلم ثلثة نافع فيهم باعياهم وصنائهم صنف طلبة الجمل

والمرء وصنف طلبة الاستطالة والخطا وصنف طلبة العفة

العقل ضللك الجمل والمرء مؤذ ما رجع ضللك العفة انذار

بذاكر العلم وصف طلبة الخشوع وطلبة الويع قد

من هذا حق وقطع فنه جرح مصاحبة استطالة والخطا

وملوك خطا على شدة من شدة مواضع للاعانة من دون

لحلوم هامة لديهم هاطم فاعلى الله هذا خبر وقطع من انار

اثره وصالح الفقه والعقل وكذا ومن وسهر فنهك في فنه

ان وقام البطل فنهك بيل بحق جلال اعيان فنه فاما على

عاروا باهل فنه فنه فنه فنه فنه فنه فنه فنه فنه فنه

واعلى الله يوم الفنه امانه عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد

عن علي بن ابراهيم عن ابي جعفر عن جابر بن جعفر عن ابيه

عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه

عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه

عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه

عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه

عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه



١٢
 عن ابيان بن ابي عمار عن سلمة بن قيس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 رسول الله هو مان لا تشعان طالما بناه وطالب علم من افقه
 الدنيا على ما احل الله له سلمة بن قيس قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول
 يهيب راي من اخذ العلم من هله وعمل بجملة نوح ومن اراد الدنيا
 فهي خطه **فصل** عن الحسين بن محمد بن عامر عن علي
 محمد بن الحسين عن الوشاء عن احمد بن عاصم عن ابي خديجة عن ابي عبد الله
 قال من اراد الحديث فخذ الدنيا الحزين لذي الاخرة فصبغ راي
 خير لافرة اعضاء الله خير الدنيا والاخرة **فصل** عن علي بن ابي
 عن ابي عن القاسم بن محمد الاصفهاني عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 عبد الله قال اذا رايتم العالمة الدنيا فاقهوه على دينكم فان كل
 محبة من يحوط ما احب قال ومن الله الى دار ولا يتجلى بنو دينك
 عالما مقنونا بالدنيا فاصبر عن طربو محبة فان اولئك طماع طرب
 عبادي المرديد بان راي ما انا صانع فليكن انزع حلاوة مناجاة
 عن قلوبهم عنه عن محمد بن اسمعيل عن ابي عبد الله عليه السلام ان عرجان
 عدي عن ربيعة بن عبد الله عن جندب عن ابي بصير قال من طلب العلم
 بل العلماء او تبارى به السفهاء او بصوفى او بغيرهم من السلف فليست
 مودة من النار ان رايته لا تصلح الا لاهلها **فصل**

عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اراد الدنيا فاصبر عن طربو محبة فان اولئك طماع طرب عبادي المرديد بان راي ما انا صانع فليكن انزع حلاوة مناجاة عن قلوبهم عنه عن محمد بن اسمعيل عن ابي عبد الله عليه السلام ان عرجان عدي عن ربيعة بن عبد الله عن جندب عن ابي بصير قال من طلب العلم بل العلماء او تبارى به السفهاء او بصوفى او بغيرهم من السلف فليست مودة من النار ان رايته لا تصلح الا لاهلها

وله من روي ان قال من اراد الدنيا فاصبر عن طربو محبة فان اولئك طماع طرب عبادي المرديد بان راي ما انا صانع فليكن انزع حلاوة مناجاة عن قلوبهم عنه عن محمد بن اسمعيل عن ابي عبد الله عليه السلام ان عرجان عدي عن ربيعة بن عبد الله عن جندب عن ابي بصير قال من طلب العلم بل العلماء او تبارى به السفهاء او بصوفى او بغيرهم من السلف فليست مودة من النار ان رايته لا تصلح الا لاهلها

عن ابي عبد الله عليه السلام قال من اراد الدنيا فاصبر عن طربو محبة فان اولئك طماع طرب عبادي المرديد بان راي ما انا صانع فليكن انزع حلاوة مناجاة عن قلوبهم عنه عن محمد بن اسمعيل عن ابي عبد الله عليه السلام ان عرجان عدي عن ربيعة بن عبد الله عن جندب عن ابي بصير قال من طلب العلم بل العلماء او تبارى به السفهاء او بصوفى او بغيرهم من السلف فليست مودة من النار ان رايته لا تصلح الا لاهلها

١٣ وروينا بالاسناد السابق عن الشيخ المفيد رحمه الله عن الحسن بن علي بن فضال عن
محمد بن علي بن بابويه عن علي بن أحمد بن موسى القمي عن محمد بن علي بن
محمد بن جعفر الكوفي الأسدي قال حدثنا محمد بن اسمعيل البرقي قال
حدثنا عبد الله بن أحمد قال حدثنا اسمعيل بن الفضل عن عثمان بن
دينا القمي عن عبيد الله بن علي بن الحسين بن أبي القاسم
سألتك بالعلم العظيم له والتوفيق لحسن الاستماع البزوف
الامير عليه السلام ان لا ترفع عليك صوت ولا تجيب احدا بالسر
حتى يكون هو الذي يجيب لا عذت بجل احدا ولا تناب عدا احدا
وان تدفع عدا اذا ذكر عندك يسوع وان تترجموه وظهر من
ولا يجالسه عدا ولا تهادى له ولها فاذا ضلكت ذلك شئت
ملائكة الله بانك ضلكت ولعلك علم الله عز وجل اسمك لك
وحور عينك بالعلم ان تعلم ان الله عز وجل انما جعلك يعلم بما
اذاك من العلم دفعك من قرآنه فارحنت تعليم الناس اخر
بهم ولم ينجح علمهم ان الله من فضله وان انت منعت الناس عنك
او خوف بهم عند طلبهم منك كان حقا على الله عز وجل ان يهلك
العلم ويباوه ويقتله بالعلوب مكان بالاشاعة المفيد عن
بن محمد بن سليمان بن ابي قال حدثنا موسى بن علي بن الحسين بن العبد

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

تاریخ

وہی ہے جو کہ اپنے لیے ہم کو تیار کر رہا ہے۔

في هذا العلم فهداهما لك وانا اهل النار انا ذون من ينج العالون ١٥
 لعلم وانا اشد اهل النار وانا به خير رجل عابدا الى الله سبحانه
 فاستجاب اليه وقيل منه فاطاع الله فادخله الجنة وادخل الذي
 النار بقرته علمه ببناءه طوى وطول الاما انباع لهو فبصد
 الحق وطول العمل في الاخرة عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى
 عن احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 العلم مفروض على العالمين علم علم العلم فبصد العلم فان
 اجاب به ثبت مقامه الا ان محل عنه وعن غيره من اصحابنا
 بن محمد بن خالد بن علي بن محمد الفاساني عن ذكره عن عبد الله بن الحسن
 الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان العالم اذا لم يعمل بعلمه فانه
 عن القلوب كما قال المصنف الاصفا عنه عن علي بن ابراهيم عن ابي
 الفاسم بن محمد عن المنقري عن فاضل بن البرقي عن ابي طالب جاهد
 الى علي بن الحسين فبصد علمه عن مسائل فاجابته عاد لبطل عن مثلهما
 ضال على الحبيب بمكونه الاجمل لا تظلموا علم الا تظلموا وما
 تعلموا بما علمتم فان العلم اذا لم يعمل به لم يزد صاحبه الا كثر له
 يزد من الله الا بعدا وعنه عن غيره من اصحابنا عن احمد بن محمد
 خالد بن ابي ربيعة رفعه قال قال امير المؤمنين في كلامه الخطبة

في هذا العلم فهداهما لك وانا اهل النار انا ذون من ينج العالون ١٥
 لعلم وانا اشد اهل النار وانا به خير رجل عابدا الى الله سبحانه
 فاستجاب اليه وقيل منه فاطاع الله فادخله الجنة وادخل الذي
 النار بقرته علمه ببناءه طوى وطول الاما انباع لهو فبصد
 الحق وطول العمل في الاخرة عن محمد بن يعقوب عن محمد بن يحيى
 عن احمد بن محمد بن محمد بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 العلم مفروض على العالمين علم علم العلم فبصد العلم فان
 اجاب به ثبت مقامه الا ان محل عنه وعن غيره من اصحابنا
 بن محمد بن خالد بن علي بن محمد الفاساني عن ذكره عن عبد الله بن الحسن
 الجعفي عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان العالم اذا لم يعمل بعلمه فانه
 عن القلوب كما قال المصنف الاصفا عنه عن علي بن ابراهيم عن ابي
 الفاسم بن محمد عن المنقري عن فاضل بن البرقي عن ابي طالب جاهد
 الى علي بن الحسين فبصد علمه عن مسائل فاجابته عاد لبطل عن مثلهما
 ضال على الحبيب بمكونه الاجمل لا تظلموا علم الا تظلموا وما
 تعلموا بما علمتم فان العلم اذا لم يعمل به لم يزد صاحبه الا كثر له
 يزد من الله الا بعدا وعنه عن غيره من اصحابنا عن احمد بن محمد
 خالد بن ابي ربيعة رفعه قال قال امير المؤمنين في كلامه الخطبة

عن علي بن ابراهيم عن محمد بن يحيى عن يونس بن جابر عن حازم عن ابي ابي

مصدق وقد مر في كتابي منكم بعد هذه الآية
 (الغفر النصر عن عبادة الله في قول الله عز وجل إنما اتخذا من عباده

العلماء قالوا لعنوا العلماء من صدقوا له فصدقوا من اتوا له فصدقوا

فان اخوانه ايمان لم يتركوا من جلد ب ايمان من جلد من اخوه من جلد

سبحان من لا يلهي عنه شيء
والله اعلم بالصواب

[illegible]

الاخبروا النبيه عن الغيب من لم يفت الناس من جهاد الله ورسوله

من عذاب الله ولم يخش في معاصي الله ولم يترك القرآن ويحذر

وغيره الا اخر في عام البسنة فله الا اخر في قرأ البسنة ما اذير

عبادة لا ضمة فيها الاخر في ذلك لا وبعده عن علي

ابن عمر بن الخطاب عن زكريا بن معاوية عن ابن عمر عن عبد الله

الكانامه المشتملة على ما كان حاله العارن للامانة والادب

والله اعلم بالصواب

علم و حکمت و کلمات علامان پیرایه عس بود با،

بطل من دونه بالعبه بطاهر الخلة عنه عن عده من صحابنا

حدیث محمد بن عبد الرحمن بن یحییٰ بن عیسیٰ بن علی بن ابی حمزہ الثمالی عن

وَمَقَاتِلُ عَنْ دُرِّسَ بْنِ أَبِي مَرْجُو عَنْ عُرَيْبِ بْنِ أَخِي شُعْبَةَ الْعَصْرِيِّ

وَشُعْبَةُ عَنْ أَبِي بَصِيرَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يَقُولُ كَانَ امِيرُ الْمُؤْمِنِينَ

ولما طالب العلم ان العلم ذو فضائل كثيرة فراه التواضع وعنه

الزمن العظمى

بسم الله الرحمن الرحيم

المجلس الأعلى
للشؤون الإسلامية

بازار

[illegible][illegible]

من العلم دعاهم وعلّمهم في ملكوتهم وعلّمهم في ملكوتهم وعلّمهم في ملكوتهم

لله وعمل لله وعلم لله **فصل** واقتب ان كل العلم انما هو

بالمصالح به انه ليس في العلوم بعد المعرفة اشرف من علم الفقه

لأن مدخله في العلم أقوى مما هو عليه عرفاً وأمره به فمشغل

نواهی پنجگانه: معلومه عن احکام الله وشرعنا المعلومات بعد

ذكر ومع ذلك فهو لنا لآل أموال العاش ويهيم كالنوع الانسان

روية ابصر فنان عن محمد بن يعقوب عن محمد بن الحسن عن علي بن محمد عن محمد بن

مسلک نور محمدی رحمت رفیعہ کی
تبع و رسد ہر مہمہ ہر روز کی

الواسطی عن ابرہیم زعید الحمید عن ابی الحسن علیہ السلام قال دخل رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم یومئذ فی المسجد فوجدہ قد تم علیہ

الله سبحانه وتعالى ما هذا اجتماعنا

نور: ہرگز نہ ہو کہ درخت و سرسبز صحرانہ صومچ

وہاں سے آکر اپنے گھر پہنچا۔ وہاں اس کی بیوی نے اس کو دیکھ کر بہت خوش ہوئی۔ اس نے اس کو گھر میں لے کر گیا۔ اس نے اس کو دیکھ کر بہت خوش ہوئی۔ اس نے اس کو دیکھ کر بہت خوش ہوئی۔

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فتدبر ما العلامة فقال له اعلم الناس باننا بالعرب وقائمه
 بابا جاهلية لا شفا العرب قال فقال النبي ذلك علم لا يضر من
 جهله ولا يرفع من علمه ثم قال النبي انما العلم ثلاثة اية محكمة وقائمة
 عادلة اوسنة فائمة وما خلا من فهو فضل عنه عن الحسن بن محمد
 عن علي بن محمد عن الحسن بن علي الوشاعي عن ابن عمر بن عبد الله
 قال قال الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا اذكروا الله الذي انزل على
 النبي فقال قال الكمال الكمال التقفه في الدين الصريح النابيه
 عند الربيع عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد بن عمار بن محبوب
 عن ابوبن جعفر عن زيد بن خالد عن ابي عبد الله قال ما من احد من
 المؤمنين احب الي اهل البيت من موت نفسه عنه عن علي بن ابي حمزة
 ابيه عن ابن ابي عمير عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله قال اذا مات
 المؤمن لم يقبض في الايام ثلثة ايام لا يدعها حتى عنه عن محمد
 بن يحيى عن احمد بن محمد بن عمار بن محبوب عن علي بن ابي حمزة
 الحسن بن جعفر بن زيد بن خالد عن ابي عبد الله قال لا يدعها حتى
 وبفاج الارض الى كانه بعد الله عليها وانواب السماء التي كان
 يصعد فيها اعماله وثابة في الاسماء ثلثة ايام لا يدعها حتى لان المؤمنين

عن احمد بن محمد بن عمار بن محبوب
 عن علي بن محمد بن عمار بن محبوب
 عن الحسن بن علي بن محمد بن عمار بن محبوب
 عن ابي عبد الله عن الحسن بن علي بن محمد بن عمار بن محبوب

عن احمد بن محمد بن عمار بن محبوب
 عن علي بن محمد بن عمار بن محبوب
 عن الحسن بن علي بن محمد بن عمار بن محبوب
 عن ابي عبد الله عن الحسن بن علي بن محمد بن عمار بن محبوب

عن احمد بن محمد بن عمار بن محبوب
 عن علي بن محمد بن عمار بن محبوب
 عن الحسن بن علي بن محمد بن عمار بن محبوب
 عن ابي عبد الله عن الحسن بن علي بن محمد بن عمار بن محبوب

الشيخ محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن سليمان المازني عن علي بن الحسين السعدي بادي عن احمد بن محمد بن عبد الله البرقي عن محمد بن عبد الحميد الطار عن عمه عبد السلام بن صالح عن رجل عن ابي عبد الله

قال حدثني محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن سليمان المازني عن علي بن الحسين السعدي بادي عن احمد بن محمد بن عبد الله البرقي عن محمد بن عبد الحميد الطار عن عمه عبد السلام بن صالح عن رجل عن ابي عبد الله قال حدثني محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن سليمان المازني عن علي بن الحسين السعدي بادي عن احمد بن محمد بن عبد الله البرقي عن محمد بن عبد الحميد الطار عن عمه عبد السلام بن صالح عن رجل عن ابي عبد الله

الفقهاء حصوا الاسلام كحسن موالدينه لها وبالاستئذان
عن الشيخ الفقيه محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن سليمان المازني عن علي بن الحسين السعدي بادي عن احمد بن محمد بن عبد الله البرقي عن محمد بن عبد الحميد الطار عن عمه عبد السلام بن صالح عن رجل عن ابي عبد الله
قال حدثني محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن سليمان المازني عن علي بن الحسين السعدي بادي عن احمد بن محمد بن عبد الله البرقي عن محمد بن عبد الحميد الطار عن عمه عبد السلام بن صالح عن رجل عن ابي عبد الله
من ذبك قضية بالاستئذان احمد بن ابي عبد الله عن محمد بن عبد الحميد
عن يونس بن يعقوب عن ابيه قال قلت لابي عبد الله ان ابنا قد
ان يملكك عن جلاله حرام ولا يملكك عما لا يملكه قال نعم
يسئل الناس شيئا افضل من جلاله الحرام **فصل**
ان الله اعلم ما فضل الاشياء الحكمه المنفعة من غايته ولا يملك
الانسان ان يشرف ما في العالم التقليل لا الجساف من غلو الغرض
بمختلفه لا يمكن ان يكون ذلك الغرض حصول قدره اذ هذا المنافع
من الجاهل والمحتاج تعا الله عن ذلك علوا كبيرا فنعين ان يكون
هو النفع ولا يجوز ان يعود اليه سبحانه لا شئنا ثم وكاله فلا بد ان
يكون عامدا الى العبد حيث كانت المنافع الدينية في الحقيقة ليست
بمنافع وانما هي منافع لام فلا يكاد يطلو اسم النفع الا على ما ندمها لم
يعقل ان يكون هو الغرض من ايجاد هذا المخلوق الشريف بجامع كونه

الشيخ محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن سليمان المازني عن علي بن الحسين السعدي بادي عن احمد بن محمد بن عبد الله البرقي عن محمد بن عبد الحميد الطار عن عمه عبد السلام بن صالح عن رجل عن ابي عبد الله

الشيخ محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن سليمان المازني عن علي بن الحسين السعدي بادي عن احمد بن محمد بن عبد الله البرقي عن محمد بن عبد الحميد الطار عن عمه عبد السلام بن صالح عن رجل عن ابي عبد الله

منقطع
الشيخ محمد بن النعمان عن احمد بن محمد بن سليمان المازني عن علي بن الحسين السعدي بادي عن احمد بن محمد بن عبد الله البرقي عن محمد بن عبد الحميد الطار عن عمه عبد السلام بن صالح عن رجل عن ابي عبد الله

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سورة الفاتحة

٢١
منقطعاً مشوا بالآلام المضاعفة فلا بد أن يكون الغرض شيئاً آخر
كما يقولون بالنافع الأخرى وما كان ذلك النفع من أعظم المطالب
أقصر الوعد به يكن مبدئاً لكل طالب بل إنما يحصل بالانقطاع
وهو يكون إلا بالعلم في هذا الدار السوء معرفة كيفية العمل المشكل
عليها هذا العلم فكانت الحاجة ماسة إليه جدد التحصيل هذا النفع
العظيم فادق بنا بالاشتا السابق وعبروا عن محمد بن يعقوب عن عبد
بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان عن أبي بصير عن جميل بن دراج عن ابن
بن تغلب عن أبي عبد الله قال لو دونت أن أصحابي ضربت رؤسهم بالسيا
حتى ينفقوها عنه عن علي بن محمد بن عبد الله عن أحمد بن محمد بن خالد
عن عثمان بن عيسى عن علي بن أبي حمزة قال سمعت أبا عبد الله يقول يقولون
في الدين فانه من لم ينفقه منكم في الدين فهو عرابة إن الله تعالى يقول
كتاب ينفقه في الدين ينفقوا وهو علم دار رسول الله صلى الله عليه وآله
عنه عن الحسين بن محمد عن جعفر بن محمد عن الفضل بن ربيع عن الفضل بن
عمر قال سمعت أبا عبد الله يقول أعلمكم بالنفقة في دين الله ثم لا
يكونوا عرابة فان من لم ينفقه في دين الله لم ينظر الله إليه يوم القيامة
يزاد له عماله بالاشتا السابق المفسد عن الحسن بن علي بن فضال
الطري قال حدثنا أحمد بن عبد الله بن يوسف البرقي قال حدثنا أحمد

[illegible]

[illegible]

۲۳
 متعلق من مفضل ذلك علو شين مع از عين بغيه في الاصحاح وان كان

المردية الكل لم يتغير مجرى أكثر فقهاء عن أن يكون كلامهم لا يعلمون جميع الأحكام بل بعضها أو أكثر فأنتم أنما الفقهاء أكثر من أن يلقن لابنائهم غالباً على ما هو ظني إلا أنه واستند فيكم ما ظن على العلم الجواب عن سؤال الأحكام فيما نختار ولا أن المراد البعض بقوله لا يطرد في قول المقلد فيه قلنا منع ما على القول بعدم مجزئ الإجماع قلنا لا ينص على هذا القدر برفع كاد العلم ببعض الأحكام كمنه الإجماع فلا يحصل المقلد أن يبلغ من العلم ما بلغ وإذا على القول بالجزء فالعلم

علامہ آغا محمد رفیع صاحب مدظلہ العالی نے
 کمال جامع الشرائط مدرسہ اہل سنت و جماعت
 کو کتاب فیض الدین پیش کیا تو اس کے بعد
 ان کے ذہن پر ایک ایسا اثر ہوا جس سے
 انھوں نے دیکھا کہ ان کے بارے میں
 اللہ تعالیٰ بڑی رحمت سے
 عمل فرما رہا ہے۔

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

وإن مقتدا الحاجة منها عمل آخر فصيل ولا بد لكل علم أن يكون

باحتساب من هو لاحقه غير ما ونسبتي لك الامور مثله وذلك الغير

موضوعی و لامیاء من مقتضات ثبوتها الاستدلال علیها و من تصور

الموضوع والخبر خبرية وليست مجموع ذلك بالمتبادر والمكان

الحاشية على علم الفقه في الاحكام الخمسة اعقاب الوجوه في التذكرة لابن

والكرامة المحترمة وعن الصم والطلان من حيث كونها عوزاً من ضل
سيرة من دون طاعة كرامين السيرة كراماً من حرامها من الهامع

المكلفين فلا يجرم كان موضوعه هو فقال المكلفين مرجع الافضا

الخبر ومبادئه ما يوقف عليه من العقائد الكلاسيكية والاشتراكية

من التصوات معرفة الموضوع واجزائه وجوهراته ومساكنه في

المجلد الثاني في حقوق

ساخته موله لیحی الاسان لبنا الاحكام السعنه مینه

[illegible]

لا غنى لنا الا بالخير من الله تعالى

وہاں پہنچ کر وہ دیکھا کہ وہاں ایک بڑا بڑا گھر تھا جس کے دروازے پر ایک بڑا بڑا لکڑی کا تختہ لگا ہوا تھا جس پر لکھا تھا کہ "ہیروئن"۔

انما العاشية كالذائق الصفة ومنفصلة كالضئان

ثُمَّ يَأْتِي الْفَاعِلُ وَهُوَ مُرَادِفٌ لِمَنْ تَكْتُمُ بِالْمَعَانِي وَاحِدٌ

فقد وجدوا في هذه المنطقة

مجلس شورای اسلامی

بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

يعلم فلنا باعينا الزود بالقرآن كالاطفال يتعلمون اللغات من غير
 حرج ان صرح لهم بوضع اللفظ المعنى وهو متبع بالنسبة الى من لا يعلم شيئا
 من الالفاظ وهذا طريق قطعي لا ينكر فان عنيتم بالنسبة لهم بالانفصال ابتداء
 هذا منعنا طائلا لاننا وان عنيتم به لصرح بوضع اللفظ المعنى
 معنا الملائمة وعن الثاني المتعكونها غير بينة كيف قد جعلها
 الشارع حقا وبشرع في ذلك المعاني مما زان لغوية في المعنى اللغوي
 فان المجاز انما حدثه غير بين لرجح العرب باحاديث الدلالة لا يستقر
 على نحوهم نوعها ومع التزل منع كون القرآن كله عربيا والتصغير اليها
 للتو لا للقرآن وقد يطلق القرآن على التوراة والابتيان بل يصدق
 على كل ووردوا بها بعض القرآن وبعض الشيء لا يصدق عليه انه من القرآن
 الشيء فلنا هذا انما يكون فيما اوردت اياه البعض اكله فهو الاسم كما
 اشرنا فانها اسم مجموع الاحاد المحصورة فلا يصدق على البعض خلاف
 نحو الماء فانه اسم للجسم البسيط البارد الرطب الطبع فيصدق على الكل
 وعلى البعض فترفع فيه فيقال هذا البصر ماء وبراء بالمفهوم والكل
 ويقال انه بعض الماء وبراء بمجموع الماء الذي هو واحد من نبات
 ذلك المفهوم والقرآن من هذا القبيل فيصدق على السور اغانا القرآن
 بعض من القرآن بالاعتبارين على انما قول ان القرآن قد وضع مجب

في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين
 في قوله تعالى انما الله تعالى
 لا يهدي القوم الضالين

بطلان ما عكس المانسون على كونه جاز في المفرد تبادر الوجود عنه ٣١
 اطلاق اللفظ في نفسه اذ اذ للجمع من قبل الغاء اعتناء بقد الوجود
 اللفظ مستعملة في خلاف موضوعه لكن يدخل العلاقة المصاحبة للفرق
 اعني علاقة الكل والجزء مجوزة فيكون مجازا وان قلنا عمل الترتيب في
 هو استعمال اللفظ في كل المعنيين بان يرد في اطلاق واحد هذا
 وذلك على ان يكون كل منهما مانعا للحكم ومثله لما لا يشاء في القو
 لافي المجموع المركبة لذي احد المعنيين جزء منه سلتا لكن ليس كل
 جزء طامرا على الكل بل اذا كان التام في تركيب حقيق وكان الجزء ما اذا
 انتهى انتهى الكل يجب العرف ايضا كالرقبة للانسان بخلاف الاسم
 وعرف ذلك طامرا اذ يوجد وجود علاقة الكل والجزء ان اللفظ موزع
 لاسد المعنيين فيحتاج في مجموعها فيكون من باب اطلاق اللفظ
 الموضوع للجزء واداء الكل كانه هو بعضه لم يرد ما ذكرنا بل
 ان اللفظ لما كان حقيق في كل من المعنيين لكن في هذا الوجود
 استعمال في الجمع فخصه بالاغناء اعتناء بقد الواحد كما ذكرنا
 واختص من اللفظ بعض الموضوع له اعني ما سوى الواحد فيكون
 باب اطلاق اللفظ للموضوع للكل واداء الجزء وهو غير مشروط
 مما اشترط في عكسه فلا اشكال لنا على كونه حقيق في النسبة

لا يجوز ان يكون اللفظ
 في مجموعها فيحتاج في
 موضوع للجزء واداء
 الكل كانه هو بعضه لم
 يرد ما ذكرنا بل ان
 اللفظ لما كان حقيق في
 كل من المعنيين لكن في
 هذا الوجود استعمال في
 الجمع فخصه بالاغناء
 اعتناء بقد الواحد كما
 ذكرنا واختص من اللفظ
 بعض الموضوع له اعني
 ما سوى الواحد فيكون
 باب اطلاق اللفظ
 للموضوع للكل واداء
 الجزء وهو غير مشروط
 مما اشترط في عكسه
 فلا اشكال لنا على
 كونه حقيق في النسبة

[illegible]

٣٢
انتهى في قوله تكرر المعنى باللفظ والظاهر عينا الاتفاق في اللفظ دون
المعنى المفردة الاخرى يقال به ان وزن من وما اشبهه
كون الحق في الاتفاق غلطا واما بعضهم فله بالمعنى اشبه بفتح
فكما تواروا المعاني المتعددة من اللفظ المفردة المتشابهة
على ان يكون كل واحد منها مستغنيا عن غيره بحقيقة فكذا ما

هو في قوله اخرج الماخ مطشاً بان له استحالة استعماله فيهما معاً انما
ذلك بطريق الحقيقة لا المفروض في موضوع لكل من المعنيين ان
الاستحالة في كل منهما بطريق الحقيقة بل من كونه مراداً لهما احاطة
غير مراد به خاصة وهو محال بيان الملازمة ان الفسخ خلاف معاهدة
وحد وهذا واحد واما معاودة فغير استعماله في جميع معانيه فيكون
مراداً لهما وحد وهذا واحد واما معاودة كونه مراداً لهما معاً معاً ان
لا يراد هذا وحد وهذا واحد فيلزم من ارادته لهما على سبيل البديهة
بكل واحد منهما وكونهما مرادين على الانفراد من ارادة الجميع معاً
الاكتفاء باحدهما وكونهما مرادين على الاجتماع وهو اذ كانا من الاراد
والجواب متناقضاً لفظي بل المراد نفس المدلولين معاً لا بغيره كقول
مفرد واحد بما يدعي ان يقال ان مفهوم الاشتراك هما مفردان فاذ
في الجميع لم يكن مستعلاً في مفهومه فيرجع البحث الى نية ذلك استعمال

الحمد لله

لقد فهو مبدل البطل اصل الاستعمال ذلك قبل الجدل والرجوع
خص المنع بالمعز بان الشبهة والجمع متعدان في التقدير فجاز تعدد
علاوة المفرد على عينه بان الشبهة والجمع انما يقيدان ضد المعنى المتعدي
من المعز فان اعادة المفرد التعلل فاداء والا فلا وفيه نظر يعلم مما ظنا
في مجتمعا اخره والحق ان يقال ان هذا الدليل انما يقتضي تفكون
الاستعمال المذكور بالنسبة للمفرد حقيقة واما في الصحة فجاز
توحيد العلاقة المجوزة له فلا وجه من خص الجواز بالتقيد بان التقيد
الموقوف عند بيان الاشياء بجواب ان التقيد انما هو للمعنى المتعدي
عند الاشياء فاذا اردوا ان يستدلوا بان التقيد في التقيد غير مجوز
حقيقة ما وضع له اللفظ واستعمل فيه هو كالمعنى في الشرط ان
يكون وحده لا بشرط كونه مع غيره على ما هو شأن المهيئة لشرط شيء
وهو متحقق في حال الانفراد عن الاخر ولا اجتماع معه فيكون حقيقة
في كل منهما والجواب ان الواحد يبدأ من المفرد عند طلاقة اللفظ
انه الحقيقة في عالمه الموضوع لم يفسد هو المهيئة لشرط شيء بل
بشرط شيء واما ايضا قوله فالدعوى على السلفاء ومجتمعاتهم انهم
في جميع عند الجفر عن القرآن قوله ثم الزلزلنا بعدله من في الشو
ومن في الارض من الشمس والقمر والجمال والشجر والدواب

[illegible]

قادر و ناجا بنده داران اوجا علی دین محمدی رحمت
عالمی شریعت دار و کمال عالمی
کامیاب و در این کار بیرون
خبر که گوشت

٣٤ وكثير من الناس فان السجود من الناس وضع الجبهة على الارض ومنهم

منهم من لم يفعل ذلك فخطا وقوله نعم ان الله وملائكته يصلون على النبي

فان اصلوه من الله المغفر ومن الملائكة الاستغفار وما خلفنا

والجواب من وجوه احدها ان معنى السجود في الكل واحد وهو عبادته

وكذا في اصلوه وهو لا عشاء باطلا الشرف لوجازا وانها ان

الاية الاولى يفيد برضل كانه قبل ويجعله كثير من الناس والتسا

بفقد برضل كانه قبل ان الله صلى انما جاز هذا التقدير لان هو

يجعله من السموات قوله وملائكته يصلون مفاد له هو

مثل المحذوف فكان ذلك على مثل قوله نحن بما عندنا وانما عند

واشترى الراي مختلفا في معنى بما عندنا فراضون وعلى هذا فيكون

مكرر اللفظ مرارا في معنى لان المعنى في حكم المذكور ولله

جائزا بالانقاز فانها انما وان ثبت الاستعمال فان يتعين كونه

حقيقة بل يقول هو جازا لما قدناه من الماهل ان كان الجازا على

الاصل لو سلم كونه حقيقة فالقرينة على ارادة الجمع فيه ظاهر

فان ويجعل لانه على ظهوره في ذلك مع ضد القرينة مما هو المذكور

اصل واختلفوا في استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي المجازي

كاختلف فيه في استعمال المشترك في معانيه فتعذر فهم وجوه

اخرى

هذا هو المعنى الذي عليه الجمهور في تفسير قوله تعالى وما خلفنا منكم من الله والملائكة يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة فاما قوله تعالى وما خلفنا منكم من الله والملائكة يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة فاما قوله تعالى وما خلفنا منكم من الله والملائكة يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة

هذا هو المعنى الذي عليه الجمهور في تفسير قوله تعالى وما خلفنا منكم من الله والملائكة يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة فاما قوله تعالى وما خلفنا منكم من الله والملائكة يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة فاما قوله تعالى وما خلفنا منكم من الله والملائكة يصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في كل صلاة

اخر من اختلف المجوزون فاشترطوا على نزع جازو بمباصل يكون حقيقة
ومجازا بالاعتبارين مجتمعا للما صين انه لو جاز استعما^ل نلفظي المجتبه^ل
الجمع بين المشافين اما الملازمة فلا من شرط المجازية حقيقة
للمافعة عن ارادة الحقيقة ولهذا قال اهل البيان ان المجاز ملزوم
معانده لا لاداة الحقيقة وملزوم معانده الشيء معانده ذلك الشيء
لزم صدق الملزوم بدون اللازم وهو محتمل وجعلوا هذا من تعريف المجاز
والكاين^ل فاذ استعمل التكلم اللفظ فيها كان مراد الاستعمال^ل
وضع له باعتبار ارادة المعنى المجتبه غير مراد به باعتبار المعنى المجاز
وهو ما ذكر من اللازم واما بطلان فروضه مجتمعا المجوزين^ل انهم ليس
ارادة الحقيقة وارادة المجاز معا متافان^ل اذ لا يمكن منه متافان
لويج^ل لجمع الارادتين عند التكلم واحتمل^ل الكونه مجازا بان استعماله
لها استعمالا غير ما وضع له^ل اولا اذ لا يمكن المعنى المجازي داخل في الوصف
لانه هو لان داخل فكان مجازا واجمع الفاعل يكون حقيقة مجازا بان
اللفظ مستعمل في كل واحد من المجتبهين^ل فالفرض انه حقيقة في احدهما
مجازي في الاخر فكل من الاستعمالين حكمه وجوابا للما صين عن مجز المجوز
ظاهر بعد ما فسر^ل في وجه الشافى واما الجحان^ل الاخيران^ل فاما
ساخطان بعد ابطال الاول^ل فزيد المجز على جاز زيدان^ل فبما جاز

منه انما اختلف المجوزون فاشترطوا على نزع جازو بمباصل يكون حقيقة
ومجازا بالاعتبارين مجتمعا للما صين انه لو جاز استعما^ل نلفظي المجتبه^ل
الجمع بين المشافين اما الملازمة فلا من شرط المجازية حقيقة
للمافعة عن ارادة الحقيقة ولهذا قال اهل البيان ان المجاز ملزوم
معانده لا لاداة الحقيقة وملزوم معانده الشيء معانده ذلك الشيء
لزم صدق الملزوم بدون اللازم وهو محتمل وجعلوا هذا من تعريف المجاز
والكاين^ل فاذ استعمل التكلم اللفظ فيها كان مراد الاستعمال^ل
وضع له باعتبار ارادة المعنى المجتبه غير مراد به باعتبار المعنى المجاز
وهو ما ذكر من اللازم واما بطلان فروضه مجتمعا المجوزين^ل انهم ليس
ارادة الحقيقة وارادة المجاز معا متافان^ل اذ لا يمكن منه متافان
لويج^ل لجمع الارادتين عند التكلم واحتمل^ل الكونه مجازا بان استعماله
لها استعمالا غير ما وضع له^ل اولا اذ لا يمكن المعنى المجازي داخل في الوصف
لانه هو لان داخل فكان مجازا واجمع الفاعل يكون حقيقة مجازا بان
اللفظ مستعمل في كل واحد من المجتبهين^ل فالفرض انه حقيقة في احدهما
مجازي في الاخر فكل من الاستعمالين حكمه وجوابا للما صين عن مجز المجوز
ظاهر بعد ما فسر^ل في وجه الشافى واما الجحان^ل الاخيران^ل فاما
ساخطان بعد ابطال الاول^ل فزيد المجز على جاز زيدان^ل فبما جاز

منه انما اختلف المجوزون فاشترطوا على نزع جازو بمباصل يكون حقيقة
ومجازا بالاعتبارين مجتمعا للما صين انه لو جاز استعما^ل نلفظي المجتبه^ل
الجمع بين المشافين اما الملازمة فلا من شرط المجازية حقيقة
للمافعة عن ارادة الحقيقة ولهذا قال اهل البيان ان المجاز ملزوم
معانده لا لاداة الحقيقة وملزوم معانده الشيء معانده ذلك الشيء
لزم صدق الملزوم بدون اللازم وهو محتمل وجعلوا هذا من تعريف المجاز
والكاين^ل فاذ استعمل التكلم اللفظ فيها كان مراد الاستعمال^ل
وضع له باعتبار ارادة المعنى المجتبه غير مراد به باعتبار المعنى المجاز
وهو ما ذكر من اللازم واما بطلان فروضه مجتمعا المجوزين^ل انهم ليس
ارادة الحقيقة وارادة المجاز معا متافان^ل اذ لا يمكن منه متافان
لويج^ل لجمع الارادتين عند التكلم واحتمل^ل الكونه مجازا بان استعماله
لها استعمالا غير ما وضع له^ل اولا اذ لا يمكن المعنى المجازي داخل في الوصف
لانه هو لان داخل فكان مجازا واجمع الفاعل يكون حقيقة مجازا بان
اللفظ مستعمل في كل واحد من المجتبهين^ل فالفرض انه حقيقة في احدهما
مجازي في الاخر فكل من الاستعمالين حكمه وجوابا للما صين عن مجز المجوز
ظاهر بعد ما فسر^ل في وجه الشافى واما الجحان^ل الاخيران^ل فاما
ساخطان بعد ابطال الاول^ل فزيد المجز على جاز زيدان^ل فبما جاز

[illegible]

۳۶

[illegible]

لہذا

۳۷ ۱۵

ليرد بكالماء وإنما يريد منه البعض فيكون اللفظ فيه مجازاً أيضاً

المطلب الثاني في الأول والأخير والنوحي وفيه بحثان

البخ: الأول في الأوامر أصل صيغة فعل وما في معناها

حقيقة في الوحوب فقط بحسب اللغة على الاقوى خافا لجهود الامور

وقال قوم انها خيفة في الندب فخط وفضل في الطلب وهو العذر

المشرك بين الوجوب النابت قال علم الهدى انها مشتركة بين

والنقد باسرها كالقسط في اللغة وإنما في عرفنا الشرعي فهو حقيقة

فی الوجوب فقط و یوقف فی ذلک قوم ظلم بدو اللوجوب هم

لندك فيل هي مشركه بين ثلثة اشياء المحبوب والندب والايمان

فقبل المقدّمات بين هذه الثلاثة وهو الاذن ونعم قوم

شكر كثيرين اربعة اموزيه والثلاثه اليابغه والتهديه

نہا استبأخر لکنہا بشاذہ بقیۃ الوہن فلا جدو فی المفروض

فعلها الناجوه الأولى فانقطعت من السدا اذا فالعبد افضل

فانما لم يفعل عد عاصبا وزنه العقلاء معالي حسن ذنبه مجزئ

لا مثال وهو معنى الوجوب لا يقال المبرأ عن رادده العجز

مثله موجوده غالباً فعله انما نفهم منها لامن مجرد الامر

لَا نَقُولُ الْمَفْرُوضُ بِمَا ذَكَرْنَا مِنْ انْتِفَاءِ الْفَرِيقَيْنِ فَلْيُذَكِّرْ لَكَ

ما شاء الله لم يوفقنا الله لعل جلا في حبس الحبس لا يفر من الرزق واليه عودكم بعد

بالحق والعدل والحرمان من حقوقهم في الحياة، والحرمان من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

مطهر بنبرالہ ازک ما صوبہ و جماع اصطبہ و مخاضہ و منی و لہو و ادر و عرو

يكون للوجوب والتدبير على غير طنا للسادق في الغنى من الخلق

هو ذلك الامتنان الانبان بالماور وبما المعنى الذي ذكره محمد

عن الغنى غير شباد وعند طلاق اللفظ لا يصح الاله لا يدل على

في الاثر اثير منقضة معنى الامر من حديثين فان قيل قوله

في الاثر امر مطلق فلا يعلم للمعنى فاده الوجوب في جميع الاوطان

اضافة المصلحة عند علم العهد المعلوم مثل ضرب من دواكل و

وانه ذلك جواز الاستثناء منه فانه يصح ان يوجبه الا في طين الذي

انما لقول عن امر الا الامر الفلا في على ان الاطلاق كاف في المطلوب

كان حصة في غير الوجوب ايضا لم يحس الله والوعد والتهدية

على عاقبة مطلق الامر اربع قوله ثم واذا قيل لم ار كمالا يكون

فانه سبحانه قد علم على غنا الغنى في الامر ولا لانه للوجوب لونه الغنى

وفد غرضه لا يمنع كون الله على ذلك المأمور بل في ذلك السبل

في المبلغ دليل قوله ثم بل يوسد المكذبين واما ما بان الضعفة

الوجوب عند انضمام الغيبة لها اجماعا فليس الامر بالركوع كما

مفترنا بما يقتضي كونه للوجوب واجب عن الاول بان المكذبين اما

ان يكونوا الذين لم يركعوا عطفهم به او غنى فان كان الاول

جازا ان يحتمل ذلك بركوع الركوع والويل بواسطة المكذبين ان الكفا

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه ان الله تعالى قد علم على غنا الغنى في الامر ولا لانه للوجوب لونه الغنى وقد غرضه لا يمنع كون الله على ذلك المأمور بل في ذلك السبل في المبلغ دليل قوله ثم بل يوسد المكذبين واما ما بان الضعفة الوجوب عند انضمام الغيبة لها اجماعا فليس الامر بالركوع كما مفترنا بما يقتضي كونه للوجوب واجب عن الاول بان المكذبين اما ان يكونوا الذين لم يركعوا عطفهم به او غنى فان كان الاول جازا ان يحتمل ذلك بركوع الركوع والويل بواسطة المكذبين ان الكفا

ان الله تعالى قد علم على غنا الغنى في الامر ولا لانه للوجوب لونه الغنى وقد غرضه لا يمنع كون الله على ذلك المأمور بل في ذلك السبل في المبلغ دليل قوله ثم بل يوسد المكذبين واما ما بان الضعفة الوجوب عند انضمام الغيبة لها اجماعا فليس الامر بالركوع كما مفترنا بما يقتضي كونه للوجوب واجب عن الاول بان المكذبين اما ان يكونوا الذين لم يركعوا عطفهم به او غنى فان كان الاول جازا ان يحتمل ذلك بركوع الركوع والويل بواسطة المكذبين ان الكفا

[illegible]

عندنا معاقبون على الفروع كعقابهم على الأصول وان كانوا غيرهم ولكن
اثبات الويل للقوم بسبب تكديسهم منافع الذم قوم بذمهم ما امرنا به من
الثالثة بانه نقر بذب الذم على مجرد مخالفة الامر فدل على الاعتناء
ولا بالهزيمة التي هي الغايلون بانه للتدبير وجهين احدهما قوله ان الذم

بقوتها استطاعت بعد الدلالة ان ترد الانسان لما هو عليه الى
مستبنا وهو معنى اللذات الخالصة من هذه الاشياء وانما رد
استطاعتنا وهو معنى الوجوه ثابتة ان اهل الجنة قالوا لا فان
اولى

بين السؤال والامر بالا بالترتيب فان رتبة الامر على من تبه السائل السؤال
انما يدل على الندب ممكن الامر فلو دل الامر على الايجاب لكانت بينهما
فرقا وهو خلاف ما قلوا واجبا لئلا السائل يكون الامر بالايجاب
بان السؤال يدل على ان صفة افضل عنده ايضا موضوعا لطلب

الفعل مع المنع من الترك وقد استعملها السائل فيه لكنه لا يعلم
منه الوجوب إنما يثبت بالرفع فلذلك لا يلزم السؤال بقول وفيه

نظروا في النمل المذكور عن أهل اللغة غير ثابت بل مخرج بعضهم
يعلم صحته بحجة القائلين بأنه لغة المشرق إن الصيغة

نارذ في الوجوب كقوله ثم أقبلوا الصلوة وأخرى في التخيُّف
ثم فكأن يوم أن علمتم بهم خيرا أن كانت موضوعه لكل منها

الاستاذ

[illegible]

الاشترک الاول ما حفظ لازم فيكون حقيقه في الفعل المشترك ٢١

في كونهما وهو طلب الفعل فذا الاشتراك والمجاز والمجوزان المجازون كانا

مخالفا للاحول لكن بحسب الجبر لم يزد دل اللفظ عليه فديننا بالاول

لما تباينة حقيقته في الوجود بخصوصه فلا بد من كونه مجازا معا

ولا يذلل الاشتراك المخالف للاحول بالوجود بالشيء الى المجاز اذا تعذر

على ان المجاز لازم بتقديره في الفعل المشترك ايضا لاستعماله

في كل واحد من المعنيين بخصوصه مجازا حيث لم يوضع له اللفظ بقيد

تخصيصه فيكون استعماله فيه مع استعماله في غيره موضع للمجاز

ولا بد في هذه الصورة الاشتراك سواء جعل حقيقه ومجازا والفعل المشترك

ومع ذلك فالجواز لازم بتقدير الحقيقه والمجاز اقل فيه بتقدير

الفعل المشترك لانه في الاول يختص باحد المعنيين وفي الثاني حال

تعميمهما واما قوله في انما باعتبار استعماله في الفعل المشترك

على الاول مجازا فيكون مقيلا لاستعماله في المعنى الاخر على الثاني

فيستو اياك وليس كما هو لان استعماله في الفعل المشترك ان وضع

قائمه للشد والشدود فيكون استعماله في الفعل المشترك على كل

المعنيين وانتشاره اذ ثبت ان الجواز لازم على التقدير

اقل كان بالمرجح لو ادفع عليه الدليل الحق اجماع السند على ما

التي هي مناد ورجبها الى بيع فنان استعمال المظفر الامارات

استعماله فيها على حذو ما سبق في 'الحاج السبكي' على الاستعمالين

كَيْفَ قَالَ يَا بَنِي إِسْرَءِيلَ فَمَا لَكُمْ أَنْ تَقُولُوا لِمَنْ كَفَرْنَا بِهِ أَلَمْ يَبْدَأْ بِهَذَا قَوْمٌ مِثْلُكُمْ وَلَئِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُوا أَمْرَهُ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ كَفَرْنَا بِهِ عِلْمٌ مِمَّنْ لَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ۚ

عام فی جمیع ممالک بالاسلام میجوئے تسلیم و قبول فائدہ بخشا
و مؤذنا و آزادانہ ذوالنوع انسانوں کے لئے اس سے اصف

الماء اسمها هام: اللفظ لاحتمال الخفة عند سقاء المرح

عليه السلام **أصل** الخوان صيغة الازمخرد لا الاستعاقبا

استولى على كرسى جلالة السلطنة الى ما سلكه
الملك الناصر في ذلك اليوم من ربه وحرم
منه ذلك الملك من بعد ما كان من قبله

هو ان شيئا دون الاختيار بما دقيفة الفعل انه في تلك

[illegible][illegible]

[illegible]

القائل اضرب غير مشا والمكان ولا زمان ولا اله يرفع بها الضرب ٥٠ عم

غير مناول اللعده في كثرة ولا قلبة نعم لما كانا فلبا بمثل ما لا مر هو

لأنه يمكن إثبات كونها مرادة ويحصل بها الامثال الصدق الحقيقة

الله العظيم ثم الامعان في سائر احوالهم وانقطع بان المرأة والذكور

مرفعات النماذج المصدرة كالقلم والكثير من قول ضرباً

فلا اياكم، الاغنياء، وتنفذ وصفاة الخلفاء والعلو

طیلا او پیر امرت و چہرہ و سید بسندہ عظیمہ

ان الموصوف بالصفات المتعاقبة لا دلالة على خصوصية شيء

انہ لاء خفاء فی انہ میں سے ہوں کہ لا ملاطبت ایجاد العمل اعنی

الصنف فيكون معنى ضرب من الطلب ضرب ما فلا يملك الى صفة الضرب

من تکرار و مرثه او بخود ذلك وما يقال من ان هذا اما بدل علی صلوات

الامر الوحده او التكرار بالماده فلم لا يدل عليه بما بالصيغه فجوبه

فديننا انحصار مدلول الصيغة بمقتضى حكم الشارح في طلب الجاد

الفعل وان هذا عن الدلالة على الوحد والتكرار ايج الاولون بوج

أما الذكر^{الذكر} لما تكرر الصلوة والصوم فذكر راضعاً

والثاني ان النقص في المتكر او فكك الامر مباحا عليه كما مع الشرا

فوالله انما الطلاق الثالث ان لا امر بالثبوت في حق من صدق والنفق

مفتاح القلوب
محمود

[illegible][illegible]

نعم من الملازمة اذ جعل التكرار غايته من دليل احوالنا لكثير

فَمَنْ يَكْفُرْ فَاِنَّهُ لَا يَكُنْ رَاٰى عَنَّا اِثْمًا

في اللغة وهو ما اطلق لمن ظنا يجوز في الاحكام وثابها بيان ان

فان النهر يفيض في نقياء الخريف وهو لما يكون بانساقها في جميع الاوقات

والامر يقضي نياها وهو يحصل مرة واحدة التكرار في الامراض

غير المأمور به بخلافه في النهج الزواجر بجميعه وتجامع كل فعل وعمل الشا

بعد سلمه کونا لامر بالتی هبأ عنده أو تخصی بالاضد العام

ارادة الترك منه من كونها التي تضمن الامر باغراض النفع عنه

دائماً بل يفزع على الأمر الذي هو في ضمنه فان كان ذلك دائماً

وان كان في وقت فتي وقت مثلا الامر بالحركة دائما يغضى النعم

دائماً والإمر بالمعروف والنهي عن المنكر في سبيل الله يفضله الله عن كل شيء

من قال يا نبي الله انا لبيد اجده اذ دخل الدار فدخلها مرة عندئذ اعرفه

ولو كان لا ذكر أرباعاً على نحو ما بينه إنما حاشا ممثلاً لأن المأمورية هو

حصل بالرة الا لان الامر ظاهر في انهم بمخوضها اذ لو كان كذلك لكان

الامثال فيما بعد دعا ولا يستشهد العرفان له لو اني بالفعل

ثانية وثالثة بعد مثل اولنا بالما موبه وما ذاك الا لكونه موبه

لقد اشتهر من الوحدة والتكرار وهو طبع ايجاد الحقيقة

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

مکتبہ اسلامیہ، لاہور

ان ايجامه لايستحق ان يكون له نصيب من ثمنه بل هو ملك للملك

میں نے اس کے لئے دعا کی ہے کہ وہ جلد صحت یاب ہو۔

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
سورة الفاتحة

مجلس شورای اسلامی

وہیں علم کی باتیں

میں نے اس کو دیکھا تھا کہ وہ ایک بار اس کے پاس گیا تھا۔

ایمانی و اخلاقی

میں نے اس کے لئے دعا کی ہے کہ وہ جلد صحت یاب ہو۔

۱۰۰

خان لکھنؤ کے لیے
فصلی بیسیاس میں
بعض اصلاحات کی ضرورت
میں ہے۔

روم کے لیے ایک نیا راستہ

مفتی محمد رفیع

بالتاريخ

المجلس الأعلى للدراسات والبحوث

مجلس شورای اسلامی

١٠٠٠

مجلس شورای اسلامی

۱۵۱

[illegible]

وقوله ثم فاستبقوا الخيرات فان ضل المأمور من الخيرات فحجب الاستبابة
 اليها بما يفتق الساعدا ولا استبابة بان يفعل بالفتور واجبا في ذلك
 محمول على اضطرار الساعدا والاستبابة لا على وجوبها ولا لوجوب الفتور
 فان يفتق الساعدا والاستبابة لانها انما تصول في الموضع دون
 المفتق الا ترى انه لا يكون قبل لم يرد فداخلة انما سارع اليه
 والحاصل ان الفتور انما لا ينافي بالما موديه في الوقت للفتور
 يجوز ما جره عنه لا يبي سار منه واستبابة فلا بد من حمل الامر في
 الى الاستبابة لان كان مفاد التفتق منها ما صافيا لما يفتق الما و ذلك
 ليدرجا في فاعل الخامس كل عجز كالفاعل زيد فاعلم وعرو طالع وكل
 مفتق كالفاعل هو طالع وانما حقا فاعدا فاعدا الزان الحاضر فكله
 الامر كما قاله بالا على الاعلى جوابا ما الا فبانه ضا في اللغة
 فتسأل في فاعله الفتور على غيره من الخبر والافتاء وبطلان المحسوس
 ظاهر ولما تاناها الفتور بينهما بان لا يمكن توجيهه الى احد
 الحاصل لا يطلب بل الى الاستقبال اما مطلقا واما الاثر في الحال
 الذي هو عبارة عن الفتور وكلاهما محتمل فلا يصح الى الحمل على الثاني
 الدليل ان الثاني ان الذي بعيد الفتور فبانه الامر لا نه طلبه
 وايضا الامر الثاني عن عجز الما هو مفتق الفتور فهو امر التكرار

في قوله ثم فاستبقوا الخيرات فان ضل المأمور من الخيرات فحجب الاستبابة
 اليها بما يفتق الساعدا ولا استبابة بان يفعل بالفتور واجبا في ذلك
 محمول على اضطرار الساعدا والاستبابة لا على وجوبها ولا لوجوب الفتور
 فان يفتق الساعدا والاستبابة لانها انما تصول في الموضع دون
 المفتق الا ترى انه لا يكون قبل لم يرد فداخلة انما سارع اليه
 والحاصل ان الفتور انما لا ينافي بالما موديه في الوقت للفتور
 يجوز ما جره عنه لا يبي سار منه واستبابة فلا بد من حمل الامر في
 الى الاستبابة لان كان مفاد التفتق منها ما صافيا لما يفتق الما و ذلك
 ليدرجا في فاعل الخامس كل عجز كالفاعل زيد فاعلم وعرو طالع وكل
 مفتق كالفاعل هو طالع وانما حقا فاعدا فاعدا الزان الحاضر فكله
 الامر كما قاله بالا على الاعلى جوابا ما الا فبانه ضا في اللغة
 فتسأل في فاعله الفتور على غيره من الخبر والافتاء وبطلان المحسوس
 ظاهر ولما تاناها الفتور بينهما بان لا يمكن توجيهه الى احد
 الحاصل لا يطلب بل الى الاستقبال اما مطلقا واما الاثر في الحال
 الذي هو عبارة عن الفتور وكلاهما محتمل فلا يصح الى الحمل على الثاني
 الدليل ان الثاني ان الذي بعيد الفتور فبانه الامر لا نه طلبه
 وايضا الامر الثاني عن عجز الما هو مفتق الفتور فهو امر التكرار

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

افضل

اضل الى الان الثاني من الامر لو صرح بذلك لما وجب الا بيان معناها ٥١

بعد ذلك اضل الى الحق والعلامة لا يحتاج ولم يحتاج بيان في العلامة

الخلاف على ان قول الفاعل اضل من معناه اضل في الوصف الثاني

عصية في الثالث فكذلك الومعناه اضل في الوحي الثاني من

بيان حال الامر الثالث ما بعده فان قلنا بالاول اقصى الامر

في جميع الاوقات وان قلنا ما الثاني لم يقتضيه المسئلة لغوية وقد

المثل هذا الكلام بعض المعاصروا ومن كان صحيحا الا انه قد قيل

المجدد اذا اشكالنا في ذلك الوجه بالذي هو عليه ما حكم

لا بما كان الواجب من غير ان يقتضيه ذلك ان الاول الذي

استدلوا به على الامر لغوي لم يقدروا على تقدير تسليمها

بل منها ما يدل على ان الصيغة فيها تقتضيه فوكثر ما فيها

ما لا يدل على ذلك مما يدل على وجوب المبادر الى المثال الا

وهذا لا يثبت لما هو فيها بالمسارعة والاشتبا من اعتماد الاستدلال

على الاول بل من القول بعبود الوجوب حيث يعطى طوا

الامكان غير ان رادة الوصف الاول على ذلك التعبد وبعض

صيغة الامر فكان بمنزلة ان يقول لا وحي عليك الامر الفاعل في

اولا فان لا مكان فحينئذ قيل الموصوف لا ريب في قوله هذا

هذا هو الوجه الذي استدلوا به على الامر لغوي لم يقدروا على تقدير تسليمها بل منها ما يدل على ان الصيغة فيها تقتضيه فوكثر ما فيها ما لا يدل على ذلك مما يدل على وجوب المبادر الى المثال الا وهذا لا يثبت لما هو فيها بالمسارعة والاشتبا من اعتماد الاستدلال على الاول بل من القول بعبود الوجوب حيث يعطى طوا الامكان غير ان رادة الوصف الاول على ذلك التعبد وبعض صيغة الامر فكان بمنزلة ان يقول لا وحي عليك الامر الفاعل في اولا فان لا مكان فحينئذ قيل الموصوف لا ريب في قوله هذا

هذا هو الوجه الذي استدلوا به على الامر لغوي لم يقدروا على تقدير تسليمها بل منها ما يدل على ان الصيغة فيها تقتضيه فوكثر ما فيها ما لا يدل على ذلك مما يدل على وجوب المبادر الى المثال الا وهذا لا يثبت لما هو فيها بالمسارعة والاشتبا من اعتماد الاستدلال على الاول بل من القول بعبود الوجوب حيث يعطى طوا الامكان غير ان رادة الوصف الاول على ذلك التعبد وبعض صيغة الامر فكان بمنزلة ان يقول لا وحي عليك الامر الفاعل في اولا فان لا مكان فحينئذ قيل الموصوف لا ريب في قوله هذا

هذا هو الصلوة وما جرى مجراها بالنسبة إلى الوضوء فاذ انفسهم الامر ٥٣
 على ثمين وكيف جعلها مأمرا واحدا في ذلك بين الشيعة وما نعلم
 ان وجوبها في الشيعة شرط اتفاق وجود السبيل مع وجود الابطال
 من وجوب الابطال ان يمنع مانع وعمل ان يكلفنا الفصل بشرط وجوب
 الفصل بمكان مقدما لا لاصال فانه يجوز ان يكلفنا الصلوة قبل
 ان يكون ذلك كلفنا الطهارة كافي الزكوة ونحوه على هذا في الشافعي
 نقصنا لئلا لا يفتقر إلى وجوبه في الامام على المرتبة بان ثمانية الحدود
 واجبة لا يثبت الا به وهذا كما نرى في نواحي المعاصرة المعقولة في كمال
 الشبهة ولهذا الاصل وما اخاره السكت عن عمل فاعلم ان العمل في
 حاله هنا بهم فلهذا في البحث المعقولة في الحكم السبيل
 انه ليس عمل خلافه من قبل ادعى بعضهم فيه اجماع وان الفقه غير
 مع السبيل في بعد ثقل التكليف ما وجدنا بل في فعل ان الوجوب في
 الحقيقة لا يتعلق بالسبيل المتعلق الفقه بها اما بان لا يثبت
 فلا مشاعها واما معانها فكونها لا يمكن ان لا يثبتها في شرط
 ظاهر في صحة البحث فمعلق بالسبيل لا وجه فيه هو ان كان
 فالظاهر هو سبيل لمعنى الكلام عندك منظور فيه لان السبيل ان
 كانت الضد لا يتبعها ابتداء لكنها يتبعها بان يتوسط الابطال

٥٣

هذا هو الصلوة وما جرى مجراها بالنسبة إلى الوضوء فاذ انفسهم الامر ٥٣
 على ثمين وكيف جعلها مأمرا واحدا في ذلك بين الشيعة وما نعلم
 ان وجوبها في الشيعة شرط اتفاق وجود السبيل مع وجود الابطال
 من وجوب الابطال ان يمنع مانع وعمل ان يكلفنا الفصل بشرط وجوب
 الفصل بمكان مقدما لا لاصال فانه يجوز ان يكلفنا الصلوة قبل
 ان يكون ذلك كلفنا الطهارة كافي الزكوة ونحوه على هذا في الشافعي
 نقصنا لئلا لا يفتقر إلى وجوبه في الامام على المرتبة بان ثمانية الحدود
 واجبة لا يثبت الا به وهذا كما نرى في نواحي المعاصرة المعقولة في كمال
 الشبهة ولهذا الاصل وما اخاره السكت عن عمل فاعلم ان العمل في
 حاله هنا بهم فلهذا في البحث المعقولة في الحكم السبيل
 انه ليس عمل خلافه من قبل ادعى بعضهم فيه اجماع وان الفقه غير
 مع السبيل في بعد ثقل التكليف ما وجدنا بل في فعل ان الوجوب في
 الحقيقة لا يتعلق بالسبيل المتعلق الفقه بها اما بان لا يثبت
 فلا مشاعها واما معانها فكونها لا يمكن ان لا يثبتها في شرط
 ظاهر في صحة البحث فمعلق بالسبيل لا وجه فيه هو ان كان
 فالظاهر هو سبيل لمعنى الكلام عندك منظور فيه لان السبيل ان
 كانت الضد لا يتبعها ابتداء لكنها يتبعها بان يتوسط الابطال

هذا هو الصلوة وما جرى مجراها بالنسبة إلى الوضوء فاذ انفسهم الامر ٥٣
 على ثمين وكيف جعلها مأمرا واحدا في ذلك بين الشيعة وما نعلم
 ان وجوبها في الشيعة شرط اتفاق وجود السبيل مع وجود الابطال
 من وجوب الابطال ان يمنع مانع وعمل ان يكلفنا الفصل بشرط وجوب
 الفصل بمكان مقدما لا لاصال فانه يجوز ان يكلفنا الصلوة قبل
 ان يكون ذلك كلفنا الطهارة كافي الزكوة ونحوه على هذا في الشافعي
 نقصنا لئلا لا يفتقر إلى وجوبه في الامام على المرتبة بان ثمانية الحدود
 واجبة لا يثبت الا به وهذا كما نرى في نواحي المعاصرة المعقولة في كمال
 الشبهة ولهذا الاصل وما اخاره السكت عن عمل فاعلم ان العمل في
 حاله هنا بهم فلهذا في البحث المعقولة في الحكم السبيل
 انه ليس عمل خلافه من قبل ادعى بعضهم فيه اجماع وان الفقه غير
 مع السبيل في بعد ثقل التكليف ما وجدنا بل في فعل ان الوجوب في
 الحقيقة لا يتعلق بالسبيل المتعلق الفقه بها اما بان لا يثبت
 فلا مشاعها واما معانها فكونها لا يمكن ان لا يثبتها في شرط
 ظاهر في صحة البحث فمعلق بالسبيل لا وجه فيه هو ان كان
 فالظاهر هو سبيل لمعنى الكلام عندك منظور فيه لان السبيل ان
 كانت الضد لا يتبعها ابتداء لكنها يتبعها بان يتوسط الابطال

[illegible]

في قوله تعالى لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك
 لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك
 لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك
 لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك

الخطاب به عطف لا يفهم من الحكم لظلال القول به يوم اوده المعنى
 فيكون جواز تحقق الحكم العقل ما دون الشرع يظهر في التامل على ان
 منع كون العلم على اثره للمقدمة لما هو على ترك الفعل المأمور به
 لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك
 يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك
 ويراد به ابدال الامر على النهي عنه بالغم في ذكر الخلاف في هذا الامر
 واضطرب كلامهم في بيان علمه ان احاطوا بالذات والصفة من جعل
 النزاع في الضد العام بعينه المشهور واعني التردد وسكت عن الخاص
 منهم من أطلق لفظ الضد لم يبين المراد منه منهم من قال ان النزاع التام
 هو في الضد الخاص اما العام بمعنى التردد فلا خلاف فيه ذلك لولم يبدل
 الامر بالشيء على النهي عنه لخرج الواجب عن كونه واجبا وعنه في هذا
 نظر لان النزاع ليس مختصا بشان الاقضاء ونفيه بل في الضد
 باعجاب استلزام نفي الاقضاء فيه خرج الواجب عن كونه واجبا بل
 الخلاف واضح على القول بالاقتضاء في انه هل هو عينه او يشترطه كما
 سنده في هذا النزاع ليس بعيد عن الضد العام بل هو المذهب

هذا مذهبنا في
 في الخاص يقتضي في
 العام بمعنى التردد

من قوله تعالى لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك
 لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك
 لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك
 لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك

في قوله تعالى لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك
 لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك
 لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك
 لا يفتك عن زكاه اصل النسخ الامر بالشيء على وجه لا يفتك

Δφ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

قوله من في القرون اربعة اربعة
ثم ان في القرون اربعة اربعة
فان اربعة من كل عام واحد
معه من القرون اربعة اربعة
الامر من القرون اربعة اربعة

٥٦
 فان حصل الخلاف ما انزف من ان لا الام بالشيئين ان
 ضد الشيء من وجه الى انه ليس من وجهين
 مع ثبوت لفظه فصل بعضهم في ذلك الى ان لفظه لا يثبت
 مع تخصيص محل النزاع بالاعتدال الحاصل لنا على عدم الاقضاء في
 لفظه انه لو دل الكتاب بوجهه من التثنية وكلها متضمنة لما التفت
 ظان مفاد الامر في عرفه والوجوب على ما سبق تخيئة حقيقة
 الوجود ليست الا بحاجان الفعل مع المنع من التوك وايسر هذا معنى
 هو ضد الخاص ضرورة واما الثمن فان جوده هو منع من التوك
 ولا يثبت تعاقبه الا ضد الوجودية المعبر عنها بالخاص والا لكان
 فان شرطها للزوم العقلي والعرفي وعن قطع بان تصور متعين
 الامر لا يحصل منه الاشتغال بالتصور الضد الخاص ضل عن الشيء
 ولنا على انقضاء معنى ما استند به من وجه ممكن مثبته وكفا
 دليل على صحة عليه لنا على الاقضاء في العلم بمعنى التوك
 ما عاين من امانيه الوجودية كنه من امر واحد المنع من التوك
 ضيقه الامر الذي على الوجوب انه على الشيء من التوك بالثمن
 واضح وخارج الدام ان من الشيء للخصم ما ولو لم يكن نفسه لكان
 اتماما له وضده او خلافا له اللازم باسما واضحا بيان لللازمة
 فان قيل ان الذي هو التوك هو الذي هو التوك

ان كان تغاير ما ان يكون متساويين في الصفا النفس لا للمر ٥٢
الصفة النفسية ما لا يضاف لضاف الذات بما الى فعل من بعد كالات
للاسان وبها بلها المعونة المقفلة الى فعل من بعد كالات
فان شادوا بينهما فاما ان كانا من وياضين والا فاما ان
باعتها بان يتبع جماعة في عمل واحد النظر الى انها اولاً فان سافنا
لذلك خضدان كالنور ليسا من الاغلا فان كالسوا والخل لا ورو
انفاء اللازم باقاة منها لو كانا ضدان او مثليان لم يجتمع في عمل
واحدة مما يجتمع في رافعة ينفق في الحركة الامر بها والسكون الذ
هو ضد ما ولو كانا خلافاً في اجزاء كل واحد منهما مع ضد الاخر
ذلك حكم الخلل من كاجتماع السواد وهو خلاف الحلاوة مع الحمة فكان
هو ان يجمع الامر انهم من ضد الشيء عن سببه وفي الامر جسد الك
حال انما لا يتفقان اذ افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم
وضل سدا خير من صافه واما لا تتركيب من المثل وان كان الخوان
كان المراد يقول الامر ان الشيء طلب لترك ضد على ما هو حاصل في قوله
لفعل ضد الذي هو فعل المأمور به فانه ان افعل لوجه من
فعل المأمور به كذا ضد فعله فلهذا في قوله من فعله
بنت ولو ثبت تحله ان الامر ان الشيء له احد كالات

منه ان كان تغاير ما ان يكون متساويين في الصفا النفس لا للمر ٥٢
الصفة النفسية ما لا يضاف لضاف الذات بما الى فعل من بعد كالات
للاسان وبها بلها المعونة المقفلة الى فعل من بعد كالات
فان شادوا بينهما فاما ان كانا من وياضين والا فاما ان
باعتها بان يتبع جماعة في عمل واحد النظر الى انها اولاً فان سافنا
لذلك خضدان كالنور ليسا من الاغلا فان كالسوا والخل لا ورو
انفاء اللازم باقاة منها لو كانا ضدان او مثليان لم يجتمع في عمل
واحدة مما يجتمع في رافعة ينفق في الحركة الامر بها والسكون الذ
هو ضد ما ولو كانا خلافاً في اجزاء كل واحد منهما مع ضد الاخر
ذلك حكم الخلل من كاجتماع السواد وهو خلاف الحلاوة مع الحمة فكان
هو ان يجمع الامر انهم من ضد الشيء عن سببه وفي الامر جسد الك
حال انما لا يتفقان اذ افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم افعالهم
وضل سدا خير من صافه واما لا تتركيب من المثل وان كان الخوان
كان المراد يقول الامر ان الشيء طلب لترك ضد على ما هو حاصل في قوله
لفعل ضد الذي هو فعل المأمور به فانه ان افعل لوجه من
فعل المأمور به كذا ضد فعله فلهذا في قوله من فعله
بنت ولو ثبت تحله ان الامر ان الشيء له احد كالات

٥٨ مؤنات ابرجت خالک مثله لا یلقون بدون فی الکتاب العلمیہ

وإن كان المراد أنه طلب للكف عرضة منضما ما دعوا إليه لا مطلقا

وہو جنہاء کل مع ضد الاخرات الخلفین ہو پکوان مثلاً زمین

فيسمى فيها ذلك اذ جماع احد المسلمين مع القوم بوجوبهما

الآخر مع قبله اجتماع كل مع ضده وهو محال وقد يكونا ضدًا

لا من واحدكم اليوم للعلو والعز و فاجتمعوا كل مع ضدا الاخر لينزل

اجتماع الضدين جهة القائلين بالاستلزام وجهها الاول ان حجة البصير

بر من ماهية الوجوب الدال على الوجوب بدلي على حجة

بالنعم وعلم اجسام عن حذلي الاستم وافقنا الد
التي ياد الكاد ان الزموم كما يما بانها لاهض

وَمِنْ بَيْنِ مَا يَنْتَظِرُونَ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ

خلافتہ ازلہ دعا لرحمہ و دعا لکفر من الذات والاخرۃ العاقلۃ

وَمِنْ رِجَالِهِ مَنْ ارَادَ الْاُخْلَاقَ ضِدَّ الوجودِ فَلَمْ يَجِدْهُ

الموجوبين زاد على إجماع الفضل مع المنع من الترك وان هو مودة

استاذ الحنفية خيرا ما حكناه في بيان محل النزاع علمت الجواب

نہج عن نظر الجواز کونا الاجحاج لا یتبان کونا لاقضاء علی سبیل اللہ

فما بلغ من ادعى امر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على اصل الاقضاء وما ذكره

الحجاب

مجلس شورای اسلامی

[illegible]

لحم مرقه

[illegible]

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

مردود بر سر راه خود
مردود بر سر راه خود

الجواب الثاني على الثاني التحقير ان يرد في الجواب الاحتمال ٥٩

فيبقى القول على الاول مع حل الاستلزام على التضمن وورد بما ذكر

في هذا الجواب على الثاني الوجه الثاني ان الامر لا يباطل بطلان فعله على

تكرارها ولا يذم الا على فعله لا على الفعل الذي هو فعله الا ان

عنه فعله وكنها ضد الفعل انتم بما كان يستلزم ان

عنه اذا ذم بما لم يرد عنه لا من فعله والوجه الثاني من ان لا ذم الا على

فعل بل يذم على انه لم يفعل لما انتم تقولون انتم فعل الضمير

هو مفعول بالكم فلا نزاع لنا في انتم عنه واعلم ان بعض اهل الفقه

جعل القول بالاستلزام مختصا في الموقوفات الخيوان من قال بنا

الامر الذي يستلزم التعمير ضده لا يقول بان لا ذم على ان يعمير

انه لا بد بعد الامر من فعله وصوره بل المراد باللزم المصلحة

لشرع يعني ان العقل يحكم بان لا ذم لا شرع قال في الحاصل انه اذا

امر الامر بفعل فصدده ذلك الامر منه يلزم ان يجرم ضده والعقار

بذلك هو العقل والشرع الضدان له بهذا الحق وهذا الذي

اصحابنا يلزم نقله بل انما هو خطاب بوجه الامر بصدده

اللازم من الامر الواجب لا يلزم ان يصدده الامر هذا كلامه وان اذا

فاملت كلام القوم رأيت ان هذا الوجه لما يقتضي فليل من

هذا الجواب على الثاني التحقير ان يرد في الجواب الاحتمال ٥٩
فيبقى القول على الاول مع حل الاستلزام على التضمن وورد بما ذكر
في هذا الجواب على الثاني الوجه الثاني ان الامر لا يباطل بطلان فعله على
تكرارها ولا يذم الا على فعله لا على الفعل الذي هو فعله الا ان
عنه فعله وكنها ضد الفعل انتم بما كان يستلزم ان
عنه اذا ذم بما لم يرد عنه لا من فعله والوجه الثاني من ان لا ذم الا على
فعل بل يذم على انه لم يفعل لما انتم تقولون انتم فعل الضمير
هو مفعول بالكم فلا نزاع لنا في انتم عنه واعلم ان بعض اهل الفقه
جعل القول بالاستلزام مختصا في الموقوفات الخيوان من قال بنا
الامر الذي يستلزم التعمير ضده لا يقول بان لا ذم على ان يعمير
انه لا بد بعد الامر من فعله وصوره بل المراد باللزم المصلحة
لشرع يعني ان العقل يحكم بان لا ذم لا شرع قال في الحاصل انه اذا
امر الامر بفعل فصدده ذلك الامر منه يلزم ان يجرم ضده والعقار
بذلك هو العقل والشرع الضدان له بهذا الحق وهذا الذي
اصحابنا يلزم نقله بل انما هو خطاب بوجه الامر بصدده
اللازم من الامر الواجب لا يلزم ان يصدده الامر هذا كلامه وان اذا
فاملت كلام القوم رأيت ان هذا الوجه لما يقتضي فليل من

هذا الجواب على الثاني التحقير ان يرد في الجواب الاحتمال ٥٩
فيبقى القول على الاول مع حل الاستلزام على التضمن وورد بما ذكر
في هذا الجواب على الثاني الوجه الثاني ان الامر لا يباطل بطلان فعله على
تكرارها ولا يذم الا على فعله لا على الفعل الذي هو فعله الا ان
عنه فعله وكنها ضد الفعل انتم بما كان يستلزم ان
عنه اذا ذم بما لم يرد عنه لا من فعله والوجه الثاني من ان لا ذم الا على
فعل بل يذم على انه لم يفعل لما انتم تقولون انتم فعل الضمير
هو مفعول بالكم فلا نزاع لنا في انتم عنه واعلم ان بعض اهل الفقه
جعل القول بالاستلزام مختصا في الموقوفات الخيوان من قال بنا
الامر الذي يستلزم التعمير ضده لا يقول بان لا ذم على ان يعمير
انه لا بد بعد الامر من فعله وصوره بل المراد باللزم المصلحة
لشرع يعني ان العقل يحكم بان لا ذم لا شرع قال في الحاصل انه اذا
امر الامر بفعل فصدده ذلك الامر منه يلزم ان يجرم ضده والعقار
بذلك هو العقل والشرع الضدان له بهذا الحق وهذا الذي
اصحابنا يلزم نقله بل انما هو خطاب بوجه الامر بصدده
اللازم من الامر الواجب لا يلزم ان يصدده الامر هذا كلامه وان اذا
فاملت كلام القوم رأيت ان هذا الوجه لما يقتضي فليل من

جبر علیہ علیہ ما جال الہم جناح الغصین

فلا وجه لا قضاء غير لازم ختم لازم اذا بنى العقل بحكم احد
امر للثلاث بيننا فامع عندكم ثم لا خروصا وما ينجل ان نسا الا
باسرها بعد من خروصا حكيم مهابق امرين مثلا وبين وبينه
انما هو جماع الضدين في موضوع واحد وان ذلك هو في نفس
بانتفاء الباع كما هو معمر من ترك الحرة لا بد من خروصا
من الاضال ولا ريب وجوب ذلك الترتيب فلا يجوز ان يكون الترتيب
في ضمنه باحالة لازم للترك وينسخ خلاف الترتيب في الحكم
هذا القول غير خفيته ولم في رده وجوه في بعضها تكلفه صحتها
القول بوجوب الالباب الواجبة لم مطلعا لظهور الترتيب الواجب
الا في ضمن فعل من الاضال فيكون واجب نجس والنجس رده
مع وجوب الصافي عن الحكم لا يحتاج الترتيب في من الاضال بما في
لوازم الوجود حيث يقول بعدم بقاء الاكون واجبا في الباقية
التوثر ان ظنا بالبقاء والاستثناء جاز ضلوا المكلف عن كل فعل مالا
يكون هناك الا شره وما مع نشاء الصافي في ضلوا مثال
منها العلم بان لا ينجس الترك ولا يحصل لامع ضلوا فن يقول بوجوب
ما لا يوجب لم مطلعا لظهور الوجوب في هذا الترتيب لا يفسر في
اشار اليه بعضه ومن لا يقول به فهو في ضمن هذا وغيره ان هذا

فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا كَافٍ لَكَ الْإِسْلَامُ بِمَا كُنْتَ تُفْعَلُ فِيهِ ۚ فَاذْهَبْ إِلَى الْكَافِرِينَ ۚ لَأَخَذُوا مِنْكُمْ بَضْعًا وَلَكِنْ عَصَيْتُمْ أَوْيَاتِكُمْ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْسِدُونَ ۚ

بنت وصدرا من جملة النكاح مع انشاء الصارق الاعلى

فَذَيْنَا سَابِقًا عَلٰى جَوْبِ غَيْرِ الْيَسْبِ مِنْ مَعْدَمَةِ الْوَجْهِ فَلَا حُكْمَ فِيهَا

هو الاضداد الحاصلة فيكون التوحيلا مثل الفقه في العلم

مجلس شورای اسلامی

۱- در صورتی که در این صورت
 ۲- در صورتی که در این صورت
 ۳- در صورتی که در این صورت
 ۴- در صورتی که در این صورت
 ۵- در صورتی که در این صورت
 ۶- در صورتی که در این صورت
 ۷- در صورتی که در این صورت
 ۸- در صورتی که در این صورت
 ۹- در صورتی که در این صورت
 ۱۰- در صورتی که در این صورت

بعد من يخرج من التوجه فان قال الولي ان الضد منها ضلوه
 وان كان واجبا موقفا للكل لا يخرج في الواجب الموسع لان فعل الضد
 لا يبرهن على جواز العكس عن الفعل المأمور به وهو محرم طعنا فلو صح
 ذلك فعل الواجب الموسع لكان هذا العكس اجبا باعقاب كونه محلا
 لهم الواجب لا غير ان جماع الوجوب لا يغير في امر واحد شخصي لا يوجب
 طاعة لغيره فانه بان صح البناء على وجوب الالزام الواجب لا يبرهن
 غايبه الواجب الا من الحجج فلا يحتاج الى هذا الوجه القوي على ان
 الذي يفتي فيه المنع في وجوب الالزام الواجب مطلقا على الامور
 ان ليس على جدي من الواجب الا لكان الا ان في عواد وجوبه
 على الثاني فنقطع المسألة او يفتي على جدي من عند ان لا يحتاج الى
 ح فيجب عليه عادة النقي وجه ما يمنع لعدم صلاحية الفعل المنع عنه
 للامثال كما ينبغي به وهو لا يقولون بوجوب الالزام عادة فضا لان
 الوجوب فيها انما هو المتوصل بها الى الواجب لا ربه بعد الالزام
 بالفعل المنع عنه يحصل المتوصل بنفسه الوجوب فانه غايبه اذا
 عرف ذلك ففعل الواجب الموسع كالصلوة مثلا فيوقف فصوله
 فيحذفها لا مثالا لزيادة وفراغته فاذ قلنا بوجوب ما يوجب
 عليه الواجب كمثل تلك الازادة وما ينك الكراه واجبين فلا يوجب

في الواجب الموسع لان فعل الضد لا يبرهن على جواز العكس عن الفعل المأمور به وهو محرم طعنا فلو صح ذلك فعل الواجب الموسع لكان هذا العكس اجبا باعقاب كونه محلا لهم الواجب لا غير ان جماع الوجوب لا يغير في امر واحد شخصي لا يوجب طاعة لغيره فانه بان صح البناء على وجوب الالزام الواجب لا يبرهن غايبه الواجب الا من الحجج فلا يحتاج الى هذا الوجه القوي على ان الذي يفتي فيه المنع في وجوب الالزام الواجب مطلقا على الامور ان ليس على جدي من الواجب الا لكان الا ان في عواد وجوبه على الثاني فنقطع المسألة او يفتي على جدي من عند ان لا يحتاج الى ح فيجب عليه عادة النقي وجه ما يمنع لعدم صلاحية الفعل المنع عنه للامثال كما ينبغي به وهو لا يقولون بوجوب الالزام عادة فضا لان الوجوب فيها انما هو المتوصل بها الى الواجب لا ربه بعد الالزام بالفعل المنع عنه يحصل المتوصل بنفسه الوجوب فانه غايبه اذا عرف ذلك ففعل الواجب الموسع كالصلوة مثلا فيوقف فصوله فيحذفها لا مثالا لزيادة وفراغته فاذ قلنا بوجوب ما يوجب عليه الواجب كمثل تلك الازادة وما ينك الكراه واجبين فلا يوجب

الاشاعر الواجب حدا بعبئة يعين بفعل المكلف والعلامة موم

قال الظاهر لا خلاف بين القولين في المعنى لأن المراد بوجوب الحكم على البدل

ان لا يجوز للمكلف الا خلاها اجمع ولا يلزمه الجمع بينها ولا الخيارات في غير

بہارِ نبویؐ میں جو کچھ مذکور ہے اس سے ظاہر ہے کہ یہ سب کچھ نبیؐ کی طرف سے ہی ہے۔

كل منهم الى صاحبه انشأ على فساد وهو ان لواجب خدمه عند الله

غير بعيد عن هذا الا انه لم يعلم ان ما يحيا الملك هو ذلك المعين

الله ثم انما حال الكلام في البحث عن هذا القول وجبت كما نجد للمثابة

فلا تذهب ثقتهم في طاعة التوابع فيجعلهم وردة ولقد حسن المحو
ومحوه من هذا الزاوية في هذا الموضع من المسألة الثانية

أَصَابَ الْأَمْرَ الْفِعْلُ فِي وَفِّ بَعْضُ عَنْ حَازَ عَفَا: وَقَعُ عَلَى الْإِصْبَعِ

عند الواجب الموسع كصلوة الظهر مثلاً ومبر قال أكثر الامم كانت تفتي

الشيء والمحتوى العامة وجميع المحتضرين من العامة وانكروا قولهم ان

ذلك يؤدى الى جواز ترك الواجب كما في اقترؤا على ثلاثة مدام احدها

من كلام النبیؐ عما ذكره العالمة ثانياً في قوله: يا أبا عبد الله

لَوْضَعَهُ فِي أَوَّلِ نَوْفٍ كَانَ جَارِياً حَرِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ فِيكَ نَفْلًا -

—

لا شاعر الوجب خلافة يعني فضل المكلف في العلامة ومن

والله اعلم
الراحمين
الحق فينا
والله اعلم
الراحمين
الحق فينا

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مصحفاً للأنبياء ورسولاً للناس كافة

والسلام على من اتبع الهدى

اول

مستحقون و...
بمقتضى ما...
بما لا يخفى...
في الوقت...
و...
و...

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

مجلس شورای اسلامی
روزنامه کیهان
روزنامه اطلاعات
روزنامه صبح

رحمہ اللہ

[illegible]

الیکون لیسع فیل ہوتے فردا لاخر والیام عر

محمدا ان لانا والا فانه محض الغلو

مجلس

مجلس

وَقَالَ لَهُمْ خُذُوا هَذِهِ السَّيْفَ وَهَذِهِ الْحَافِظَ

وہی کہ جس نے اسے

مجلس شورای اسلامی

مجلس

وَأَقْبَلَ بِنْتَهُ لِيُفَضِّلَ بَيْنَهُمَا

دعوت

معمود و المرمف قد استعملوا في

[illegible]

مازما

بامداد

ضرورة دلالة على ان نسبة الفعل الى اجزاء الوصف يكون الفعل
 بالتخصيص الاول والاخر كما بالاول وتبين القول بوجوده على التخييف
 اجزاء الوصف في اجزاء ضداداه في وصفه وايضا لو كان الوصف
 مختصا بمعين فان كان اخر الوصف كان المصلى للظاهرة التي في
 مقصد المصلى على الوصف فلا يصح كالوصلاها قبل الزوال ان كان
 اوله كان المصلى في غيره فاصبا فيكون بناخر له عن وصفه فاصبا
 لو اخر الخ فثاقتا ما خلا لا الاجماع ولنا على الثانية ان لا يرد
 مطلقا بالفعل ليس فيه فرض للخيبة بعينه وبين العزم بانها تارة
 الخيبة ضرورة كونه لا على وجوب الفعل بعينه بل يقيم على وجه البعد
 دليل غيره فيكون القول به ايضا حكما كتخصيص العزم بمجره معين
 احتجوا بوجوب العلم بان له واجازة في الالف في اول الوجدان او رتبة
 من غير دليل له في فصل عن المنادى فانه من ايجاب الالف ليجعل
 التبيين بينهما وجب فليدبر "لا نعلم ولا اجماع على عدم بدلانية
 غيره بانه ثبت في الفعل العزم حكما كحتم الكفاية وفيه ان لو كان
 اجزاء وكما اجابنا عن ذلك معنى وجوب بلحاها فيثبت في جوت
 الاول ان الانفصال عن المنادى بظاهر ما فاجزاء الوصف في
 الموسع باعتبار انقلا الامر بكون احد منها على ما يبدل الخيبة في مجرى

في قوله ضرورة دلالة على ان نسبة الفعل الى اجزاء الوصف يكون الفعل بالتخصيص الاول والاخر كما بالاول وتبين القول بوجوده على التخييف اجزاء الوصف في اجزاء ضداداه في وصفه وايضا لو كان الوصف مختصا بمعين فان كان اخر الوصف كان المصلى للظاهرة التي في مقصد المصلى على الوصف فلا يصح كالوصلاها قبل الزوال ان كان اوله كان المصلى في غيره فاصبا فيكون بناخر له عن وصفه فاصبا لو اخر الخ فثاقتا ما خلا لا الاجماع ولنا على الثانية ان لا يرد مطلقا بالفعل ليس فيه فرض للخيبة بعينه وبين العزم بانها تارة الخيبة ضرورة كونه لا على وجوب الفعل بعينه بل يقيم على وجه البعد دليل غيره فيكون القول به ايضا حكما كتخصيص العزم بمجره معين احتجوا بوجوب العلم بان له واجازة في الالف في اول الوجدان او رتبة من غير دليل له في فصل عن المنادى فانه من ايجاب الالف ليجعل التبيين بينهما وجب فليدبر "لا نعلم ولا اجماع على عدم بدلانية غيره بانه ثبت في الفعل العزم حكما كحتم الكفاية وفيه ان لو كان اجزاء وكما اجابنا عن ذلك معنى وجوب بلحاها فيثبت في جوت الاول ان الانفصال عن المنادى بظاهر ما فاجزاء الوصف في الموسع باعتبار انقلا الامر بكون احد منها على ما يبدل الخيبة في مجرى

في قوله ضرورة دلالة على ان نسبة الفعل الى اجزاء الوصف يكون الفعل بالتخصيص الاول والاخر كما بالاول وتبين القول بوجوده على التخييف اجزاء الوصف في اجزاء ضداداه في وصفه وايضا لو كان الوصف مختصا بمعين فان كان اخر الوصف كان المصلى للظاهرة التي في مقصد المصلى على الوصف فلا يصح كالوصلاها قبل الزوال ان كان اوله كان المصلى في غيره فاصبا فيكون بناخر له عن وصفه فاصبا لو اخر الخ فثاقتا ما خلا لا الاجماع ولنا على الثانية ان لا يرد مطلقا بالفعل ليس فيه فرض للخيبة بعينه وبين العزم بانها تارة الخيبة ضرورة كونه لا على وجوب الفعل بعينه بل يقيم على وجه البعد دليل غيره فيكون القول به ايضا حكما كتخصيص العزم بمجره معين احتجوا بوجوب العلم بان له واجازة في الالف في اول الوجدان او رتبة من غير دليل له في فصل عن المنادى فانه من ايجاب الالف ليجعل التبيين بينهما وجب فليدبر "لا نعلم ولا اجماع على عدم بدلانية غيره بانه ثبت في الفعل العزم حكما كحتم الكفاية وفيه ان لو كان اجزاء وكما اجابنا عن ذلك معنى وجوب بلحاها فيثبت في جوت الاول ان الانفصال عن المنادى بظاهر ما فاجزاء الوصف في الموسع باعتبار انقلا الامر بكون احد منها على ما يبدل الخيبة في مجرى

۱
 ۲
 ۳
 ۴
 ۵
 ۶
 ۷
 ۸
 ۹
 ۱۰
 ۱۱
 ۱۲
 ۱۳
 ۱۴
 ۱۵
 ۱۶
 ۱۷
 ۱۸
 ۱۹
 ۲۰
 ۲۱
 ۲۲
 ۲۳
 ۲۴
 ۲۵
 ۲۶
 ۲۷
 ۲۸
 ۲۹
 ۳۰
 ۳۱
 ۳۲
 ۳۳
 ۳۴
 ۳۵
 ۳۶
 ۳۷
 ۳۸
 ۳۹
 ۴۰
 ۴۱
 ۴۲
 ۴۳
 ۴۴
 ۴۵
 ۴۶
 ۴۷
 ۴۸
 ۴۹
 ۵۰
 ۵۱
 ۵۲
 ۵۳
 ۵۴
 ۵۵
 ۵۶
 ۵۷
 ۵۸
 ۵۹
 ۶۰
 ۶۱
 ۶۲
 ۶۳
 ۶۴
 ۶۵
 ۶۶
 ۶۷
 ۶۸
 ۶۹
 ۷۰
 ۷۱
 ۷۲
 ۷۳
 ۷۴
 ۷۵
 ۷۶
 ۷۷
 ۷۸
 ۷۹
 ۸۰
 ۸۱
 ۸۲
 ۸۳
 ۸۴
 ۸۵
 ۸۶
 ۸۷
 ۸۸
 ۸۹
 ۹۰
 ۹۱
 ۹۲
 ۹۳
 ۹۴
 ۹۵
 ۹۶
 ۹۷
 ۹۸
 ۹۹
 ۱۰۰

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note.

ع
الواجب يخرج من انقضاء الفعل فهو قائم مقام باقائه الا ان
الواجب فكما ان حصول الامتثال في الخبر يفعله واحد من المختصين بالخبر
مادام اعرصه الوجوب بالخبر كذلك باق الفعل الخبر الاول
او الاخيرين الوصف في الموسع بالخبر باقاع في الاول منه مثلاً عن
الوجوب الموسع وذلك ظاهر بخلاف المشتبه في ذلك لا يقوم مقامه
بغير هذا كما في الانقضاء عن الثاني فانقطع بان الفاعل
مثلاً مثل باقها كونه مصلود بخصوصها لا كونها احد الطرفين
الواجبين بخلاف ان الفعل الممرط لو كان قد خرج بينهما لكان الزنا
(هاجرت) فيها احداهما على ما هو مقرر في الواجب الغنيمة واجد الآخر
الحاصل على الاخلاق والفرع على تقدير ثبوتها ليس يكون المكلف غير مبني
وبين السلوة حتى يكون كماله كفاؤه بل لان الفرع على اصل كل ذنب

اجالاً لا حتى يكون الانقضاء اليه بطريق الاجال ونفساً عند انقضاء
 المذكور له خصوصاً من اجزاء الامارات فيشع بتوابعه الا ان يكون
 وقال الواجب له بفعل فهو واجب عند الانقضاء الواجب
 اجالاً او نفساً لقلب وجوبه على سبيل التخيير بينه وبين الصلوة
 واعلم ان بعض الاصحاب وضع وجوب العزم على الوجه الذي ذكرناه
 وبيان كان الحكم به مشتركاً في كلامهم وربما استدل له بغيره

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين
والمخلصين من عباده المخلصين

[illegible]

علاز

في قوله لا يكون في الكلام على الواجب في الفعل لعدم انقضاء ٩
 المكلف في هذا الموضع يكون غافلا مع الغفلة لا يكون مكلفا

وهو كاري جزم من غير الوجوب بالوقت ان الفعل في الوقت
 لا يذم الا في جواز ترك الواجب فيخرج عن كونه واجبا وحالا لازم من
 الامر الجزم معين من الوقت فاما الاول والاخير لا ينقضاء القول
 بالواسطة ولو كان هو الاخير لما خرج عن العهد بدائه في الاول وهو
 اجاعا فمعين ان يكون هو الاول والواجب باعنا من انقضاء في
 فقد اخرج مما خففه انقضاء لا تطيل باعاده وما عن شخص الوجوب
 بالاول فبانه لو لم لما جاز تأخير عنه وهو باطل ايضا كما تقدم الاشارة
 الى اخرج من معنى الوجوب بالوقت ما لم يكن واجبا في الاول بعض
 بتأخير ذلك للواجب هو الفعل في الثاني اخل بالاجماع فكذا
 للمقدم وجوبه منع الملازمة وسنده ظاهرهما تقدم فان التزم بالقدم
 انما يثبت ان لو كان الفعل في الاول واجبا على المعين وليس كذلك
 على سبيل التخيير وذلك ان الله تعالى اوجب عليه بيعا الفعل في ذلك
 الوقت ومنه من اخلاثة عن سوغ له الانسان بغيره في جزمه ثمانية
 فان ثمة المكلف لبيعته اذ لم او وسط اخره ففعل الواجب
 ان جميع الخصال في الواجب في شخصه بالوجوب على معنى ان لا يتعدا

في قوله لا يكون في الكلام على الواجب في الفعل لعدم انقضاء ٩
 المكلف في هذا الموضع يكون غافلا مع الغفلة لا يكون مكلفا
 وهو كاري جزم من غير الوجوب بالوقت ان الفعل في الوقت
 لا يذم الا في جواز ترك الواجب فيخرج عن كونه واجبا وحالا لازم من
 الامر الجزم معين من الوقت فاما الاول والاخير لا ينقضاء القول
 بالواسطة ولو كان هو الاخير لما خرج عن العهد بدائه في الاول وهو
 اجاعا فمعين ان يكون هو الاول والواجب باعنا من انقضاء في
 فقد اخرج مما خففه انقضاء لا تطيل باعاده وما عن شخص الوجوب
 بالاول فبانه لو لم لما جاز تأخير عنه وهو باطل ايضا كما تقدم الاشارة
 الى اخرج من معنى الوجوب بالوقت ما لم يكن واجبا في الاول بعض
 بتأخير ذلك للواجب هو الفعل في الثاني اخل بالاجماع فكذا
 للمقدم وجوبه منع الملازمة وسنده ظاهرهما تقدم فان التزم بالقدم
 انما يثبت ان لو كان الفعل في الاول واجبا على المعين وليس كذلك
 على سبيل التخيير وذلك ان الله تعالى اوجب عليه بيعا الفعل في ذلك
 الوقت ومنه من اخلاثة عن سوغ له الانسان بغيره في جزمه ثمانية
 فان ثمة المكلف لبيعته اذ لم او وسط اخره ففعل الواجب
 ان جميع الخصال في الواجب في شخصه بالوجوب على معنى ان لا يتعدا

لا يجمع بين اثنان بالجمع بل المكلف اختيارا ما شاء منه فكذا
 لا يجمع بين اثنان بالجمع ولا يجمع له اطلاق الجمع عند التعيين
 مفوض اليه مادام الوفاء متعاقبا فان افسق تعين عليه الفعل ويطغى
 ان افسق من التخيير الموضوعين فاما جريان متعلقه فيكون
 التخيير في المخالفات المتعاقبة فيجاء في التخيير ثبات المتعلقه تخلفه
 فان افسق الموذات فلا يجرى من اجزاء الوفاء مثل الموذات في كل
 جزء من اجزاء ايفاء المكلف بين هذه الاختصاصات المتخلفة
 اما ان لا يجمع بين اثنان بالفرق ان التخيير هناك بين جزئيات
 الفعل ومنها في اجزاء الوفاء لا يجمع بينهما أصل التخيير
 تليق بالاسطر على الحكم على شرط بل على انتفاؤه عند انتفاء الشرط
 وهو مختار اكثر المحققين في فهم الفاضلان وهذا التخيير المختار
 في التخيير لا بد الا لعل متفصل وتبين زهر وهو مختار لاجتماع
 العامة لئلا ان توافيقا اطلاقا اعطى زيد واما ان اقول في مجرى الفرض
 جري ولنا الشرط في اعطائه اكراما والمبادر من هذا انتفاء الا
 عند انتفائه الاكرام قطعاً بحيث لا يكاد يميز عند رجعة الهبة
 يكون في الاول ايضا هكذا واذا ثبت الدلالة على هذا المعنى
 فخصنا الى ذلك مقدمة اخرى سبق التخيير عليها وهي اجماعنا

الفل يكون كلفه اخرج السيدان فاثير الشرط هو تعليق المكنة من مسح
 ان يخلصه من شرط اخر يعبر بمجره ولا يخرج عن ان يكون شرط لا
 رضى ان قوله نعم واسمهد واشهد بين من جال لا عنه من قولنا لا
 الواحد حتى ينضم اليه فاختام الثاني الى الاول ^{القول} شرط في القول ثم
 فلان ضم امراتين الى الشاهد الاول يقوم مقام الثاني ثم فاعل دليل
 انتم اليه الى الواحد يضم مفاده ايضا وينبغي بعض الشرط عين
 اكثر من ان يمتنع اخرج موافق مع ذلك لانه لو كان انقضاء الشرط مقتضا
 لانقضاء ماعلق عليه لكان قوله نعم ولا كره فنيا انه على بناء
 ان اردن مختصا لا على عدم محرم الا لرد حيث لا ردن المختص وليس
 كل بل هو علم مطلقا والجواب عن الاول انه اذا علم بوجود مايقوم
 كافي المثال الذي ذكره لم يكن ذلك الشرط واجبا شرطا بل انقضاء
 فهو فناء انقضاء الشرط على انقضاء ما معا لان نعم واحد ما لا بعد
 الا بعد ما وان لم يعلم له بدل كما هو مفروض البت كان الحكم مختصا
 ولزم من عدم عدم الشرط الدليل الذي ذكرناه وعن الثاني بوجود
 ان ظاهر الامر يقتضي عدم الاكرام اذا لم يرد هذا المختص لكن لا يلزم من
 الحرص بشئ الا باحد انقضاء الحرص قد يكون بطرمان المحل ويكون
 لاشناع وجود متعلها اعتلا لان التالىة تصدق بانقضاء المحل

في قوله نعم واسمهد واشهد بين من جال لا عنه من قولنا لا
 الواحد حتى ينضم اليه فاختام الثاني الى الاول
 فلان ضم امراتين الى الشاهد الاول يقوم مقام الثاني
 انتم اليه الى الواحد يضم مفاده ايضا وينبغي بعض الشرط
 اكثر من ان يمتنع اخرج موافق مع ذلك لانه لو كان انقضاء
 لانقضاء ماعلق عليه لكان قوله نعم ولا كره فنيا انه على بناء
 ان اردن مختصا لا على عدم محرم الا لرد حيث لا ردن المختص
 كل بل هو علم مطلقا والجواب عن الاول انه اذا علم بوجود مايقوم
 كافي المثال الذي ذكره لم يكن ذلك الشرط واجبا شرطا بل انقضاء
 فهو فناء انقضاء الشرط على انقضاء ما معا لان نعم واحد ما لا بعد
 الا بعد ما وان لم يعلم له بدل كما هو مفروض البت كان الحكم مختصا
 ولزم من عدم عدم الشرط الدليل الذي ذكرناه وعن الثاني بوجود
 ان ظاهر الامر يقتضي عدم الاكرام اذا لم يرد هذا المختص لكن لا يلزم من
 الحرص بشئ الا باحد انقضاء الحرص قد يكون بطرمان المحل ويكون
 لاشناع وجود متعلها اعتلا لان التالىة تصدق بانقضاء المحل

الزكوة في السائمة مثلاً وانفائه عن أخرى كعدم وجوبه في العلوق
واحتماله ان لا يشترط في كونه انشاء الصفه امرية فيلحق عليها غير ما
يجري في قول الانسان لا شيء لا يعلم الغيوب والاسد اذا ناله
والجواب المنع من ان يذكره فان الفائدة غير متحققة بهما ذكره بل هي
منها اسد الانعام ببناء حكمه على الوصف ما لا يحتاج السامع
ببانه كان يكون مالكا للسائمة مثلاً دون غيرها اولدفع قوم عد
ثنايا الحكم له كما في قوله لا تفتلوا ولا ذكره خيبة ملائقانه
لولا التخييع ما تحسبه لا يمكن ان يذهب جهاد الفتل مع ما قبل كما
على ثبوت الخمر عنه ما اجتنابها ان يكون المصلحة متضمنة
لاعلام حكم الصفه بالفتح ما ساعداها بالفتح والفحص فيها وفتح
السؤال عن محل الوصف دون غيره فيجاء على جميعه لنقدم بيان
حكم الفحص وهذا من قبل واعرض ان الصفه بما يقول بانفشاء
بالوصف ففي الحكم عن غير محلها اذ الزيادة للصفه كمن فائدة سواء
فيستبين ما ذكرته من القواعد لا يفي من محل التراجع في متى يجوبه
ان الذي علم وجدان صوته لا يخفى فائدة من تلك القواعد
كافة الاستفناء عن الصفه التي الذي من الزيادة الصوت الكلام
عن الصفه من لفائدة اذ مع احتمال فائدة صفه يحصل الصوت بناء

والجواب المنع من ان يذكره فان الفائدة غير متحققة بهما ذكره بل هي
منها اسد الانعام ببناء حكمه على الوصف ما لا يحتاج السامع
ببانه كان يكون مالكا للسائمة مثلاً دون غيرها اولدفع قوم عد
ثنايا الحكم له كما في قوله لا تفتلوا ولا ذكره خيبة ملائقانه
لولا التخييع ما تحسبه لا يمكن ان يذهب جهاد الفتل مع ما قبل كما
على ثبوت الخمر عنه ما اجتنابها ان يكون المصلحة متضمنة
لاعلام حكم الصفه بالفتح ما ساعداها بالفتح والفحص فيها وفتح
السؤال عن محل الوصف دون غيره فيجاء على جميعه لنقدم بيان
حكم الفحص وهذا من قبل واعرض ان الصفه بما يقول بانفشاء
بالوصف ففي الحكم عن غير محلها اذ الزيادة للصفه كمن فائدة سواء
فيستبين ما ذكرته من القواعد لا يفي من محل التراجع في متى يجوبه
ان الذي علم وجدان صوته لا يخفى فائدة من تلك القواعد
كافة الاستفناء عن الصفه التي الذي من الزيادة الصوت الكلام
عن الصفه من لفائدة اذ مع احتمال فائدة صفه يحصل الصوت بناء

توجه: این صورت‌ها در صورتی که در صورت‌های دیگر ذکر نشده باشد، در این صورت‌ها ذکر شده است.

لا يثبت العلم الا بما وافق ما وافق بالحوال المكلف فلا يجوز ان
 يامر بشيء قال لا الذي بين فلان الرسول لو اعلن ان زيد لا يمكن
 من الفاعل في وقت مخصوص فمما ان نأمره بذلك لا حال الفاعل دخول
 الشك في عين الامر فضا علمنا بصفة المستفاد الا ترى ان الامر لا يجوز
 ان يامر به في العلم ولنا اليه طريق من حسن الفعل لا نحتاج الى علمه
 وكذا لما هو متكالا لا يحل ان نعلمه عقلا فاذا نعلمه خبرا بدو من الشرط

٧٤

ولا بد من ان يكون احدا في م يحصل في حكم الظان انكر من العلم
 مستشكرا ويكون الظن في ذلك قائما مقام العلم وقد ثبت ان الظن هو
 مقام العلم اذا نعلم العلم قائما مع حصوله فلا يقوم مقامه اذا كان
 الغدير بطلنا عالما بتمكن من يتمكن وجبان بوجله لا يجوز دون من

بعلم ان لا يتمكن فالرسول حاله كمالنا اذا اعلننا الله ثم حال من
 ضحك فلنا نأمره بلا شرط فلك هذه الجملة التي قادها اليك كما ينبغي
 في خبر والقيام وحيثه باثبات المذمومين ارفا غفران فقلنا ما بطولها
 واكتفينا عن اعاده الاجتاج على اصرفنا اليها حج الجوزون وجود
 الادب لو لم يوجب ان تكلف بما علم عدم شرطه لم يوجب عدمه لان ذلك
 باطل بالضرورة من الدين ببيان الملازمة ان كل ما رجع تحت
 شرط من شرطه واخذه اراؤه المكلف له فلا تكلف في غير الشرط

لولا

لا يثبت العلم الا بما وافق ما وافق بالحوال المكلف فلا يجوز ان
 يامر بشيء قال لا الذي بين فلان الرسول لو اعلن ان زيد لا يمكن
 من الفاعل في وقت مخصوص فمما ان نأمره بذلك لا حال الفاعل دخول
 الشك في عين الامر فضا علمنا بصفة المستفاد الا ترى ان الامر لا يجوز
 ان يامر به في العلم ولنا اليه طريق من حسن الفعل لا نحتاج الى علمه
 وكذا لما هو متكالا لا يحل ان نعلمه عقلا فاذا نعلمه خبرا بدو من الشرط

لو رجع لم يصل احدنا مكلفا الا انما باطل قبل الملائكة فلا يرفع
 ويعد به قطع التكليف قبله لا يصل يجوز ان لا يوجد شرط من شرط
 فلا يكون مكلفا لا يصال قد يحصل له العلم قبل الفصل اذا كان
 منعا واجتمعت شرائط عند دخول الوقت وذلك كاف في تحقق
 التكليف لا انقضاء عن فرض الوقت للمنع زمانا وزد في كماله
 فانما يصل الفصل فيه ويعد به يقطع وقبل الفصل يجوز ان لا يفي بوجه
 التكليف في الجزء الاخر اما بطلان الاثم في الصلوة الثالثة
 لو رجع الى البيت لم يرفع يده ولده لا تنافي شرطه عند وفاء وهو عند
 الفسخ قد علمه الا لو لم يرفع يده ولا يرفع يده الى فداء الزمان كان
 الاخر من صلح فقامت المامورة كل محصل صلح فقامت من صلح
 ووضع الزمان من هذا القبيل فان المكلف من حيث علم علمه وانما
 صل المامورة به وبها وطرحه على الاشتغال يحصل له بذلك الحلف
 الاخر وفي الدنيا لا يتبادر عن البيع الاخرى ان السند قد صلح
 بعض عبده باوامره يتجرها عليه مع عرض على نفسها امضا بالانسان
 مدينون الغيرة وكذلك في بيع عبده مثلا مع علمه بانه يسير لئلا
 عرض لسانه الوكيل امضا في امر العبد الجواب عن الاول فلا
 مما حققه التمسك بالامر من اعانتي وطول شرط الوضع وانما هو في

فإنه لا يمكن أن يكون الوجود في ذاته
مستقلاً عن الوجود في غيره
فإن الوجود في ذاته
هو الوجود في غيره
فإن الوجود في ذاته
هو الوجود في غيره

فإنه لا يمكن أن يكون الوجود في ذاته
مستقلاً عن الوجود في غيره
فإن الوجود في ذاته
هو الوجود في غيره
فإن الوجود في ذاته
هو الوجود في غيره

كون المنع منعاً بالمتع من الترك الذي هو جزء مفهوماً للوجوب
المجموع وذلك غير معلوم إذا التزم في المنع الواقع بلفظ المنع الوجوب
وعنه وهو كما جعل العقل ما يحل الذي هو المنع من الترك لكونه منع
كما في منع مفهوم الكل كذلك جعل العقل بالمجموع وبالجزء المنع
منه من الخارج عن العقل كما ذكره البعض إن كان قليل الحدوث لكونه في
الحقيقة ليجعل العقل بالمجموع أجوباً من المنع المنع الموجود
ولما منع منه مفقود فوجب القول بخصه لا أولاً فلا يجوز
جزء من الوجوب المنع المركب من غير أن يتركه وإنما الثاني لأن الوجود
كله ما منعه بحكم الأصل والقرن سوى منع الوجوب هو بطلان
لأن الوجوب بانه مركب التركيب يكفي في رفعه رفع أحدهما فإنه يكفي في
رفع الوجوب منع المنع من الترك الذي هو جزء منع فلا بد من رفعه
الجواز إن قبل لا سلم عدم ما منعه منع الوجوب بكونه الجواز لأن
الفصل علم الوجود للخصه الذي هو من الجزئ كما نرى عليه جميع من المنع
فالجواز الذي هو من الواجب غير لا بد الواجب علمه الفصل
وذلك هو المنع من الترك فوالمنع لزال الجواز لأن العلول
بمزيل بزال علمه فثبت ما منعه المنع لبقاء الجواز فلنا هذا
من وجهين أحدهما أن الخلاف يقع في كون الفصل علمه الجزئ في

فإنه لا يمكن أن يكون الوجود في ذاته
مستقلاً عن الوجود في غيره
فإن الوجود في ذاته
هو الوجود في غيره
فإن الوجود في ذاته
هو الوجود في غيره

الذكر
فإنه لا يمكن أن يكون الوجود في ذاته
مستقلاً عن الوجود في غيره
فإن الوجود في ذاته
هو الوجود في غيره
فإن الوجود في ذاته
هو الوجود في غيره

انكر بعضهم وقال انهاء معلولان لعدم واحدة وتحقيق ذلك بطريقين
مواضعه ثانياً انما وان سلمنا كونه علة له فلا ينافي ان ارتفاعه مطلقاً
ارتفاعاً بجعل بل انما يرتفع بارتفاعه ذاته بخلاف الحصول الذي
الجداً فيقتصر الى فصل ما بين البين ان ارتفاع المنع من الترك يغفر
لشيء الاذن فيه وهو حصل الخ لغير الذي هو الجواز والاصل ان
الجواز يتبدل بحدوث المنع من الترك والاذا الاذن فيه فاذال الاول
خلفه الثاني من حيث يظهر له ليس الذي شوب الجواز مجرد الامرين
وبالتاسع فبني في الاول وفصله بالتاقي لا ينافي في هذا المطلق وهو
بانه اذا فتح الوجوب في الجواز حيث ان ظاهره استغناء الامر بما
ذلك توسع في العبارة اكثر من معه چون بما قلناه فان قبل الماحان
رفع الترك بجعل ثابته برفع جميع اجزائه واخرى برفع بعضها والاعلم بما
يجوز برفع الوجوب لتساوي احتمال الرفع الجعل الذي يتحقق من جهة
ورفع الجميع الذي مع ذلك انما الظاهر يقتضي العبارة لخصم مقتضى
والاصل استمراره فلا بدع بالاحتمال وتوضيح ذلك بان الشيء انما
وجه الوجوب والمقتضى الجواز هو الامر برفع جميع الاذن بغيره
وجان رفع الوجوب يتحقق برفع احد جزئيه ليس هو ما سبيل ذلك
بيشور الثاني فيتم الجواز ظاهره وهذا مع ضده بقاء وجهه

[illegible]

من وجوب المقض فان الجواز الذي هو جزء من مذهب الوجوب قد
 شارك بهما بين الاحكام الثلاثة الا لا يتصور له بدنان انما احد
 بقوله البتة قطعا وان لم يثبت عليه الفصل الجبر لان اختصاص الاحكام
 في المحنة بعد في الضرر وبان يحسم قالوا انك في وجوب البتة هو حجب
 في وجود المقض قد علم ان نسخ الوجوب كما يحمل التعلق بالبتة
 فقط اعني المنع من الترك فيفرض ثبوت نفيضة الذي قد اخبرك كما
 التعلق بالجويع فلا ينبغي في ذلك مفسد فانما المقيد مشكوك فيه
 ولا يتصور منه وجوب المقض ولو ثبت التحسم في جميع الاحتمالات الاول
 باصالة عدم تعلق النسخ بالجميع لكان معارضا باصالة عدم وجوب
 الضدية باسقاطان وهذا يظهر من ادق قولهم في اخر المحنة ان الظاهر
 يفرض البقاء تحت شرطية في اصل استمراره فان انضمام التعلق
 هو موقوف على وجوب المقض ولو ثبت ان ذلك يفرض ذلك فاما ان يرد التحسم
 لو لم يكن ذلكا على بقاء الاستصحاب لا الجواز فقط كما هو المشهور في
 الشبهة يريدون به لا باصالة الاعمال منه ومن الاستصحاب كما يوجد
 في كلام جاعولا منها لا من المكره كما ذهب اليه بعض حتى انهم استقلوا
 القول ببقاء الاستصحاب بخصوص الاعمال شاذيل بما روي ذلك في النص
 فانيا للمغالطة مع ان دليلهم على البقاء كما انشا في بان النسخ

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

هو الاستحباب وهو مفعول كذا كان رفع المنع من الزكك كما في دفع حقيقة
 وهو الوجوب كما كان الباقي من مفهومه هو الاذن في الفصل مع
 فاذ انضم اليه الزكك على انهاء النسخة تكمل فيكون التذليل
 هو الباقي **التميز الثاني في النواهي اصل مختلف**

في مبالغة حقيقة النهي حقيقة على نحو اختلاف في الامر الذي
 في الضرب ويجازى فيه لا تميزا في المعنى في العرف العام عند
 وهذا بينه الصمد على ضربا ما هو المولى عنه بقوله لا تفعلوا الا
 علم الفعل وقوله فمما نهى الله عنكم ان تفعلوا وجب فيها الاتها
 عا في الرسول عنه ثابت من ان الامر حقيقة في المعنى ما يجب
 الانهاء عنه فذكره مفعول ما في ان هذا غرض في الامر
 موضع التراجع هو الاعم فيكون الجواب عنه بان محرم ما في عنه
 بل بالضرورة على ضرب ما في الله عنه مع ما في اخمال الفصل في بعد
 هذا استعمال النهي في الكراهة مشايخ في اخبارنا المرفوعة
 على نحو ما قلنا في الامر **اصل** اختلفوا في المطلوب بالنهي
 ما هو فذهبوا اكثرنا الى انه هو الكف عن الفعل المنهي عنه منهم
 العلامة في حديثه قال في النهاية المطلوب بالنهي تفريق الفعل

فانما هو الاستحباب وهو مفعول كذا كان رفع المنع من الزكك كما في دفع حقيقة
 وهو الوجوب كما كان الباقي من مفهومه هو الاذن في الفصل مع
 فاذ انضم اليه الزكك على انهاء النسخة تكمل فيكون التذليل
 هو الباقي **التميز الثاني في النواهي اصل مختلف**

في مبالغة حقيقة النهي حقيقة على نحو اختلاف في الامر الذي
 في الضرب ويجازى فيه لا تميزا في المعنى في العرف العام عند
 وهذا بينه الصمد على ضربا ما هو المولى عنه بقوله لا تفعلوا الا
 علم الفعل وقوله فمما نهى الله عنكم ان تفعلوا وجب فيها الاتها
 عا في الرسول عنه ثابت من ان الامر حقيقة في المعنى ما يجب
 الانهاء عنه فذكره مفعول ما في ان هذا غرض في الامر
 موضع التراجع هو الاعم فيكون الجواب عنه بان محرم ما في عنه
 بل بالضرورة على ضرب ما في الله عنه مع ما في اخمال الفصل في بعد
 هذا استعمال النهي في الكراهة مشايخ في اخبارنا المرفوعة
 على نحو ما قلنا في الامر **اصل** اختلفوا في المطلوب بالنهي
 ما هو فذهبوا اكثرنا الى انه هو الكف عن الفعل المنهي عنه منهم
 العلامة في حديثه قال في النهاية المطلوب بالنهي تفريق الفعل

ما في تفريق الفعل
 تفعل
 هو الذي هو مفعول كذا كان رفع المنع من الزكك كما في دفع حقيقة
 وهو الوجوب كما كان الباقي من مفهومه هو الاذن في الفصل مع
 فاذ انضم اليه الزكك على انهاء النسخة تكمل فيكون التذليل
 هو الباقي **التميز الثاني في النواهي اصل مختلف**

المركب وقال بعضهم باقضاء الدوام والتكرار وهو القول الثاني للسلازمة
 واخرون في النهاية ناقله عن الأكثر والذهب ان النقي يقضون
 المكلف من ادخاله في الفعل وحقيقة في الوجود وهو ما ينطبق
 بالامتناع عن ادخال كل فرد من افرادها فيه ذم ادخال فرد منها
 صحت ادخال التام في الوجود لصدقتها به وهذا اذا لم يمتد
 عمدا عن فعله كانه يمكن اجماع الفعل ثم فعل عند الضرر
 عاصيا لما قاله حسن من عصابه وكان عيبا العقل مذكورا
 بحيث لو ادخله ما بالمدلة التي يمكنه الفعل بها وهو وارث
 في السيد بمنزلة غيره في الفعل ذلك منه وفي الذم بحاله وهذا
 ينهد به الوجدان انه لو كان المنهي للدوام لما انقلب عنه قد
 انقلب فان كانا من غير اصلوه والصورة ولا دوام وبانه وورث
 التكرار كقولهم لا تكرار الزنا بخلافه كقول الطبيب لا تكرار
 ولا تاكل اللحم والاشنة والحما خلاق الاصل فيكون خفيفا في
 الفعل المشترك وبانه جمع فينبغي للدوام وتفخسه من غير تكرار ولا
 فيكون المشترك والجواب عن الاول ان كل ادنى في المنهي المطلق وذلك
 محض خوف المحذور لا منه فبدله فلا يمتد الى غيره الا في عام لجميع
 اوقات المحذور عن الثاني ان عدم الدوام في مثل قول الطبيب ينافي

يؤاخذون في النهاية ناعلا له عن الأكثر والمذهب أن النقص مضمون
المكلف من داخله في الفعل وعيقتي الوجود وهو ما تضمن

بالامتناع عن ادخال الفرد من فردا حاضرة ذم مع ادخال الفرد منها
حصدا ادخال تلك المع: في الوجود لصداقتها وهذا اذا لم يمتد

عن فضيلة بن محمد بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال من ابتاع الفحل فمضاه على الفحل
عاصبا غاليا فالتمس منه عفا به وكان جند الفحل عاصبا

مَجْثُولًا: يَمْجُثُ الْمَدَّةَ الرَّغِيَّةَ كَمَا تَمْجُثُ الْفُضْلُ وَهِيَ تَارِكَةٌ
فِي السَّيْلِ مَبْنِيَّةٌ عَلَى نَبْهِهَا الرَّغِيْبُ ذَلِكَ مِنْهُ وَفِي الْقَوْلِ عَالِمٌ وَعَدَا

بشهادة الوحد أجيب بأنه لو كان المشي للدوام انقلب عنه فدل
انقلب فان الحاضر ليس عن الصلوة والصوم ولا دوام وما زور

للمذكور كقولهم: ولا تقربوا الزنا وبغلافه كفوا! الطبيب لا ينشر اللبن ولا تأكل اللحم ولا تشرب الزمخار! خلافاً لأصل فكم كن حفيظي

الفعل المشترك وبه يجمع فيفيد بالعدم ويقضي من غير تكرار
 ويكون المشترك والحجج عن الاوان كما ان في النظم المطول

محضر يوسف الجبوري لا يصدق ولا يعتد به ولا يؤخذ به الا في عام الحج
اوقات الجبوري عن الثاني ان عدم الدوام في مثل هذا الطريق

المؤلف

[The page contains dense handwritten Arabic script, likely from a manuscript related to the study of numbers or arithmetic.]

[illegible]

ابن کثیر نے لکھا ہے کہ اس کا تعلق
الاولیاء میں نہیں ہے بلکہ اس کا تعلق
کانینہ کا علیہ السلام اور اس کے بعد
ان کے بعد اس کے بعد اس کے بعد

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من موسمي القرآن الكريم

مجلس اول

المسألة الأولى في بيان ما هو المقصود من هذه المسألة
التي هي قوله تعالى ولو لم يجدوا بها فليؤمروا بها

مازلنا نعيش في هذا العالم
والوقت قد مضى وقد مضت
السنون والسنون

وہو اللہ ان کے لیے اجر و ثواب عظیم

[illegible]

طاهر عارفان صاحب
مدرسة دارالعلوم
مدرسة دارالعلوم
مدرسة دارالعلوم
مدرسة دارالعلوم

انك قد عرفت في نظره سابقا ان ما فيه من مجهول للوضع للقد
 المشترك اعني لزوم الاشتراك والجماع لازم عليهم مرجع ان الاسماء
 في حصول المعين يصير عارضا فلا يلزم لهم الاستدلال بل هي الثالث ان
 الجوهر عاين والتاكيد واضح في الكلام مستعمل في غير واحد بخلاف
 القديم يكون ذلك ضرورة الجواز وحيث يوفي بما هو فيه يكون تأكيدا
 قائما لما اقتضا كون الشيء للقدم والتكرار وجبا للقول بانه للقول
 لان القدم يستلزم من نفي كونه للتكرار نفي الغوارضا والوجود ذلك
 واضح اصل الحق امتناع نوجبا لامر الشيء بالشيء واحدا فانك
 ذلك مخالفا لما احصاينا وواضعا عليه كغير من خالفنا واجازة
 قوم ويمنع غير محل التراجع او لا نقول الواحد يكون بالجنس والشخص
 فالاول يجوز ذلك جنس بان يثمر جبر ويمنع عن فرد كالجوهدهم
 والثمن والفرد بما منع مانع لكن مشددا بالضعف شاذ وانما
 اما ان يحد في الجملة ويحدد فان اخذت بان يكون الشيء الواحد
 بالجملة الواحد عاموا به ومنها عنة ذلك مستعمل قطعا وقد بينا
 بعض من جوز تكليف الحال فيهم الله منع بعض المخيرين لذلك انظر
 الى ان هذا ليس تكافيا بالحال بل هو حال في ثقلان معناه الحكم بان

استثناء الاقرب
 من غير علم

الفصل

هذا هو الحق
 انك قد عرفت في نظره سابقا ان ما فيه من مجهول للوضع للقد
 المشترك اعني لزوم الاشتراك والجماع لازم عليهم مرجع ان الاسماء
 في حصول المعين يصير عارضا فلا يلزم لهم الاستدلال بل هي الثالث ان
 الجوهر عاين والتاكيد واضح في الكلام مستعمل في غير واحد بخلاف
 القديم يكون ذلك ضرورة الجواز وحيث يوفي بما هو فيه يكون تأكيدا
 قائما لما اقتضا كون الشيء للقدم والتكرار وجبا للقول بانه للقول
 لان القدم يستلزم من نفي كونه للتكرار نفي الغوارضا والوجود ذلك
 واضح اصل الحق امتناع نوجبا لامر الشيء بالشيء واحدا فانك
 ذلك مخالفا لما احصاينا وواضعا عليه كغير من خالفنا واجازة
 قوم ويمنع غير محل التراجع او لا نقول الواحد يكون بالجنس والشخص
 فالاول يجوز ذلك جنس بان يثمر جبر ويمنع عن فرد كالجوهدهم
 والثمن والفرد بما منع مانع لكن مشددا بالضعف شاذ وانما
 اما ان يحد في الجملة ويحدد فان اخذت بان يكون الشيء الواحد
 بالجملة الواحد عاموا به ومنها عنة ذلك مستعمل قطعا وقد بينا
 بعض من جوز تكليف الحال فيهم الله منع بعض المخيرين لذلك انظر
 الى ان هذا ليس تكافيا بالحال بل هو حال في ثقلان معناه الحكم بان

الكلمة بضم كوا وكلمة فلك الصلوة الجزئية بضم جيمها فاعلموا

اختار الكلف ليجاد كل الصلوة بالجزء المعين بها قضاها خا و جاد

لكل الكون بالجزء المعين منه الحاصل في فعل الصلوة المغفرة لك

بعضى نطق الامر فيجيبهم قبل الامر والنهي وهو شى واحد قطعاً فقول

ذلك لا يخرجهم عما عرفت، ما اه أن راو يخرجهم عما عرفت الوصف بالصلوة

الفضيلة ولا محذور ولا نزاع في إجماع الجمهور ومخبر الاعتناء

ان اراد بهما فان المعايير والتعدد مجسب الواضحة والخفية

هو غلط ظاهر و مکار و محضه لایزال و فساد و مسکون و الحاق

فما وافقوا بكاد طينيس على من راحه وحادته ولم يطلعه في مناسا

مدال العصبنة عنانه أصلاً اختلفوا في دلالة النعم على

تأليفه عن احوال العالم في الصادق في العالم

بومختار جامعة من المحقة والعلامة واخلف القاطن

الجميع منهم المرتضى أن ذلك العلة ولا العلة وقال الخ ومن لا

عدي
تتعل ايضا الافة انما في الصادان في اللغة والشرع

من غير ما مطلقا فينا وعمران لنا عا ا ولهم ان التفر

أما كون ما نطعم به مفروقاً عما ذللك، فالإيضاح

فصل في ما اذا ما مضى ان قال لا بالانواع

۱۳۳۳

أولئك الذين هم من أهل البيت

بسم الله الرحمن الرحيم

Handwritten signature: *John J. [illegible]*

9.

أثباتاً بالماوريه ولازم ذلك عدم حصول الامتثال الخارج عن العقل
ولا نفق بالفتا الا فداولنا على الثانية انه لو دل كانتا جملتك
وكلها متضامتا الاولى الثانية فظاهر اما الالتزام فالغاشية
باللزم العقلي والعرفي كما هو معلوم وكلاهما مقفولان على ذلك
انه يجوز عند العقل والعرف ان يصرح بالنتهي عنها وانها لا فسد
بالحالفة من دون حصول تناقض بين الكلامين وذلك دليل على عدم
اللزوم بينهما فالأصل بالادلة مطلقا يجب الشرح لا اللفظان
الاصطفا في جميع الاعضاء لم يوافقا بل دلوا على الفتا بالنتهي
ابوابه كالانكسار والبوج وغيرها وايضا لو لم يفسد الزم من بقية حكمة
بديل عليها انتهى ومن ثبوته حكمة بديل على الصحة واللازم بطلان
ان كانتا متساويتين فعارضتا وناقضتا وكان الفعل متناقضا
ففسخ النهي عن كلوه عن الحكمة وان كانت حكمة النهي موجهة
اولا لا امتناع لانه مقفول للزائد من مصلحة الصحة وهو مصلحة
خالصة لا معارضا لها من جانب الفتا كما هو المفروض ان كان
النتيجه فالصحة متفحمة كلوه من المصلحة بل الفتا قد ارجح من
النتيجه وهو مصلحة خالصة لا معارضا شئ من مصلحة الصحة والافتقار
الدالة لفظة فلان فتا الشئ عبارة عن سلب الحكم وليس لفظ

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note.

وَالْمَعَامِلَ الْخَبِيرَةَ
بِذِكْرِ الْعِلْمِ الْخَبِيرِ
لِلْعِلْمِ الْخَبِيرِ

[illegible]

مختصاً ایسے لوگوں کو جو
تقریباً دو گنا یعنی دو گنا
دار کمرہ، نصف تقسیم
الذبیح و انت حیضتہ
مستحقان اس پر ہیں۔
وہی بھی کہ اس پر
مستحقان اس پر ہیں۔
وہی بھی کہ اس پر

انشاء الدولة
كفر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

1. *Chlorophyll a*
 2. *Chlorophyll b*
 3. *Chlorophyll c*
 4. *Chlorophyll d*
 5. *Chlorophyll e*
 6. *Chlorophyll f*
 7. *Chlorophyll g*
 8. *Chlorophyll h*
 9. *Chlorophyll i*
 10. *Chlorophyll j*
 11. *Chlorophyll k*
 12. *Chlorophyll l*
 13. *Chlorophyll m*
 14. *Chlorophyll n*
 15. *Chlorophyll o*
 16. *Chlorophyll p*
 17. *Chlorophyll q*
 18. *Chlorophyll r*
 19. *Chlorophyll s*
 20. *Chlorophyll t*
 21. *Chlorophyll u*
 22. *Chlorophyll v*
 23. *Chlorophyll w*
 24. *Chlorophyll x*
 25. *Chlorophyll y*
 26. *Chlorophyll z*
 27. *Chlorophyll aa*
 28. *Chlorophyll ab*
 29. *Chlorophyll ac*
 30. *Chlorophyll ad*
 31. *Chlorophyll ae*
 32. *Chlorophyll af*
 33. *Chlorophyll ag*
 34. *Chlorophyll ah*
 35. *Chlorophyll ai*
 36. *Chlorophyll aj*
 37. *Chlorophyll ak*
 38. *Chlorophyll al*
 39. *Chlorophyll am*
 40. *Chlorophyll an*
 41. *Chlorophyll ao*
 42. *Chlorophyll ap*
 43. *Chlorophyll aq*
 44. *Chlorophyll ar*
 45. *Chlorophyll as*
 46. *Chlorophyll at*
 47. *Chlorophyll au*
 48. *Chlorophyll av*
 49. *Chlorophyll aw*
 50. *Chlorophyll ax*
 51. *Chlorophyll ay*
 52. *Chlorophyll az*
 53. *Chlorophyll aza*
 54. *Chlorophyll abz*
 55. *Chlorophyll aca*
 56. *Chlorophyll acb*
 57. *Chlorophyll acc*
 58. *Chlorophyll acd*
 59. *Chlorophyll ace*
 60. *Chlorophyll acf*
 61. *Chlorophyll acg*
 62. *Chlorophyll ach*
 63. *Chlorophyll aci*
 64. *Chlorophyll acj*
 65. *Chlorophyll ack*
 66. *Chlorophyll acl*
 67. *Chlorophyll acm*
 68. *Chlorophyll acn*
 69. *Chlorophyll aco*
 70. *Chlorophyll acp*
 71. *Chlorophyll acq*
 72. *Chlorophyll acr*
 73. *Chlorophyll acs*
 74. *Chlorophyll act*
 75. *Chlorophyll acu*
 76. *Chlorophyll acv*
 77. *Chlorophyll acw*
 78. *Chlorophyll acx*
 79. *Chlorophyll acy*
 80. *Chlorophyll acz*
 81. *Chlorophyll azaa*
 82. *Chlorophyll abzab*
 83. *Chlorophyll acaac*
 84. *Chlorophyll acbab*
 85. *Chlorophyll accac*
 86. *Chlorophyll acdab*
 87. *Chlorophyll aceac*
 88. *Chlorophyll acfab*
 89. *Chlorophyll acgac*
 90. *Chlorophyll achab*
 91. *Chlorophyll aciac*
 92. *Chlorophyll acjab*
 93. *Chlorophyll ackac*
 94. *Chlorophyll aclab*
 95. *Chlorophyll acmac*
 96. *Chlorophyll acnab*
 97. *Chlorophyll acoac*
 98. *Chlorophyll acpab*
 99. *Chlorophyll acqac*
 100. *Chlorophyll acrab*
 101. *Chlorophyll acsac*
 102. *Chlorophyll actab*
 103. *Chlorophyll acuac*
 104. *Chlorophyll acvab*
 105. *Chlorophyll acwab*
 106. *Chlorophyll acxab*
 107. *Chlorophyll acyab*
 108. *Chlorophyll aczab*
 109. *Chlorophyll azaaa*
 110. *Chlorophyll abzabab*
 111. *Chlorophyll acaaac*
 112. *Chlorophyll acbabab*
 113. *Chlorophyll accacac*
 114. *Chlorophyll acdabab*
 115. *Chlorophyll aceacac*
 116. *Chlorophyll acfabab*
 117. *Chlorophyll acgacac*
 118. *Chlorophyll achabab*
 119. *Chlorophyll aciacac*
 120. *Chlorophyll acjabab*
 121. *Chlorophyll ackacac*
 122. *Chlorophyll aclabab*
 123. *Chlorophyll acmacac*
 124. *Chlorophyll acnabab*
 125. *Chlorophyll acoacac*
 126. *Chlorophyll acpabab*
 127. *Chlorophyll acqacac*
 128. *Chlorophyll acrabab*
 129. *Chlorophyll acsacac*
 130. *Chlorophyll actabab*
 131. *Chlorophyll acuacac*
 132. *Chlorophyll acvabab*
 133. *Chlorophyll acwabab*
 134. *Chlorophyll acxabab*
 135. *Chlorophyll acyabab*
 136. *Chlorophyll aczabab*
 137. *Chlorophyll azaaaa*
 138. *Chlorophyll abzababab*
 139. *Chlorophyll acaaacac*
 140. *Chlorophyll acbababab*
 141. *Chlorophyll accacacac*
 142. *Chlorophyll acdababab*
 143. *Chlorophyll aceacacac*
 144. *Chlorophyll acfababab*
 145. *Chlorophyll acgacacac*
 146. *Chlorophyll achababab*
 147. *Chlorophyll aciacacac*
 148. *Chlorophyll acjababab*
 149. *Chlorophyll ackacacac*
 150. *Chlorophyll aclababab*
 151. *Chlorophyll acmacacac*
 152. *Chlorophyll acnababab*
 153. *Chlorophyll acoacacac*
 154. *Chlorophyll acpababab*
 155. *Chlorophyll acqacacac*
 156. *Chlorophyll acrababab*
 157. *Chlorophyll acsacacac*
 158. *Chlorophyll actababab*
 159. *Chlorophyll acuacacac*
 160. *Chlorophyll acvababab*
 161. *Chlorophyll acwababab*
 162. *Chlorophyll acxababab*
 163. *Chlorophyll acyababab*
 164. *Chlorophyll aczababab*
 165. *Chlorophyll azaaaaa*
 166. *Chlorophyll abzabababab*
 167. *Chlorophyll acaaacacac*
 168. *Chlorophyll acbabababab*
 169. *Chlorophyll accacacacac*
 170. *Chlorophyll acdabababab*
 171. *Chlorophyll aceacacacac*
 172. *Chlorophyll acfabababab*
 173. *Chlorophyll acgacacacac*
 174. *Chlorophyll achabababab*
 175. *Chlorophyll aciacacacac*
 176. *Chlorophyll acjabababab*
 177. *Chlorophyll ackacacacac*
 178. *Chlorophyll aclabababab*
 179. *Chlorophyll acmacacacac*
 180. *Chlorophyll acnabababab*
 181. *Chlorophyll acoacacacac*
 182. *Chlorophyll acpabababab*
 183. *Chlorophyll acqacacacac*
 184. *Chlorophyll acrabababab*
 185. *Chlorophyll acsacacacac*
 186. *Chlorophyll actabababab*
 187. *Chlorophyll acuacacacac*
 188. *Chlorophyll acvabababab*
 189. *Chlorophyll acwabababab*
 190. *Chlorophyll acxabababab*
 191. *Chlorophyll acyabababab*
 192. *Chlorophyll aczabababab*
 193. *Chlorophyll azaaaaaa*

91

فنعون دلائله لنقد مثله ممنوع في الامم والقوانين لانهم لم يوافقوا
 اختلاف احكام المتقابلين مما اشر اليه المحالون واحد فضلا عن
 احكامهم لئلا يترك بعضهم فناء بعضي المتخالفين لضعف بعضهم

مثلاً فيفرضي الغشاق ثم يلزم أن لا يفرضي الصبح ^{في قول} بقوله ^{في قول} يخرج النابض
 مثلاً لان وطلعا الغد وشرا ^{في قول} انه لو دل المكان مناضا للصبح ^{في قول} بصر
 المنوع عنو الاذن ^{في قول} منفع لان صبح ^{في قول} يقول غيبك عن البيع ^{في قول} الفائق
 مثلاً ولو ضلت اما فيك ^{في قول} على كنه يحصل ^{في قول} للملك واجب ^{في قول} يمنع
 الملاذ ^{في قول} فنام ^{في قول} الدليل ^{في قول} الظاهر ^{في قول} على معنى لا يمنع ^{في قول} الصبح ^{في قول} بخلاف ^{في قول} ان
 الظاهر ^{في قول} غير ^{في قول} اذ يكون ^{في قول} الضرع ^{في قول} فربما صار ^{في قول} عاجب ^{في قول} المحل ^{في قول} على ^{في قول} عند
 الضرع ^{في قول} عنهما ^{في قول} فانه ^{في قول} نظر ^{في قول} فان ^{في قول} الضرع ^{في قول} بالقبض ^{في قول} يدفع ^{في قول} ذلك ^{في قول} الظاهر ^{في قول} فربما
 قطعاً ^{في قول} ليس ^{في قول} من ^{في قول} قوله ^{في قول} في ^{في قول} المثال ^{في قول} ولو ضلت ^{في قول} اما فيك ^{في قول} الحق ^{في قول} وبين ^{في قول} قوله
 عند ^{في قول} مناضد ^{في قول} ولا ^{في قول} مناضا ^{في قول} فانه ^{في قول} شهد ^{في قول} بذلك ^{في قول} الدوق ^{في قول} السلم ^{في قول} فالحق ^{في قول} ان ^{في قول} الكلا
 مجر ^{في قول} غير ^{في قول} العبادات ^{في قول} وهو ^{في قول} الذي ^{في قول} مثل ^{في قول} هذا ^{في قول} اما ^{في قول} فيها ^{في قول} فالحكم ^{في قول} بان ^{في قول} شفا ^{في قول} اللاد
 على ^{في قول} من ^{في قول} اذا ^{في قول} المناضد ^{في قول} بين ^{في قول} قوله ^{في قول} لا ^{في قول} ضل ^{في قول} في ^{في قول} المكان ^{في قول} المنصو ^{في قول} ولو ضلت
 كانت ^{في قول} محض ^{في قول} مضو ^{في قول} لانه ^{في قول} فاعلم ^{في قول} الظاهر ^{في قول} لا ^{في قول} سكر ^{في قول} الامكان ^{في قول} المطلب

[illegible]

الثالث في العمود المحصور وفيه فصول الفصل الأول
في الكلام على القائل المواصل الحوان الموقوف في لغة العرب في غير مخصوص

میں نے اس کو

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰



15

اختيار الشيخ والعلماء المحققين وجمهور المحققين وقالوا لا تتجوز في ذلك
لغيره لفظ موضوع إذا استعمل في غير مكان مجاز بل كل ما يبعد عن ذلك
بين المورد بخصوص السبل على أن تلك الصيغة قلقت في عرف الشرع
في المورد كونه لا ينفصل صيغة لا في عرف الشرع إلى الوجوب دفع
إلى أن جميع تلك الصيغة التي يدرى ضمها للعلوم حقيقة في النصوص
يسعمل في المورد جاز أن السبل إذا ما العبد لا يضر بأحد قائم
اللفظ المورد عرنا في موضع واحد عدا فلما والبادر دليل الحقيقة
فيكون كانت لفظا لا لعدم الفعل كما مر إذا لا تكفي في ثبوت التعليل
لا غير حقيقة وهو الملاءم بخاصة لو كان في كل موضع من الألفاظ
التي هي في المورد لا يشبه في ذلك ما يشبه في المورد لا يشبه في المورد
اعتمادا على ما في المورد لا يشبه في ذلك ما يشبه في المورد لا يشبه في المورد
الاجمعي مؤكدا للاشياء وذلك بطريق بيان الملائمة أن كل ما
مشارك عند الفاعل لا يشترك الصيغة واللفظ العادلي على غيره إذا
يتكرر في المورد أن يكون الالتماس هنا كما عند التكرار وأما إطلاق
الالتماس فلا ينافي ضرورة أنه هنا صادف اللفظ في ذلك التكرار
الاجتماع وإزالة الاشتباه أخيرا لما نلوا بوجهين الأول أن
الالفاظ التي تدعى ضمها للمورد يسعمل فيه ما وفي الموضوع في
استعمالها في الموضوع أكثر ظاهر استعمال اللفظ في شيئين كالحقيقة

بناشد الله الصالح والهم اي حيا
بناشدوا ربهت بكنية
البحر عا صفا في ربه
'او كروا ربه في الجنة
ص م بكنية
مكتبة

[illegible]

مجلس شورای ملی
روز شنبه ۱۳۰۴
شماره ۱۰۰

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

اصول ما وضع الخطاب

المشافة نحو ما بها الناس بايتها الذين امنوا لا يع بصغة فمنها
من زمان الخطاب تا بقت حكم لم بديل اخر وهو قول اصحابنا
اهل الخلاف ذهب قوم منهم الى ان اوله بصغة لمن بعدهم لنا
ان لا يقال للمعلمين بايتها الناس ونحوه وانكاره مكافرا ايضا
فان الصبي المجنون قريب الى الخطاب من المعلم لوجود سماعه
بالاذا نتم من ان خطابها نحو ذلك منقطع قطعاً بالمعلم احد
ان يمنع ايجوبه حين احدثه لولم يكن الراس انما خطا لم يعبده
لو لم يمسر لا البه واللائم منصف بينا الملازمة ان لا معنى لا
الا ان يقال له بلغ احكامي لا يتبلغ الا بعد الموت فذكر
انقضاء عمومها بالنسبة اليه واما انقضاء اللازم فبالاجماع
ان العلماء لم يروا يوجبون على اهل الاختصاص من بعد الاختصاص
في المسائل الشرعية بالايات والاختصاص المنفولة عن النبي وذلك
اجماع منهم على العموم ولم يجوب ما عن الوجه الاول في المنع من
لا يتبلغ الا هذه العموم التي هي خطاب المشافة اذا يتبلغ
ينعمن فيه المشافة بل يكفي حصوله لبعض شفاها او لكتاب
الاصول

وذكرناه على من لم يمسر
منه ما استدلنا به
وهذا من ادركه ولا حرج من الحكم
منه ما استدلنا به

المشافة نحو ما بها الناس بايتها الذين امنوا لا يع بصغة فمنها
من زمان الخطاب تا بقت حكم لم بديل اخر وهو قول اصحابنا
اهل الخلاف ذهب قوم منهم الى ان اوله بصغة لمن بعدهم لنا
ان لا يقال للمعلمين بايتها الناس ونحوه وانكاره مكافرا ايضا
فان الصبي المجنون قريب الى الخطاب من المعلم لوجود سماعه
بالاذا نتم من ان خطابها نحو ذلك منقطع قطعاً بالمعلم احد
ان يمنع ايجوبه حين احدثه لولم يكن الراس انما خطا لم يعبده
لو لم يمسر لا البه واللائم منصف بينا الملازمة ان لا معنى لا
الا ان يقال له بلغ احكامي لا يتبلغ الا بعد الموت فذكر
انقضاء عمومها بالنسبة اليه واما انقضاء اللازم فبالاجماع
ان العلماء لم يروا يوجبون على اهل الاختصاص من بعد الاختصاص
في المسائل الشرعية بالايات والاختصاص المنفولة عن النبي وذلك
اجماع منهم على العموم ولم يجوب ما عن الوجه الاول في المنع من
لا يتبلغ الا هذه العموم التي هي خطاب المشافة اذا يتبلغ
ينعمن فيه المشافة بل يكفي حصوله لبعض شفاها او لكتاب
الاصول

۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱
 ۴۷۲
 ۴۷۳
 ۴۷۴
 ۴۷۵
 ۴۷۶
 ۴۷۷
 ۴۷۸
 ۴۷۹
 ۴۸۰
 ۴۸۱
 ۴۸۲
 ۴۸۳
 ۴۸۴
 ۴۸۵
 ۴۸۶
 ۴۸۷
 ۴۸۸
 ۴۸۹
 ۴۹۰
 ۴۹۱
 ۴۹۲
 ۴۹۳
 ۴۹۴

10

الثاني فانه لا ينبغي ان يكون احتجاجهم لثبوت الخلق ارجح من تعليم
بل يجوز ان يكون ذلك لعلمهم بان الحكم ثابت عليهم بدليل اخر وهذا
لا نزاع فيه فكوننا مكالفيين بما اطلقوا من علومهم وانصرفوا من الدين
الفصل الثاني في جملة من باحت الخصم اصل
اختلاف القول في معنى الشخص اكر هو من جنس الحيوان حق

الفصل الثاني في جملة من باحث النخب أصل

واحد من اثنين المرغوب الشيخ والى الكمال بن زهره وفيها مائة
 وقبل الشان وذهب الاكثر ومنهم الحق الانلاب من يراجع
 يترين مدلول العام لا يستعمل في الواحد على سبيل التخييم
 هو الاثر في القطع ببيع قول الفاعل ان كل ومائة في الميثاق
 وفي الاثر في كل واحد او ثلاثة وقوله اخذت كل ما في الصند
 من الذهب فجاءت فاخذت اربعة الى ثلثة وكذا قوله كل من خط
 ذكره في كل من جئت فاكسره وفيه واحد وثلاثة فقال ارشد
 وفيه الوهم عروبوكر لا كذلك لو اريد من اللفظ في جميعه اكثره
 فبينه مدلوله وانج مجوزة الى الواحد وجوه الاول ان استحقاقها
 غير الاستفرا فيكون بطريق المجاز على ما هو المخصوص وليس بعض الاثر

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

۱۸۸۸

موضوعه على غيره وهذا يقتضي امتناع كل تخصيص الثالث قوله لم
 وقاله لم يحفظون والمراد هو الله ثم وحده الرابع قوله ثم الذين
 لم الناس والمراد منهم بن سوطا فقالا للذين لم ولم بعده اهل اللسان
 مستحجة الوجود الفريضة فوجب جواز التخصيص للواحد كما وجد
 الفريضة وهو المدعى الخامس فاعلم بالضرورة من اللغة محض قولنا
 اكلت الخبز فشرينا الماء وباد بطل الغلبيل مما ابتدأوا له الماء والخبز
 والجواب عن الاول المنع من عدم الاولية فان الاكثر اقرب الى الجوز
 الا انه هكذا الجواب العارضة قدس سر في النهاية وفيه نظر لان الفريضة
 الاكثر الى الجمع يقتضي رجحان اوله على اداء الاقل لا امتناع اداء
 الاقل كما هو المدعى في التخصيص الجواب بان قولنا كان مبنيا للدليل على
 ان استعمال العام في التخصيص جاز كما هو الحق ومنه صحة لا بد في جواز
 مثله من وجود العلاقة الصحيحة للخصوص لا جرم كان الحكم مختصا بامتناع
 في الاكثر لا شفاء العلاقة في غيره فان قلت كل واحد من الافراد
 لا يقتضي لاول العام فهو حرة وعلاقة الكل والجزء حيث يكون استعمال
 اللفظ الموضوع للكل والجزء غير شرطه بشئ كما نص عليه المحققون
 ولما الشرط في عكس استعمال اللفظ الموضوع للكل في الكل كما
 صرح به في المسئلة في جواز تخصيص جود العلاقة بالاكثر فان قلت
 ما صرح به في المسئلة في جواز تخصيص جود العلاقة بالاكثر فان قلت

في قوله ثم الذين لم الناس والمراد منهم بن سوطا فقالا للذين لم ولم بعده اهل اللسان
 مستحجة الوجود الفريضة فوجب جواز التخصيص للواحد كما وجد
 الفريضة وهو المدعى الخامس فاعلم بالضرورة من اللغة محض قولنا
 اكلت الخبز فشرينا الماء وباد بطل الغلبيل مما ابتدأوا له الماء والخبز
 والجواب عن الاول المنع من عدم الاولية فان الاكثر اقرب الى الجوز
 الا انه هكذا الجواب العارضة قدس سر في النهاية وفيه نظر لان الفريضة
 الاكثر الى الجمع يقتضي رجحان اوله على اداء الاقل لا امتناع اداء
 الاقل كما هو المدعى في التخصيص الجواب بان قولنا كان مبنيا للدليل على
 ان استعمال العام في التخصيص جاز كما هو الحق ومنه صحة لا بد في جواز
 مثله من وجود العلاقة الصحيحة للخصوص لا جرم كان الحكم مختصا بامتناع
 في الاكثر لا شفاء العلاقة في غيره فان قلت كل واحد من الافراد
 لا يقتضي لاول العام فهو حرة وعلاقة الكل والجزء حيث يكون استعمال
 اللفظ الموضوع للكل والجزء غير شرطه بشئ كما نص عليه المحققون
 ولما الشرط في عكس استعمال اللفظ الموضوع للكل في الكل كما
 صرح به في المسئلة في جواز تخصيص جود العلاقة بالاكثر فان قلت
 ما صرح به في المسئلة في جواز تخصيص جود العلاقة بالاكثر فان قلت

موقع على المثال
 بقا على الخ

فقد
 اريد
 في قوله
 ثم الذين لم
 الناس والمراد
 منهم بن سوطا
 فقالا للذين لم
 ولم بعده اهل
 اللسان
 مستحجة
 الوجود
 الفريضة
 فوجب
 جواز
 التخصيص
 للواحد
 كما وجد
 الفريضة
 وهو المدعى
 الخامس
 فاعلم
 بالضرورة
 من اللغة
 محض قولنا
 اكلت الخبز
 فشرينا الماء
 وباد بطل
 الغلبيل
 مما ابتدأوا
 له الماء
 والخبز
 والجواب
 عن الاول
 المنع من
 عدم
 الاولية
 فان
 الاكثر
 اقرب
 الى
 الجوز
 الا انه
 هكذا
 الجواب
 العارضة
 قدس سر
 في
 النهاية
 وفيه
 نظر
 لان
 الفريضة
 الاكثر
 الى
 الجمع
 يقتضي
 رجحان
 اوله
 على
 اداء
 الاقل
 لا
 امتناع
 اداء
 الاقل
 كما
 هو
 المدعى
 في
 التخصيص
 الجواب
 بان
 قولنا
 كان
 مبنيا
 للدليل
 على
 ان
 استعمال
 العام
 في
 التخصيص
 جاز
 كما
 هو
 الحق
 ومنه
 صحة
 لا
 بد
 في
 جواز
 مثله
 من
 وجود
 العلاقة
 الصحيحة
 للخصوص
 لا
 جرم
 كان
 الحكم
 مختصا
 بامتناع
 في
 الاكثر
 لا
 شفاء
 العلاقة
 في
 غيره
 فان
 قلت
 كل
 واحد
 من
 الافراد
 لا
 يقتضي
 لاول
 العام
 فهو
 حرة
 وعلاقة
 الكل
 والجزء
 حيث
 يكون
 استعمال
 اللفظ
 الموضوع
 للكل
 والجزء
 غير
 شرطه
 بشئ
 كما
 نص
 عليه
 المحققون
 ولما
 الشرط
 في
 عكس
 استعمال
 اللفظ
 الموضوع
 للكل
 في
 الكل
 كما
 صرح
 به
 في
 المسئلة
 في
 جواز
 تخصيص
 جود
 العلاقة
 بالاكثر
 فان
 قلت
 ما
 صرح
 به
 في
 المسئلة
 في
 جواز
 تخصيص
 جود
 العلاقة
 بالاكثر
 فان
 قلت

١٢ في كل واحد من اقسام العام بعض مدله لكنها ليست اجزاء له كيف
 وقد وثق ان مدلول العام كل واحد لا يجمع الا في اقسامه واما في
 مدلوله فيحق الكل والخبر لو كان بالحق التام في كل مكان فظهر انه
 ليس المنع للجنوع عاقله الكل والخبر كما هو واما مواعلة المتناهي
 الاشتراك في سنة العوم وفي ههنا الكثرة فلا بد في استعمال اللفظ
 العام في الخصوص من تحقق كثره فظهر ان مدلول العام لا ينفك في
 العبارة في استعماله وذلك هو المنع وهو لا بد من اجماع
 نظريه وعن الثاني المنع من كون الاشباع للخصيص بل بالخصيص
 وهو ما يصدق للتعاد وبتكرره فاعني الثالث انه غير محل التراجع
 للخصيه لئلا ينشأ التخصيص في شق ذلك المتاجرت العاده
 من الاعطاء متكون عن انشاءهم فغفلوا عن التكميل فساد ذلك
 استعاره عن اعطيه في معنى العوم لمحو طاقته لانه لا يعبر
 انما بعد وبقوة كالتالي في وجه من عمل التراجع لان البحث في
 العام والناس على هذا التقدير ليس بهاء بل المعقول والمفعول عام
 وفيه موضع هذا العندون صفة طلاقا للناس المفعول على واحد
 الامر عندنا سهل عن الخامس انه غير محل التراجع ايضا فان كل واحد
 من الماء والخبر في المثالين ليس عام بل هو لبعض الخاص الطائفي

في كل واحد من اقسام العام بعض مدله لكنها ليست اجزاء له كيف
 وقد وثق ان مدلول العام كل واحد لا يجمع الا في اقسامه واما في
 مدلوله فيحق الكل والخبر لو كان بالحق التام في كل مكان فظهر انه
 ليس المنع للجنوع عاقله الكل والخبر كما هو واما مواعلة المتناهي
 الاشتراك في سنة العوم وفي ههنا الكثرة فلا بد في استعمال اللفظ
 العام في الخصوص من تحقق كثره فظهر ان مدلول العام لا ينفك في
 العبارة في استعماله وذلك هو المنع وهو لا بد من اجماع
 نظريه وعن الثاني المنع من كون الاشباع للخصيص بل بالخصيص
 وهو ما يصدق للتعاد وبتكرره فاعني الثالث انه غير محل التراجع
 للخصيه لئلا ينشأ التخصيص في شق ذلك المتاجرت العاده
 من الاعطاء متكون عن انشاءهم فغفلوا عن التكميل فساد ذلك
 استعاره عن اعطيه في معنى العوم لمحو طاقته لانه لا يعبر
 انما بعد وبقوة كالتالي في وجه من عمل التراجع لان البحث في
 العام والناس على هذا التقدير ليس بهاء بل المعقول والمفعول عام
 وفيه موضع هذا العندون صفة طلاقا للناس المفعول على واحد
 الامر عندنا سهل عن الخامس انه غير محل التراجع ايضا فان كل واحد
 من الماء والخبر في المثالين ليس عام بل هو لبعض الخاص الطائفي

الفعني
 في كل واحد من اقسام العام بعض مدله لكنها ليست اجزاء له كيف
 وقد وثق ان مدلول العام كل واحد لا يجمع الا في اقسامه واما في
 مدلوله فيحق الكل والخبر لو كان بالحق التام في كل مكان فظهر انه
 ليس المنع للجنوع عاقله الكل والخبر كما هو واما مواعلة المتناهي
 الاشتراك في سنة العوم وفي ههنا الكثرة فلا بد في استعمال اللفظ
 العام في الخصوص من تحقق كثره فظهر ان مدلول العام لا ينفك في
 العبارة في استعماله وذلك هو المنع وهو لا بد من اجماع
 نظريه وعن الثاني المنع من كون الاشباع للخصيص بل بالخصيص
 وهو ما يصدق للتعاد وبتكرره فاعني الثالث انه غير محل التراجع
 للخصيه لئلا ينشأ التخصيص في شق ذلك المتاجرت العاده
 من الاعطاء متكون عن انشاءهم فغفلوا عن التكميل فساد ذلك
 استعاره عن اعطيه في معنى العوم لمحو طاقته لانه لا يعبر
 انما بعد وبقوة كالتالي في وجه من عمل التراجع لان البحث في
 العام والناس على هذا التقدير ليس بهاء بل المعقول والمفعول عام
 وفيه موضع هذا العندون صفة طلاقا للناس المفعول على واحد
 الامر عندنا سهل عن الخامس انه غير محل التراجع ايضا فان كل واحد
 من الماء والخبر في المثالين ليس عام بل هو لبعض الخاص الطائفي

في كل واحد من اقسام العام بعض مدله لكنها ليست اجزاء له كيف
 وقد وثق ان مدلول العام كل واحد لا يجمع الا في اقسامه واما في
 مدلوله فيحق الكل والخبر لو كان بالحق التام في كل مكان فظهر انه
 ليس المنع للجنوع عاقله الكل والخبر كما هو واما مواعلة المتناهي
 الاشتراك في سنة العوم وفي ههنا الكثرة فلا بد في استعمال اللفظ
 العام في الخصوص من تحقق كثره فظهر ان مدلول العام لا ينفك في
 العبارة في استعماله وذلك هو المنع وهو لا بد من اجماع
 نظريه وعن الثاني المنع من كون الاشباع للخصيص بل بالخصيص
 وهو ما يصدق للتعاد وبتكرره فاعني الثالث انه غير محل التراجع
 للخصيه لئلا ينشأ التخصيص في شق ذلك المتاجرت العاده
 من الاعطاء متكون عن انشاءهم فغفلوا عن التكميل فساد ذلك
 استعاره عن اعطيه في معنى العوم لمحو طاقته لانه لا يعبر
 انما بعد وبقوة كالتالي في وجه من عمل التراجع لان البحث في
 العام والناس على هذا التقدير ليس بهاء بل المعقول والمفعول عام
 وفيه موضع هذا العندون صفة طلاقا للناس المفعول على واحد
 الامر عندنا سهل عن الخامس انه غير محل التراجع ايضا فان كل واحد
 من الماء والخبر في المثالين ليس عام بل هو لبعض الخاص الطائفي

فيكون حقيقته في معنىين مختلفين وهو معنى مشترك وبين
 انشاء الاول ان الفرض ضع في مثله ذلك الكلام في لفاظ العموم التي
 قد ثبت اختصاصها في اصل الوضع حجة الفاظ بان حقيقته في امر
 احد ما ان اللفظ كاستنوا لا حقيقته الا اتفاق الناول اذ
 ما كان لا يغيرها طوعا عن تناول الغير والثاني ان يرسى الى المعنى
 اذ مع الفرض لا يعمل غيره وذلك لئلا يخل الحقيقه والجواب عن الاول

ان تناول اللفظ لم يزل التخصيص كما كان مع غيره وتناول
 وحدها شعائر ان قد استعمل في غير ما وضع له واخرى ان
 تناول له للغير وتناول له لا يترفعه تناول له لما يتناول له وجود
 ان كون اللفظ حقيقه قبل التخصيص ليس باعتبار تناول له للباقي
 حتى يكون بقاء الناول مستلزما لبقاء كونه حقيقه بل حيث

فانه هو القول الثاني للعلانية اختاره في التهذيب ونقله منها
 للناس زاهية كثيرة موهمة لكنها شاذة الوهن فلا جدوى في التمسك
 بقولها الثاني لو كان حقيقه في الباءه كافي لكل كان شرا كذا

واللازم منه سائر الملازمة انه ينبغي كونه للعموم حقيقه وان
 ان البعض مخالف له بحسب مقتضى فرض كونه حقيقه فيه ايضا
 فيكون حقيقه في معنىين مختلفين وهو معنى مشترك وبين

ان تناول اللفظ لم يزل التخصيص كما كان مع غيره وتناول
 وحدها شعائر ان قد استعمل في غير ما وضع له واخرى ان
 تناول له للغير وتناول له لا يترفعه تناول له لما يتناول له وجود
 ان كون اللفظ حقيقه قبل التخصيص ليس باعتبار تناول له للباقي
 حتى يكون بقاء الناول مستلزما لبقاء كونه حقيقه بل حيث

فيكون حقيقته في معنىين مختلفين وهو معنى مشترك وبين
 انشاء الاول ان الفرض ضع في مثله ذلك الكلام في لفاظ العموم التي
 قد ثبت اختصاصها في اصل الوضع حجة الفاظ بان حقيقته في امر
 احد ما ان اللفظ كاستنوا لا حقيقته الا اتفاق الناول اذ
 ما كان لا يغيرها طوعا عن تناول الغير والثاني ان يرسى الى المعنى
 اذ مع الفرض لا يعمل غيره وذلك لئلا يخل الحقيقه والجواب عن الاول

فيكون حقيقته في معنىين مختلفين وهو معنى مشترك وبين

ان تناول اللفظ لم يزل التخصيص كما كان مع غيره وتناول

وحدها شعائر ان قد استعمل في غير ما وضع له واخرى ان

تناول له للغير وتناول له لا يترفعه تناول له لما يتناول له وجود

۱- در صورتی که در یک سال دو بار در یک منطقه آلودگی رخ دهد، باید به عنوان یک منطقه آلوده در نظر گرفته شود.
 ۲- در صورتی که در یک سال دو بار در یک منطقه آلودگی رخ دهد، باید به عنوان یک منطقه آلوده در نظر گرفته شود.
 ۳- در صورتی که در یک سال دو بار در یک منطقه آلودگی رخ دهد، باید به عنوان یک منطقه آلوده در نظر گرفته شود.
 ۴- در صورتی که در یک سال دو بار در یک منطقه آلودگی رخ دهد، باید به عنوان یک منطقه آلوده در نظر گرفته شود.
 ۵- در صورتی که در یک سال دو بار در یک منطقه آلودگی رخ دهد، باید به عنوان یک منطقه آلوده در نظر گرفته شود.
 ۶- در صورتی که در یک سال دو بار در یک منطقه آلودگی رخ دهد، باید به عنوان یک منطقه آلوده در نظر گرفته شود.
 ۷- در صورتی که در یک سال دو بار در یک منطقه آلودگی رخ دهد، باید به عنوان یک منطقه آلوده در نظر گرفته شود.
 ۸- در صورتی که در یک سال دو بار در یک منطقه آلودگی رخ دهد، باید به عنوان یک منطقه آلوده در نظر گرفته شود.
 ۹- در صورتی که در یک سال دو بار در یک منطقه آلودگی رخ دهد، باید به عنوان یک منطقه آلوده در نظر گرفته شود.
 ۱۰- در صورتی که در یک سال دو بار در یک منطقه آلودگی رخ دهد، باید به عنوان یک منطقه آلوده در نظر گرفته شود.

أمر مستعمل في المعوا التي في الكتاب الباقي بعض منه بعد التخصيص بقوله ١٥

فضل الائمة لا يبيح حقيقه والقول بانهم كان مشا ولا حقيقه مجردا

لذلك كانت الحجة المقابلة لليمازوهي صفة اللقط وعن الثاني بالغ

الميتون في القبر، ونما يقادوم مع القرينة وبدونها يسبق الموت وهو

دليل الحجاز وغيره ان ارادة الباقى معلومة بملئ القرينة وانما الحجاز

١٢١ القرنه على ارادة الخبز ضعفه لان العلم بارادة الباقي قبل

الغرض انما هو باعتبار دخوله تحت المراد وكونه بضامه المقصود

لكن القلم حقيقته في العلم ما رادته على انفس المراد وهذا

له بحسب الامعة العرشة وهو مع الحارث من قال يا حبيب

ازین فرم میسر آن معنی العوضه مشتق می شود که لفظ و الاصل امر غیر

فمن اذ كان الماتع غمض كان عاما والحواس منه كون معناه

ذلك ما مشانا شاولي للحمير كان للحمير ولا وقد سألتم فكان مجازا

ولا بد عليك ان نشأ الغلط في هذه الحجة اشتراكا كون النزاع على

العام اولى الصفة وقد وقع مثله لكثير من الاصوليين في انتم

[illegible]

(٢) من اثار ائمة العارضة بالعرف حجة القائل بأنه حجة ان خلع

منها: لك ان القصد الاستغفار عن غزواتي ورجال

آن حضرت

سید محمد علی

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

مقتل القائد الحبيب

الحلوة

من نظر العام لا عام المدلول مقدم على الاشتراح فكيف يلزم من كونه
 كونه هذا مجازاً أن حصل الأثر عندك أن يخصر العام لا يخرج عن المحطة
 في غير حال الخصوع ان لم يكن المحصر محلاً لمعلم ولا عرف ذلك من
 ما لا عام هو كذا كلام بعض المتأخرين بما استقرأه الرغبة عنه من المتأخرين
 انك رجعت طوعاً منهم من فصل المتعلق في العصيل على احوال شيخه
 منها الفرق بين المتصل والمنفصل فالاول جهة الثاني ولا خفاء
 بنا الى التعرض لبايها فانه تطويل بلا طائل ادهى في غاية الصنف
 التقطوع وذهب بعض الامة بيقين في اقل الجمع من اثنين او ثلثة على
 الاربين لنا القطع بالابتداء قال لبيد كل من دخل دارى كرو
 ثم قد بعد لا تكلم فلا نأرق في الحال الا فلا تافرك اكرام غير
 وقع التقطع على امرائه عذبة العرف عاصيا وذه العقلا على الخالدة
 وذلك بل لعل هو في ارادة الباقي وهو المطلوب حتى منك المحطة
 بوجهين الاول ان حقيقة اللفظ على العموم وانه دوسا براحة
 من المراتب مجازانه اذا لم يرد الحقيقة وقد ذاك الجاز ان اللفظ
 مجازيها فلا يحمل على شي منها وقام الباقى احد الجاز ان فلا يحمل عليه
 بل ينفرد ايس جميع مراتب الخصوع فلا يكون جهة في شي منها ومن
 هذا ظهر جهة الفصل فان المجازية عند بعض المتصل للثبات

على الخلاف في الأصل السابق الثاني أنه بالنقص من ج عن كونه ظاهراً

وما لا يكون بحجة والجواب عن الاول ما ذكره مؤيد اذ كان الحارث

مفتا پر لا دلیل علی یغیل جدا اذ کان بعضها اقرب الی الخ و جدید

الدليل على تبيينه كافي موضع النزاع فان الباقي اقرب الى الاستغراق

وفاقد ما كان من الدليل على تبيينه لا عادة كون تخصيصه بهذه الظاهرة

وَرَدَتْهُمَا فِي صَفْحَةٍ مِّنْهُنَّ عَذَابٌ أَلِيمٌ ۝۱۸

المرء من غير حق الخصم فتح على الجاني باليد لفظ

ما ذكرتموهذا مع ان الجرح غير واقعه بدفع القول بحجتي في اقل الجرح

لا يمكن التخييل بما من به جواز الجواز في التخصيص الواحد لكون اقل

الجمع مقطوعاً على كل تقدير والثاني المنع من علم الظهور في

الباقى وان لم يكن ختيعة وسند هذا النع يظهر من دليلنا السابق

وإن شاء الله تعالى والنسبة العولا أيضا وأرجو أن أكون في

أول جمع بان من جمع هو المتخوف والباء مشكوك فيه فلا يصح إليه
الرجوع لأن الباء لا تخرج من تحتها شيء

عامة أيضا في البلاط وفي الدار في سنة ١١٨٤

العالم قبل المنقضاء العرف في ظل الخضوع :- ويرغب ان يناد

عالمی

وَقِيلَ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ

جولستان لعل
بالعاقبت الخضر

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع والجماع
 والجماع هو ما اتفق عليه جميع العلماء في كل زمان
 ومكان وهو ما لا يمتنع عليه العقل والشرع
 والجماع هو ما اتفق عليه جميع العلماء في كل زمان
 ومكان وهو ما لا يمتنع عليه العقل والشرع

عدم الجزم بالانقياس في الطلب كونهما من القولين عن بعض الروايات
 وهذا خلف كلامهم في موضع النزاع فوجب عليهم ان النزاع في
 جواز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص هو الذي يلوح من كلامهم
 في التهذيب صريح في النهاية وذكر ذلك جمع المخرجين قالين ان العمل
 بالعقود قبل البحث عن المخصص متبع اجابوا بما اختلفوا في مباحث البحث
 فقال لا اكثر يكفي بحيث يبلغ معه الظن بعدم المخصص قال بعض الاكابر
 ذلك لا يوجب القطع بانفساها والظاهر ان الخلاف موجود في الفتا
 نقل جماع القول بجواز التمسك بالعام قبل البحث عن المخصص لبعض

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع والجماع
 والجماع هو ما اتفق عليه جميع العلماء في كل زمان
 ومكان وهو ما لا يمتنع عليه العقل والشرع
 والجماع هو ما اتفق عليه جميع العلماء في كل زمان
 ومكان وهو ما لا يمتنع عليه العقل والشرع

ووضع ابن ابي شيبة ذلك ضعيف وربما قيل ان هذا ظاهره لانه
 وقال العمل قبل البحث عن المخصص يجب اعتقاد دعوى من ادعى ان لا يبين
 المخصص ذلك ولا يغير الاعتقاد وينقل عن بعض العلماء انه قال بعد
 ذكر هذا الكلام عن ذلك المصنف ان هذا غير معتد به عندنا من حيث
 العقلاء ومضطربا لعلنا انما هو قول صاحب غياثه وروى في غياثه
 ان عرف هذا فلا يري عندنا كذا في المبدأ وروى في المبدأ ان
 عن المخصص بل يجب التخصيص عنده حتى يحصل الظن القاطع بانفساها
 ذلك محال بل يجب ان يكون له معارض حال الاجابة في التخصيص
 جزئ من ريثا انه انما ان التخصيص عليه البحث عن الادلة وكيفية

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والشرع والجماع
 والجماع هو ما اتفق عليه جميع العلماء في كل زمان
 ومكان وهو ما لا يمتنع عليه العقل والشرع
 والجماع هو ما اتفق عليه جميع العلماء في كل زمان
 ومكان وهو ما لا يمتنع عليه العقل والشرع

دلالة الخصم كقصة الدلالة وندشاع ايضا حتى في الامام
الا فخصصنا الحال بغيره سواء بالاحمال عنه وتوضيح
الحال من على البحث الفيش وانما اكتفينا بحصول النص لو شرط
القطع لانها لا سبيل اليه غالبا اذ غاية الامر عاكلا للوجوب وهو
لا يدل على عدم الوجوب ولو شرط لادى الى بطلان العمل باكثر
العمومات حتى نحو التمسك به قبل البحث فانه لو وجب طلب المخصص في
التمسك بالعام لو يجب طلب المجاز في التمسك بالحقيقة بينا اللازم
ان ايجاب طلب المخصص انما هو للحرز عن الخطاء وهذا المعنى صريح
في المجاز ذكر اللازم اعني طلب المجاز منفذ ليس بواجب تقا
والعرفان ايضا اجل الالفاظ على طواها من غير بحث عن وجوب
ما يشق المقطع حقيقة لهذا الحق العلامة على حذارة
التعديت هو كالتصريح في توقف هذا العالم على كونه والجواب
الفرق بين العام والحقيقة فان السموم ما اكثرها خصوص الكا
عرف فصاحل المقطع على العموم هو كما في الظن قبل البحث
المخصص ولا كالتحقيقة فان اكثر الالفاظ محمول على المتعاقبين
واخرج منه هو القطع بان كانا كانت المسئلة بما كثر في البحث والاطم
على خصوص فالعادة فاضية بالقطع بانقائه ولو كان لو وجد كثر

الخ قطعاً وان لم يكن مما ذكر في البحث المجتهد فيها بالقطع **اشفاقاً**
 اصلاً له لوريد العلم الخاص لنصب الدليل بطله عليه في المجتهد
 ولا يشتر بدليل التخصيص قطع بعدل وجبت منع المتدئين عن
 عادة عند كثرة البحث والعلم بالدليل عند كثرة بحث المجتهدين فاكثرت
 بهم ما يتكول الشبهة مما تذكر فيه البحث وبجنت فيها المجتهد في حكمه
 ما يرجع به عن حكمه وهو **الفصل الثالث** في بيان علم
أصل في انقضاء المنخص تعدد اسواه كان جملاً او غير ما صرح عوده
 لكل واحد كان لا يفرخصه لقطعاً وهل يخص به الباقي او يختص به
 اقوال وتدلون عادة منهم بغيره لتمام الاجتهاد في تعقيب الاشياء
 ثم يشرون في باقي انواع المنخصات الى ان الحال فيها كما في الاستثنا
 غيري على نهجهم من ذلك فان بعض المنصوصات بالخرج على خلاف
 التعقيب رضاع الاجتهاد فنقول ذهب قوم الى ان الاستثنا
 المنقبة **المطل** المتخاطفة ظاهرة في رجوعه الى الجمع فشر بعضهم
 بكل واحد ويجوز هذا القول عن الشيخ رضي قال اخرون انه ظاهراً
 في القول الاخره فيلن الوقوف على لا ندري انه حقيقة في اي
 الاخرين وقال السيد المرتضى انه مشتمل بينهما فيوقف على ظاهرو
 القرينة هذان القولان مؤلفان للقول الثاني في الكلامان

في قوله الخ قطعاً وان لم يكن مما ذكر في البحث المجتهد فيها بالقطع
 اشفاقاً اصلاً له لوريد العلم الخاص لنصب الدليل بطله عليه في المجتهد
 ولا يشتر بدليل التخصيص قطع بعدل وجبت منع المتدئين عن
 عادة عند كثرة البحث والعلم بالدليل عند كثرة بحث المجتهدين فاكثرت
 بهم ما يتكول الشبهة مما تذكر فيه البحث وبجنت فيها المجتهد في حكمه
 ما يرجع به عن حكمه وهو الفصل الثالث في بيان علم
 أصل في انقضاء المنخص تعدد اسواه كان جملاً او غير ما صرح عوده
 لكل واحد كان لا يفرخصه لقطعاً وهل يخص به الباقي او يختص به
 اقوال وتدلون عادة منهم بغيره لتمام الاجتهاد في تعقيب الاشياء
 ثم يشرون في باقي انواع المنخصات الى ان الحال فيها كما في الاستثنا
 غيري على نهجهم من ذلك فان بعض المنصوصات بالخرج على خلاف
 التعقيب رضاع الاجتهاد فنقول ذهب قوم الى ان الاستثنا
 المنقبة المطل المتخاطفة ظاهرة في رجوعه الى الجمع فشر بعضهم
 بكل واحد ويجوز هذا القول عن الشيخ رضي قال اخرون انه ظاهراً
 في القول الاخره فيلن الوقوف على لا ندري انه حقيقة في اي
 الاخرين وقال السيد المرتضى انه مشتمل بينهما فيوقف على ظاهرو
 القرينة هذان القولان مؤلفان للقول الثاني في الكلامان

في الخارج من الجمع فانه مجاز على ذلك القول بمحمل عند اوله
 حقيقة عند ثانياها وصل بعضهم تفصيلا طويلا يرجع سالمه
 للاعتقاد القرينة على الامرين واختاره العلامة في التهديس
 بخلافه لان فرض جو القرينة يخرج عن محل النزاع اذ هو فيما
 عرى عن القرينة والذي يضيء في نفس ان اللفظ محتمل لكل
 الامرين لا يقتضي لاحدا ما الا بالقرينة وليس ذلك لعدا العلم او
 حقيقة فيه كذهب الوصف لا لكونه مشتملا بينهما مطلقا كما في
 المرفوضه وان كما مواضع في العمل ولو لا نصريحه بلفظ
 الاشتراك في اثناء الاحتجاج لو ما بكلامه العمل على الاختراء
 قال والتمس اذهب ليدنا الاستثناء اذا نصب جلا وضح
 الكل واحدنا الواقع في الوجود لا يخرج عن جوهرنا
 ابو حنيفة ولا ينقطع على ذلك لا بدليل منفصل او عاذا
 امانه وفي الجملة لا يجوز القطع على ذلك لشيء يرجع الى اللفظ
 وهذا الحال بخاصة اليه نظيره اعرف في مذهبي الوصف
 من الواقعة بحكم القول بتفصيل آخر لكونها متباعدة
 على كل تقدير غاية ما يجوز ان يقال هناك انه لا يعلم كونها
 في

مراة بخصوصها والى جملة الخبيخ هذا لا اشمله في الحكم المعلوم
هو نظاما من الخبيخ او الفريضة في الخبيخه انما هو مخصوص ما يوافق
القديم على توجيه الخبيخه وقد يهلك نذرها كاشف الخبيخه
المراة وقد يستدكرها بغيره في خصوص المقام وان الوضع لا يكون
الخص في الوضع فان خصوص معنى ج شياء عن اشارة لفظا مخصوصا
لها الفاها خاصة مشقوقة فصيلا واجمالا كان الوضع خاصا لخصوص
النسب فبغيره في معنى خصوص المعنى والموضوع له خاصا ايضا وهو
الابن فيه وان خصوص معنى عام يندرج تحت جزئيات اضافة او
ظلمة بين نقطتين معلوما والافاظ معلومة بالتفصيل والاجمال
بما راء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما لعموم النسب المتبوية
الموضوع له ايضا عاما ولان عين اللفظ والالفاظ باوخصه
الجزئيات المتدبجة منه لانها معلومة اجمالا اذ انو اليه قبل ذلك
اللفظ العام نحوها والالاجمال في كافي الوضع فتكون الوضع
لعموم النسب المتبوية في الموضوع له خاصا من القسم الاول من هذه
الشققة فان الوضع مع صيغة فاعل مثلا من كل صديق
يراد له وصيغه مفعول لمعنى عليه عموم الوضع
2 ذلك من القسم الثاني اليه كما لا اشأ الاشارة فلهذا

هذا هو نظاما من الخبيخه او الفريضة في الخبيخه انما هو مخصوص ما يوافق
القديم على توجيه الخبيخه وقد يهلك نذرها كاشف الخبيخه
المراة وقد يستدكرها بغيره في خصوص المقام وان الوضع لا يكون
الخص في الوضع فان خصوص معنى ج شياء عن اشارة لفظا مخصوصا
لها الفاها خاصة مشقوقة فصيلا واجمالا كان الوضع خاصا لخصوص
النسب فبغيره في معنى خصوص المعنى والموضوع له خاصا ايضا وهو
الابن فيه وان خصوص معنى عام يندرج تحت جزئيات اضافة او
ظلمة بين نقطتين معلوما والافاظ معلومة بالتفصيل والاجمال
بما راء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما لعموم النسب المتبوية
الموضوع له ايضا عاما ولان عين اللفظ والالفاظ باوخصه
الجزئيات المتدبجة منه لانها معلومة اجمالا اذ انو اليه قبل ذلك
اللفظ العام نحوها والالاجمال في كافي الوضع فتكون الوضع
لعموم النسب المتبوية في الموضوع له خاصا من القسم الاول من هذه
الشققة فان الوضع مع صيغة فاعل مثلا من كل صديق
يراد له وصيغه مفعول لمعنى عليه عموم الوضع
2 ذلك من القسم الثاني اليه كما لا اشأ الاشارة فلهذا

هذا هو نظاما من الخبيخه او الفريضة في الخبيخه انما هو مخصوص ما يوافق
القديم على توجيه الخبيخه وقد يهلك نذرها كاشف الخبيخه
المراة وقد يستدكرها بغيره في خصوص المقام وان الوضع لا يكون
الخص في الوضع فان خصوص معنى ج شياء عن اشارة لفظا مخصوصا
لها الفاها خاصة مشقوقة فصيلا واجمالا كان الوضع خاصا لخصوص
النسب فبغيره في معنى خصوص المعنى والموضوع له خاصا ايضا وهو
الابن فيه وان خصوص معنى عام يندرج تحت جزئيات اضافة او
ظلمة بين نقطتين معلوما والافاظ معلومة بالتفصيل والاجمال
بما راء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما لعموم النسب المتبوية
الموضوع له ايضا عاما ولان عين اللفظ والالفاظ باوخصه
الجزئيات المتدبجة منه لانها معلومة اجمالا اذ انو اليه قبل ذلك
اللفظ العام نحوها والالاجمال في كافي الوضع فتكون الوضع
لعموم النسب المتبوية في الموضوع له خاصا من القسم الاول من هذه
الشققة فان الوضع مع صيغة فاعل مثلا من كل صديق
يراد له وصيغه مفعول لمعنى عليه عموم الوضع
2 ذلك من القسم الثاني اليه كما لا اشأ الاشارة فلهذا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

112

مثلا موضوع مخصوص كل فرد ما يشاء وبالجملة لكن باعتبار تصور
الواضع للشيء العام. وهكذا مثل ما واليه من عدم ذكره وضع اللفظ لهذا
المعنى الكل بل بخصوصيات تلك الجزئيات المتبدلة تحتها باعتبارها
بذلك لأن لفظ هذا لا يطلع إلا على الخصوصيات فلا يتوهم أن يكون
لعدم ما يشاء بالجملة إلا بدلا عن إطلاقه من البصيرة في خصوصية قولنا
موضوعنا المعنى العام لا يحل كما زعمت ذلك هكذا في الكلام السابق في
هذا الفصل أيضا وضع الحروف لها موضوع باعتبار معنى عام وهو
توقع من النسبة لكل واحد من خصوصيات فن والى على مثلا موضوعا
باعتبار الابتداء والانتهاء والاستعلاء لكل ابتداء وانتهاء واستعلاء
معين مخصوص في معناها الاضال الناضجة واما الافعال النامة
فأما باعتبار وضعها من جهة ما عام ومن الأخرى خاص فالعام بالبناء
إلا ما اعتبر فيها من النسبة الجزئية فانها في حكم المثاق الحرفية فكان
لفظة من موضوع وضعها عام الكل ابتداء معين بخصوصية كذلك
لفظ فتر مثلا موضوع وضعها عام الكل نسبة للحدث الذي
عليه فالفاعل مخصوصها واما الخاص بالنسبة إلى الحدث وهو خبر
أدغم هذا طنا أن أدغم الاستثناء كلها موضوعا بالوضع العام
خصوصيات الأخرى أما الحروف منها فظاهر واما الفعل فلأن

الاعراض

[illegible]

الاخراج بانماه باعتبار الترتيب فاعلم ان الوضع بالاعتناء بها ١١٥

عام وانما الايمه ما تدبر فيها الترتيب الوضع فيه عام كما عرفت

ان ارضها كان عوا الاستثنا الى كل واحد فحق صلاحه المستثنى

لذلك هي محصل ما مؤتمنا كونه موضوعا وضع لا ان اعني

بالوضع العام وهو الاغلب ان يكون مستثنا وانما مابها او غيرها

ما هو موضوع كل وعلى هذا ما في الاثر اريد من الاستثنا كان

استعماله فيه حقيقة واجبة في تمام المراد منه في القرينة كما في نظائرها

ما نأخذ من الراد الى الموضوع بالوضع العام انما هي الفرض

وليس ذلك من الاستثنا فيش لا محاد الوضع فيه فاعلم في انه

لكن في حكمه باعتبار الاحتياج لثبوت الترتيب الى القرينة انما هو

المراد لكونه موضوعا لثبوتها في حيث يتناول على تلك السبيل

اذا كان العلم بالوضع حاصل اذ يحاج في تفسير المراد منها الى الترتيب

بحال الوضع بالوضع العام كان مبيانا فيه مضافا الى ان

حصوله في الدهر ولا البعض من البعض لا يستلزم البعض

اليها فاحيا جال القرينة انما هو لكل الامة لا للتعبير بها

وكيف ان الفاظ المشتركة بحيث يكون صالحة للعلم الى الاختلاف

باعتبار معنى الجمع باعتبار معنى آخر في حكمه الترتيب

هذا هو الموضوع في هذا العلم بالوضع بالاعتناء بها ١١٥
عام وانما الايمه ما تدبر فيها الترتيب الوضع فيه عام كما عرفت
ان ارضها كان عوا الاستثنا الى كل واحد فحق صلاحه المستثنى
لذلك هي محصل ما مؤتمنا كونه موضوعا وضع لا ان اعني
بالوضع العام وهو الاغلب ان يكون مستثنا وانما مابها او غيرها
ما هو موضوع كل وعلى هذا ما في الاثر اريد من الاستثنا كان
استعماله فيه حقيقة واجبة في تمام المراد منه في القرينة كما في نظائرها
ما نأخذ من الراد الى الموضوع بالوضع العام انما هي الفرض
وليس ذلك من الاستثنا فيش لا محاد الوضع فيه فاعلم في انه
لكن في حكمه باعتبار الاحتياج لثبوت الترتيب الى القرينة انما هو
المراد لكونه موضوعا لثبوتها في حيث يتناول على تلك السبيل
اذا كان العلم بالوضع حاصل اذ يحاج في تفسير المراد منها الى الترتيب
بحال الوضع بالوضع العام كان مبيانا فيه مضافا الى ان
حصوله في الدهر ولا البعض من البعض لا يستلزم البعض
اليها فاحيا جال القرينة انما هو لكل الامة لا للتعبير بها
وكيف ان الفاظ المشتركة بحيث يكون صالحة للعلم الى الاختلاف
باعتبار معنى الجمع باعتبار معنى آخر في حكمه الترتيب

واحدتهما لانه من المحال ان لا يكون ارجا في شيء منهما وقد عرفت
في كل شيء يعتمد من قطع على رجوع اليها فاما بخلافه لانه على وجوب
ما ادماه ونظرنا ايضا فيما يتعلق به من قطع على عوده الى الاقرب اليه
من الخلقين من غير تجاوزه لما قام بخلافه ما يوجب القطع على كل واحد
الامر بان يفتق بينهما ولا يقطع على شيء منهما الا بكلامه الرابع القائل
انما قاله في غلظة في ذكره من جهة اخرى كونه قائما او قال شيئا
او ما اوفى مكان كذا الخلق اعقد بذكره من محال وطرف المكان يكون
العامل في المتعلق به جميع ما عداه من الاضال كما يمتثل ان يكون المتعلق به
ما اقرب اليه ليس لنا مع ذلك ان يقطع على ان العامل فيما عداه
الكلام لا البعض لا بدليل غير الظاهر فكل ذلك يجب في الاشتغال بالمحال

الظرف والزمانيته والكمائية فضلة في الكلام ياتي بعد قامة استفلا
قال ليس لاحد ان يتكلم الواجب فيها ذكرناه القطع على ان العامل
فيه جميع الاضال المتقدمة الا ان يدل دليل على خلاف ذلك لان هذا
من مرتبة مكابرة ودفع للتعارف لا فرق بين من جعل نفسه عليه وبين
من قال بل الواجب القطع على ان الفعل الذي نعتبه المحال والنظر
هو العامل دون ما تقدمه انما يعلم في بعض المواضع ان الكل عامل
بدليل الجواب كما عاين الاول فبالمنع من اختصاص اثنين بسعة بالاشترار

قوله
الظرف والزمانيته
صاحبه من ذلك كذا
وهو هو في الجواب
لا ياتي الا في الجواب
فكلامه في الجواب
في الجواب من ذلك كذا
الظرف والزمانيته
صاحبه من ذلك كذا
وهو هو في الجواب
لا ياتي الا في الجواب
فكلامه في الجواب
في الجواب من ذلك كذا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

٢٢ بل القضي بحسبه هو الاحتمال سوء كان بواسطة الاشتراك او لاكونه

موضوعاً بالوضع العام والعدم فيها هو حقيقة منه كما يفعله أهل الأصول
والغير ذلك من الأشياء المقتضية له وتنازعنا في شأنه على تقدير
انما يدل على كون اللفظ حقيقة في الأمر لا على الاشتراك يجوز كونه

موضوعاً ووضع أحكاماً قلناه ولا بد في الاشتراك من ضعف أو ما
عربنا الشافعيان على الدليل القبيح على تخلف عود إلى الجميع والضعف
بالأخير لا يقتضي المصير إلى الاشتراك بل يتردد الأمر بينهما فنأخذ

وبين الوقتين ما عاين الرابع فبان قيس في القنوع أنه لا يدل على الإله
بل على الاعتراف بما قلناه وجه القول بالرجوع إلى المجمع مؤسسة

أحمد ما أنشأه المنصف للجليل يقول في الجمع فكذا الاستنباط
فكذا استغلال كل منها بمنفعة اتحاد معيها ما كان قوله تعالى
في القدر الامتداد ما جرى قوله ان لم يؤمنوا وثابها ان حرف

عبدالله ودينه بن عمرو وبين قولنا وايت الزبيرين واداك

الاستثناء الواقع عطف الجملة الواحدة راجعا اليها لا حالة فكل
 ما هو معها أو قال لها ان الاستثناء مستلزم لله ثم اذا تعقب
 بغيره لم يرد عليه انما افادته ان الاستثناء لا يرد عليه
 يقول جميعا بلا خلاف فكذا الاستثناء بغيره والجامع

غفر له وجميع ذنوبه
 كل ما فعله في الدنيا من
 الاثم والعدوان
 تركه وجميع ذنوبه
 عسى ان يكون
 من الساجدين
 وجميع ذنوبه
 عسى ان يكون
 من الساجدين

[illegible]

حروفه ولو كان شرطاً على المحقق لما صح دخوله على الماضي وقد
 يذكر الشبهة في الماضي يقول القائل يجب زونا خشاء الله وأنا
 ادخلت الشبهة لما مضى في كل هذا الموضع بقفا الكلام عن التعليل
 في لا غير ذلك فالجواب كيف أقصى تعليل المشبه أكثر من جملة وقوله
 الجميع لا يحتمل التعليل لا غيره ضد قلنا لا نقولم لإجماع على ذلك
 لكان القول أحتماله ممكناً لكنهم ضلوا إجماع الأئمة على أن حكم
 الجميع يفتى عن أربع إن صلاحية الجميع لا يوجب ظمواً في إجماع
 في بعض الغرض لأن ذلك الشك فيه فربما ينضج عوده إلى ما لا
 يستلزم الأمر وتنازع بينهم ولا يستلزم إجماعهم في كل ما
 يصح تناول القاطن فهو الجميع ليس باعتبار صلاحية ذلك بل
 باعتبار كونه من جنس واحد لا يستلزم إجماعهم في كل ما
 لأنهم موضوع التعميم والاستغناء في وجوه فاعلموا أن الشبهة في
 القاطن إنما يحسن أن يشبه الجميع الشكر فانه صالح للجميع مع ذلك ليس
 فيه لا في شيء مما يصلح له من مراد الجميع إلا ترى أن القائل إذا قال أنت
 خير مما لا كان كلامه صالحاً لا إرادة البعض والشئ الطويل والقصا
 ولا يظهر منه مع ذلك أنه فإراد كل من صلح هذا اللفظ له من
 الخاص من كبارهم لا اشتقائه من كل جملة فخص من فيه كمال
 على مرادهم في أوائل الجمل من الطويل بذكر عقيب كل جملة كذلك
 يريدون الاشتقائه من الجملة لا غيره فقط فلا بد من الغرض في الحكم

بالاختصاص عند وعبر الشاكر ان اعيننا الانشائي الكلام وعلى الفراغ ١٢١
 منها النتيجة الواضحة كما ذكره والاستثناء المشبهة انما هو لصحة المحرور
 والثاني منه ليمتد حكم ما يصح نحوه في الكلام مما لا يصح لا يصير فيها
 ظاهرة في المعلق بجملة ان كما وبعضه متفصلا ويصير عن المحل
 المؤثر واجمع من خصته الاخرى ويؤيد الاول ان الاستثناء خلاف الاصل
 لا سيما له على لغة الحكم الاول الدليل يقتضي عدم ترك العلة في الجملة
 الواحد لضع عدل والحد في بعض الدليل في باقي الجمل سالما للمجاز
 وانما خصتنا الاخرى كونه اقرب في لانه لا فاعل بالمولوي غير الاخرى
 خاصة الثاني ان المقتضى لجميع الاستثناء الى ما نفك عد استغلا
 بقية لو استغل بالاعلى غير ومقتضى لفناء بما يليه مستقل واقاد
 فلا معنى لعلقة بما بعده عند ولو نتج مع قاعده واستغلا له ان يتعلق
 لوجبه لو كان مستغلا بنفسه ليعتد بغيره الثالث ان مرجح
 المستعملون ان يحمل على عموم ظاهر الاضطرورة يقتضي خلاف ذلك
 وما خصتنا الجملة التي يليها الاستثناء بالضرورة فلم يحجز بخصتها
 ولا ضرورة الرابع انه لو رجع الاستثناء الى الجميع فان اضم مع كل
 جملة استثناء لزم مخالفة الاصل وان لم يصح كون العامل فيما بعد
 الاستثناء اكثر من واحد لا يجوز تعدد العامل على معل واحد اعز

من جملة ما يقتضي في جوابه

قوله
 لو كان مستغلا
 بمرجح مرجح
 هذه اللفظة
 انما هي مستغلة
 العلم الا ان ظاهر ان مستغلا
 صيرت انما
 في هذه اللفظة
 في هذه اللفظة
 لا بد من
 لا بد من
 لا بد من
 لا بد من

وحدها على ما حد نصيبه عليه قوله جرد ولا يجمع المثنان
 المستقلان على الاثر الواحد كما من لا خلاف في ان الاستثناء
 عن الاستثناء يرجع الى ما يليه من ما عدا ما قال القائل ضربت
 غلاما في الاثنية الا وحدها او وحدها المستثنى بها الى الجملة التي يليه
 ما عداها فكذا في غير هذا الاثر ان التادير ان الظاهر من ان الحكم
 انه لم ينقل من الجملة الاولى الى الثانية لا بعد استثناء غيره منها كما
 لو سكت انه يكون دليلا على استكمال الفرض من الكلام فكما ان السكون
 يحول بين الكلام وبين لوضحة فيمنع من نقلها به فكذلك الجملة الثانية
 خالصة بين الاستثناء وبين الاولى فيكون ما عدا من نقلها بها والوجه
 في كون الاول ان كان المراد بخالفة الاستثناء للاصل انه مقول في
 لفظ العام والاصل الحقيقة فله جهة لكونه قبله بخالفة الحكم
 الاول فاسد لا بخالفة فيه الحكم كما ان ما على القول ان الاستثناء
 يخرج من اللفظ بعد ازالة تمام معناه وقبل الحكم والاستثناء كما
 هو في محقق النسخين فظاهر وكذا على القول بان المجموع المستثنى
 منه المستثنى مع الاداء عبادة على ما في قوله ان معناه ومركب
 وما على القول بان المراد بالمستثنى منه ما في منه بعد الاستثناء
 مجازا والاستثناء فريضة وهو مختار اكثر المتقدمين فلان

في قوله جرد ولا يجمع المثنان
 المستقلان على الاثر الواحد
 في قوله جرد ولا يجمع المثنان
 المستقلان على الاثر الواحد
 في قوله جرد ولا يجمع المثنان
 المستقلان على الاثر الواحد

في قوله جرد ولا يجمع المثنان
 المستقلان على الاثر الواحد
 في قوله جرد ولا يجمع المثنان
 المستقلان على الاثر الواحد

في قوله جرد ولا يجمع المثنان
 المستقلان على الاثر الواحد

الحکم اذا تعدوا حلالا ثم حراما

الحكمة يتعلق بالاصالة لا بالياباني ولا يخالف الحقيقة ونحوه ١٢٢

ان ترك العمل بالدليل يعني الاصطلاح الجملة الواحد قدمه عند رخصته

هَذَا قَدْ خَرَجَ عَلَى صَالَةِ الْحَقِيقَةِ وَالْمَصِيرِ الْمَجَازِ عِنْدَ قِيَامِ الْقُرْآنِ

فلا يدان به شوب الرب لا يعزبه شبه الشك فقلوا لا نسفتنا

بالاخيرة في الجملة مقطوع بغير قليل انك العمل حينئذ بالاصالة

وَالْهَدْيَةُ قُضِيَ بِهَا عَقْلُهُ وَذَهَبَ لَأَن رَفَعَهُ الْهَدْيُ قَرَأَ صَاحِبُ

المحذرة سبباً للخروج عن الأصل قبل الاستئذان وان انقضت في السعة

عرفوا وتقطعوا الميثاق منه كما دونه وما بالوا ان يضا الميثاق

نادى ببساده وان كان المراد ان الظاهر المشكك باللقضاء

رأى العم والاشتهار الفخذ الاصابع القاعد المستندة

بند الإفادة في المنع بالظلال الأبنية الواقعة على التكا-

ادام منشاغلا مالک ادا ان ملحقہ ما مشاغلہ الخ و یفتنی

حجة الظالمين: الحكام والسياسة في القرآن الكريم

مَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ

واعلم الحقيقة كما ان الله عز وجل قال في سورة الاحقاف

ووجه شد و گفت: «إلا الاخوانه الأبرار» که

الحمد لله الذي جعلنا من هذه الأرض
مكة المكرمة
والله اعلم بالصواب

وہیں لکھتے ہیں کہ ہر طرح کے موافقت اور حسن

هذا الكبد كبد الجبس وحمر واقع بها

سید محمد تقی میر

وہاں سے لوٹ کر آئے۔

عمر لہذا خدا ان کے خوف

بسم الله الرحمن الرحيم

مکتبہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

المخطوطات في المكتبة

الحمد لله رب العالمين

الحمد لله رب العالمين

وہاں سے

والله اعلم بالصواب

عن ابن عباس رضي الله عنهما

۱۰۰

بسم الله الرحمن الرحيم

کتابخانه عمومی

فردی که در این کتاب آمده است، در این کتاب آمده است.

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

وہو جو کہ اس کے لئے ہے

ازادہ دار

115

المدّوع بعض الأصول المقول بالاشتراف في فرقنا لوقت هو بنظر

النفس المقتطحة لا يقطعون على إرادة التدبّر منه ذلك

بنافى الدلالة عليه لا عيبا الذى ذكرناه وحالنا ما خرميه هكذا

فانا لا نقصد المسك الكلي والاخره وحده نيكافان

الآخرة مقصودة على كل حال الثالث قصد غيره لا يتم السلام

نصبتني على إرادة الكل، لكن خارجا عننا، من صدق الله

ولا عاد ولا في حقيقته ملأها من نعم الله فيها من نعمه وأمره ما

ولمزم من قال باختصاص الاخوة ان يكونوا الكبار !! انعام الله

متن: متعباء منه ضء اللفظ الغره وفنداء مدد ايه

ما من عود الموضوعة المفردات وانما الملائكة والروح

لواقعا كهو الحشنة التي كمنه من عنة الانوار بالانوار فليطاع

تَلْعَنُ ذَا النُّعْمَانِ كَالْحَالِيَةِ زَمَانِ وَلَا يَمُوتُ الْعَالِيَةُ

حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ:

وَاللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ ۚ وَمَا يُدْرِيكَ أَتَمَّ الْقَوْلُ

الهاذا يروى وهو متوافق في الراعي الزااحصا

[illegible]

وَأَمَّا مَنْ بَدَّلَ بَأْسَهُ بِيَوْمِ الظُّلُمِ
الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهَوْنَ

بیرا پس بگوید: دعوی بیع عدا و عدا لید حمل و

100

[illegible]

فرداں پانچویں کیلئے ہمارے لئے ایک نفع دہی چیز ہے۔ اگرچہ اس کے لئے ایک دفعہ صرف

حضرت یسینؑ، ابرو مولایا کھ کر دریا قنات و دریا سراسر چناب

لا - مع العلم ان الموم في ذلك و هو ان الغبار ان يربط

طهره و از حضرت یحییٰ بن اسماعیل بن جعفر

الشيخ الفقيه

3

...

4

2017

10

5
4
3
2
1

[Handwritten signature]

122

استثنى كان وفلسفة ثابتة عن نادى هو المنهج لسانا لكن مع عذرون
اجتماع العاطلين على العمل الواحد فانه لا يتناول الرحمة بعينه؛ وإنما يترك
بغير المنهج رضى انما يحلوها على الوثائق الحقيقية وضعفه وقد يكون
في العلل الشرعية الاجتماع لكونها معزوات العلل الاعراسية كذلك
انما هو علامات ما نقل عن بيتهم النص عليه لا يجد فيه مائة قد يكون
بعض الاشياء على الجواز قول الفراء في باب المنازع مشهور وقد حكم فيه
بالشك بين العاملين في العلم اذا كان مقتضاها واحد كما علمنا
واكرهوا لا مير واعطيت اكرهنا لا مير فالاعلان في المثالين نشر كان
في رتبة الفاعل ونفس المفعول من غير تنازع ووافقه على ذلك بعض
محققى المناظر مستدلا عليه باصالة الجواز ونفاء المانع سوى
قوله نورد المؤثرين على اثر واحد وهو مدفوع بان العامل عنده
كالعلامة يجوز تعدد العلامات قال ويدل على ذلك جواز
خلف اللغة انهم يخبرون عن الشيء الواحد باثنين متضادين نحو هذا
خلو حاض ولا يجوز خلوها عن الضميمة فانهم ما في كل واحد منها
بخصوصا في احدهما بعينه دون الاخر فهما نهي واحد بالاشتراك
والاول باطل لانه يقتضى كون كل واحد منهما محكما على المبتدأ
وهو جمع بين الضدين والثاني كسيلة انقضاء التجربة عن الحالين

عراق العدم و نیست و تو خدای مستغنی
و بهر عجز و سستی و عجز و ضعف و ناتوانی

مجلس شورای اسلامی

کتابخانه عمومی
مکتبہ اسلامیہ
کراچی

[illegible]

ایک نیکو مرد اور ایک نیکو عورت
تو وہ دونوں ہی نیکو ہو گئے

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

واستقلاله اقله الخميني وهو خلاف المرفوض الثالث هو المطلوب
 ثم يدعيون في سبوتهم انهم يريدون من البرهان والعالم في الصفه
 هو العالم في الموصوف ولا يذهب عليك ان هذا الحكم المنقول عن سبوت
 هنا يحتاجنا نقل عنه من النص على عدم الجواز وقد نقل هذا الحكم
 ايضا بنحو الاثمة رضى عن التحليل فنقل عن سبوت القول بان العالم في

الصفه هو العالم في الموصوف وارضاه والجواب عن الخامس ان الاشتنا
 عن الاشتنا انما وجب جوعا الى ما يلزمه ون ما قلنا لا يقتضي
 بالامر بقبضه القاهه وانتفاء فائده فان القائل اذا قال لك
 عندك عشرة دراهم الادرهين رجع الاقرار الى الصفه لكونه غرضا

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

ذلك الى الصفه لكان وجوده كعدمه لاخر جيب منها مثل ما
 ولا يفيدنا غيرا استغناء بقوله على عشرة الادرهين وهو
 الاقرار بالثمانية من غير زيادة عليها او نقصا بخلاف الوجه
 راجعا الى ما يلزمه فقط فانه يرد الاقرار الى الصفه فيقتضي ذلك
 وعن السادس بالمنع من انه لو ينقل عن الاولى لا بعدا استيقاضه
 منها وهل هو الا عين المتنازع فيه منه يعلم فكذلك القول بحلولة
 الجملة الثانية بين الاشتنا وبين الاولى فانه مصادف اذا

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

في نسخة
 في نسخة
 في نسخة

عرفت لك كلمة فاعلم ان حكم غير الاستنثار المختصا الغيبة للعد

بیت بصلیٰ لکل واحد منہ حکم الاستثنا خلافاً لربحاً وجوباً

بعض من قال بعد الاستئذان لا خير كما بعد الشرط الى الجمع خالف فيه

وللامر فيه حين وثناذ "معت النظر في الحيات السابقه او كينيت عليه" ^{في}

سَوْفَالْ هِنَا وَفِيهِ الْخِطَابُ عَنْ التَّرْتِيبِ أَصْلٌ وَهَبِجْ مِنْ شَأْنِ

الان العام از تعقیب ضمیر مرجع بعضی مایشا و نه کان ذلک خیاراً

لو اختار العالم في النهاية وحكي المختص عن الشيطان كان ذلك هو

قوله جماعة من العامة وأخاهم التوفيق بوقفه العلامة في بيت وهو بيت

المرضى نقل ضاؤله أمثلة منها قوله نعم والمطلقان بقرينة ما بعدهن

ثُمَّ قَالَ وَيَقُولُ أَحَدُ رِدْفَيْنِ وَالْغَنَمُ يَدْرُسُ الرِّجْلَ

فعلنا انما لم نجتمع احكاما بالزهر من وعاء الثاني لانه لم يبق عليه عو

المحشا والبيان والبيان الثالث هو صفته وهو لا يؤيد عندنا

ان في كل من جمالي الشخص عده ارتكبا بالخطا اما الاول فلان اللفظ

العام حقيق في العم فاستعماله في هذه محاز كاعتق هو ظاهر ايتا

الثاني فلا تخش الخشيم بقاء المرج على عمه يجعله مجازاً اذ وضع على

المطافئ للرحمة فإذا خالفه لم يكن جارا ولا على منقضي الوضوء كان ملوك

بہ سبب اس شخص کا نام نہ اعلان نہ ہوا بلکہ مصاد "حقیت" میں

Q. How many times did you see the defendant on the night of the murder?

[illegible]

الضمير مع بقا عموما وتوقف في اللفظ الضمير المرجع اليه نفي
والجواب مع بطلان الخالفة مطلقا كيف بالجاز وسع حكمه
شأنه في التخييل وتساويه في اللفظ عام فيجوز على عموما له
بطلان على غرضه دليل مجربا خصا للضمير العائدة الظاهرية لا
يصلح لذلك لان كانهما اللفظ متشقا لاسد فالمرجع من خارج
عن ظاهره وجبرته جاز لا جبر ولا جبره صيرته كل وجوب
منع عدا صلاحية فان اجراء الضمير على حقيقة التي هي الأصل
اعني مطابقة المراجع ليشتمل مخصوصا مع كنه ما كان ذلك
للجوز في نفي العدا فلا يجتاز الفهم من جازية الضمير بقدر ان حصل
التفصيل به وبقاء المراجع على حاله في العموم لما يكرهه وجبه
لاحد الجازين على الاخر لا جبر وجب التوضيح أصل الجاز في
جوز تخصيص عام بمفهوم الموافقة وفي جوازه ما هو جبر من فهو
الخالفة خلاف لا كثر على جوازه وهو لا قوى لنا انه دليل على
عارض مثله وفي العمل يرجع بين الدليلين فيجوز الخالفة انما
انما يفتقد على العام لكون دلالة على ما تحته أقوى من دلالة العام
على خصوص ذلك الخاص وارجية الاقوى ظاهرة وليس الاقوى
كل فان المنطوق أقوى دلالة من المفهوم وان كان المفهوم

الضمير مع بقا عموما وتوقف في اللفظ الضمير المرجع اليه نفي
والجواب مع بطلان الخالفة مطلقا كيف بالجاز وسع حكمه
شأنه في التخييل وتساويه في اللفظ عام فيجوز على عموما له
بطلان على غرضه دليل مجربا خصا للضمير العائدة الظاهرية لا
يصلح لذلك لان كانهما اللفظ متشقا لاسد فالمرجع من خارج
عن ظاهره وجبرته جاز لا جبر ولا جبره صيرته كل وجوب
منع عدا صلاحية فان اجراء الضمير على حقيقة التي هي الأصل
اعني مطابقة المراجع ليشتمل مخصوصا مع كنه ما كان ذلك
للجوز في نفي العدا فلا يجتاز الفهم من جازية الضمير بقدر ان حصل
التفصيل به وبقاء المراجع على حاله في العموم لما يكرهه وجبه
لاحد الجازين على الاخر لا جبر وجب التوضيح أصل الجاز في
جوز تخصيص عام بمفهوم الموافقة وفي جوازه ما هو جبر من فهو
الخالفة خلاف لا كثر على جوازه وهو لا قوى لنا انه دليل على
عارض مثله وفي العمل يرجع بين الدليلين فيجوز الخالفة انما
انما يفتقد على العام لكون دلالة على ما تحته أقوى من دلالة العام
على خصوص ذلك الخاص وارجية الاقوى ظاهرة وليس الاقوى
كل فان المنطوق أقوى دلالة من المفهوم وان كان المفهوم

لا يبيح عليه الجواب منع كون دلاله القاطن
 بالنسبة الى خصوص الحاضر قوي من لالة منهو الخالفه مطلقا بل
 التحقيق ان اغلبه هو التي هي حتم وكما لا يضره الفوتور في الالة
 العام على خصوصها الا فرديتها بعد شوع تخصيص المصنوع
 اصله لا خلاف في جوا تخصيص الكتاب بالجزء التواري ووجهه
 ايضا وانما تخصيصه بجزء الواحد بقدر العمل به فالافرب جواز مط
 وبه قال العلامة وجميع من العامة حكم الحقوقي عن الشيخ وجا فاضلهم
 انكاره مط وهو مذهب السيد فانه قال في انشاء كلامه على اننا
 ان العمل قدوة للشرع بل هو يمكن في ذلك لالة على جواز تخصيصه من
 الناس من ضل فاجاه ان كان العام قد خص من قبل بدليل قطعي متصلا
 كان منفصلا وقبل ان كان العام قد خص من قبل بدليل منفصل كان
 ام طبيا واليتم عمل الحقو لكن بناء على منع كون الخبر الواحد دليلا على
 الاطلاق لان الدلالة على العمل لا يجمع على استعماله الا بوجوه
 دلالة فاذا وجد الدلالة القرآنية سقط وجوب العمل لمنا انما
 دليلان تضارفا فاعمالها ولون وجوبه ولا بد ان ذلك لا يحصل
 الا مع العمل الخاص ولو عمل بالعام لطل الخاص ولحق بالمره احبوا
 الخلف بوجهين احدهما ان الكتاب قطعي خبر الواحد قطعي لا

١٢٢
 لا يبيح عليه الجواب منع كون دلاله القاطن
 بالنسبة الى خصوص الحاضر قوي من لالة منهو الخالفه مطلقا بل
 التحقيق ان اغلبه هو التي هي حتم وكما لا يضره الفوتور في الالة
 العام على خصوصها الا فرديتها بعد شوع تخصيص المصنوع
 اصله لا خلاف في جوا تخصيص الكتاب بالجزء التواري ووجهه
 ايضا وانما تخصيصه بجزء الواحد بقدر العمل به فالافرب جواز مط
 وبه قال العلامة وجميع من العامة حكم الحقوقي عن الشيخ وجا فاضلهم
 انكاره مط وهو مذهب السيد فانه قال في انشاء كلامه على اننا
 ان العمل قدوة للشرع بل هو يمكن في ذلك لالة على جواز تخصيصه من
 الناس من ضل فاجاه ان كان العام قد خص من قبل بدليل قطعي متصلا
 كان منفصلا وقبل ان كان العام قد خص من قبل بدليل منفصل كان
 ام طبيا واليتم عمل الحقو لكن بناء على منع كون الخبر الواحد دليلا على
 الاطلاق لان الدلالة على العمل لا يجمع على استعماله الا بوجوه
 دلالة فاذا وجد الدلالة القرآنية سقط وجوب العمل لمنا انما
 دليلان تضارفا فاعمالها ولون وجوبه ولا بد ان ذلك لا يحصل
 الا مع العمل الخاص ولو عمل بالعام لطل الخاص ولحق بالمره احبوا
 الخلف بوجهين احدهما ان الكتاب قطعي خبر الواحد قطعي لا

لا يبيح عليه الجواب منع كون دلاله القاطن
 بالنسبة الى خصوص الحاضر قوي من لالة منهو الخالفه مطلقا بل
 التحقيق ان اغلبه هو التي هي حتم وكما لا يضره الفوتور في الالة
 العام على خصوصها الا فرديتها بعد شوع تخصيص المصنوع
 اصله لا خلاف في جوا تخصيص الكتاب بالجزء التواري ووجهه
 ايضا وانما تخصيصه بجزء الواحد بقدر العمل به فالافرب جواز مط
 وبه قال العلامة وجميع من العامة حكم الحقوقي عن الشيخ وجا فاضلهم
 انكاره مط وهو مذهب السيد فانه قال في انشاء كلامه على اننا
 ان العمل قدوة للشرع بل هو يمكن في ذلك لالة على جواز تخصيصه من
 الناس من ضل فاجاه ان كان العام قد خص من قبل بدليل قطعي متصلا
 كان منفصلا وقبل ان كان العام قد خص من قبل بدليل منفصل كان
 ام طبيا واليتم عمل الحقو لكن بناء على منع كون الخبر الواحد دليلا على
 الاطلاق لان الدلالة على العمل لا يجمع على استعماله الا بوجوه
 دلالة فاذا وجد الدلالة القرآنية سقط وجوب العمل لمنا انما
 دليلان تضارفا فاعمالها ولون وجوبه ولا بد ان ذلك لا يحصل
 الا مع العمل الخاص ولو عمل بالعام لطل الخاص ولحق بالمره احبوا
 الخلف بوجهين احدهما ان الكتاب قطعي خبر الواحد قطعي لا

يعارض القطع لعدم قاعدته فيلحق بالثالث انه لو جاز التخصيص
التخصيص الثاني بطائفا فاقدمه مثله بين الملازمة والتخصيص
من التخصيص فانه تخصيص في الارزاق والتخصيص المطلق لم يوجب
التخصيص بل هو واحد لكانت العلة الاولى تخصيصا على الثاني
وهو ثابت في الجواب عن الاول ان التخصيص يقع في الدلالة
لانه في الدلالة ونحوه وان كان المقطوعا
لم يلزم من قطع القطع ما هو ترك القطع والتخصيص
ان عام الثاني ان كان قطعي المقادير الدلالة وعامة التخصيص
ان كان قطعي المقادير الدلالة فمساكنا لكونه من وجوب
من جهة فساد او انقضاء فوجب الجمع بينهما عن الثاني ان
الاجماع الذي دعيت هو تناقض بين التخصيص والتخصيص
اهول من التخصيص ولا يلزم من ثبوت التخصيص ضعف تأثير في القوي
فلما ملحظ الفصلين ان الخاص على العام قطعي لا يقارض الا ان
يخصا العام وذلك عند الفرقة الاولى بان بدل دليل قطعي
تخصيصه فيصير مجازا وعند الفرقة الثانية بان يخص بمقتضى
لان التخصيص المتفصل مجاز عند هادون المتصل القطعي يترك
بالقطعي اذا ضعف بالتبوا ولا يبق قطعا لان شبهة في جميع

يعارض القطع لعدم قاعدته فيلحق بالثالث انه لو جاز التخصيص
التخصيص الثاني بطائفا فاقدمه مثله بين الملازمة والتخصيص
من التخصيص فانه تخصيص في الارزاق والتخصيص المطلق لم يوجب
التخصيص بل هو واحد لكانت العلة الاولى تخصيصا على الثاني
وهو ثابت في الجواب عن الاول ان التخصيص يقع في الدلالة
لانه في الدلالة ونحوه وان كان المقطوعا
لم يلزم من قطع القطع ما هو ترك القطع والتخصيص
ان عام الثاني ان كان قطعي المقادير الدلالة وعامة التخصيص
ان كان قطعي المقادير الدلالة فمساكنا لكونه من وجوب
من جهة فساد او انقضاء فوجب الجمع بينهما عن الثاني ان
الاجماع الذي دعيت هو تناقض بين التخصيص والتخصيص
اهول من التخصيص ولا يلزم من ثبوت التخصيص ضعف تأثير في القوي
فلما ملحظ الفصلين ان الخاص على العام قطعي لا يقارض الا ان
يخصا العام وذلك عند الفرقة الاولى بان بدل دليل قطعي
تخصيصه فيصير مجازا وعند الفرقة الثانية بان يخص بمقتضى
لان التخصيص المتفصل مجاز عند هادون المتصل القطعي يترك
بالقطعي اذا ضعف بالتبوا ولا يبق قطعا لان شبهة في جميع

فقد علمنا ان هذا هو الحق والظاهر في الدلالة وهي ثلثية فلا ينافي قطعية
الدين اخرج الكوفيان كلاهما قطعي ومن وجه ظني من اخرجنا ذكرنا
وقع الغارض فوجب التوقف والجواب من خرج الخبران في اعتناء
جمعنا بين الدليلين طعنا الكتاب بطلان الخبرين الكلية والجمع والى
الابطال هذا ودفع ما قاله المحقق هنا فنعلم ما ذكره في محله بحيث
ان الاختصاص الله تعالى في بناء العام على الخاص لا يورث
تمام خاص من افعال الظاهر ما ان يعلم ناربعها اولاً ولا اولها
مقتزئين ولا والثاني اما المتعدد العام والخاص فلهذا اربعة
الاول ان يعلم الاقران ويوجب بناء العام على الخاص بالاختلاف
بعبارة الثالثة ان يفيد العام فان كان ورود الخاص بعد خصوص
فقال العمل بالعام كان منتزعا له وان كان قبله يعني على جوانبنا
الخاصين يجوز عمله مخصوصا بآثاره كالاول وهو من غير خصوص
بين ما ذكرناه من انما هو من لا يشترط في جواز النسخ خصوص
العلويين رادله وهم لما نفوا من النسخ قبل خصوص وقت العمل بآثارها
تحقيق ذلك الثالث ان يفيد الخاص الاقوى ان العام يبيح عمله
ايضا وفقا للحق والظاهر واكثر ما يجهلوه وقال قوم انه يكون ناسخا

فقد علمنا ان هذا هو الحق والظاهر في الدلالة وهي ثلثية فلا ينافي قطعية
الدين اخرج الكوفيان كلاهما قطعي ومن وجه ظني من اخرجنا ذكرنا
وقع الغارض فوجب التوقف والجواب من خرج الخبران في اعتناء
جمعنا بين الدليلين طعنا الكتاب بطلان الخبرين الكلية والجمع والى
الابطال هذا ودفع ما قاله المحقق هنا فنعلم ما ذكره في محله بحيث
ان الاختصاص الله تعالى في بناء العام على الخاص لا يورث
تمام خاص من افعال الظاهر ما ان يعلم ناربعها اولاً ولا اولها
مقتزئين ولا والثاني اما المتعدد العام والخاص فلهذا اربعة
الاول ان يعلم الاقران ويوجب بناء العام على الخاص بالاختلاف
بعبارة الثالثة ان يفيد العام فان كان ورود الخاص بعد خصوص
فقال العمل بالعام كان منتزعا له وان كان قبله يعني على جوانبنا
الخاصين يجوز عمله مخصوصا بآثاره كالاول وهو من غير خصوص
بين ما ذكرناه من انما هو من لا يشترط في جواز النسخ خصوص
العلويين رادله وهم لما نفوا من النسخ قبل خصوص وقت العمل بآثارها
تحقيق ذلك الثالث ان يفيد الخاص الاقوى ان العام يبيح عمله
ايضا وفقا للحق والظاهر واكثر ما يجهلوه وقال قوم انه يكون ناسخا

فقد علمنا ان هذا هو الحق والظاهر في الدلالة وهي ثلثية فلا ينافي قطعية
الدين اخرج الكوفيان كلاهما قطعي ومن وجه ظني من اخرجنا ذكرنا
وقع الغارض فوجب التوقف والجواب من خرج الخبران في اعتناء
جمعنا بين الدليلين طعنا الكتاب بطلان الخبرين الكلية والجمع والى
الابطال هذا ودفع ما قاله المحقق هنا فنعلم ما ذكره في محله بحيث
ان الاختصاص الله تعالى في بناء العام على الخاص لا يورث
تمام خاص من افعال الظاهر ما ان يعلم ناربعها اولاً ولا اولها
مقتزئين ولا والثاني اما المتعدد العام والخاص فلهذا اربعة
الاول ان يعلم الاقران ويوجب بناء العام على الخاص بالاختلاف
بعبارة الثالثة ان يفيد العام فان كان ورود الخاص بعد خصوص
فقال العمل بالعام كان منتزعا له وان كان قبله يعني على جوانبنا
الخاصين يجوز عمله مخصوصا بآثاره كالاول وهو من غير خصوص
بين ما ذكرناه من انما هو من لا يشترط في جواز النسخ خصوص
العلويين رادله وهم لما نفوا من النسخ قبل خصوص وقت العمل بآثارها
تحقيق ذلك الثالث ان يفيد الخاص الاقوى ان العام يبيح عمله
ايضا وفقا للحق والظاهر واكثر ما يجهلوه وقال قوم انه يكون ناسخا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

للخاصح وعز المحقولة الشيخ ومولانا من كلام علم الهدى جرج ١٣٥

إلى المكارم من زهرة لنا أكنها دليلان صارضا والعمان العام ينضوي النفا

الحامان كان وردده قبل حضوره العلم هو نتجه ان كان بعد

ولا كمال العمل بالخافض انما يقتضى دفع دلالة العام على بعض جزئياته

وجعله عجاذاً فيما عدا وهو بين عند ذنك المحزون فكان أبو

الزجاج وما يقال من أن الحما والعام على تقدير التأخر، وقول العبد

الخام يفتقر ونحوه المنخفض في الأذان والخطبة ٢١

ما بالواحدة من النخبة في الزمان قد تتركها

[illegible]

الكتبه تحصيل المعرفه لاسماع لانكارها وعجز الاشتر
 في الترتيب ١١٣ : ١١٤ : ١١٥ : ١١٦ : ١١٧ : ١١٨ : ١١٩ : ١٢٠ : ١٢١ : ١٢٢

مضى فحصى منظره المعوق لا يفنى الى اوان يلف قد بلغ تحصيله

والشروع والکثرة الحدیث معہ مامون عام الاوقات خاصاً مرجحاً

لنخرب بها أهدمنا إذا قال قتل زيداً ثم قال لا تقتلوا

شركين فهو بمثابة ان يقول لا تقتل نيدا ولا عمر الى ان ياتي بما

أفتردوا حدابعد واحد هذا الخصا لذلك المهور واجمال

ذلك المفصل ولا شك انه لو قال لا تضلني يا كان فانه

قوله اقل زيدا فكنا ما هو بمثابة الثاثة ان المخصص للعابدين

فكيف يكون مقدا عليه واليه الرجوع الا ان المنع من التنازع

یہاں پر ایک اور عجیب و غریب واقعہ پیش آیا۔

[illegible]

فان تعدد الخبرات ذكرها بالنص وجميع من يخص بعض الماشية
من الخاصة بخلاف اذا كانت من كونه باللفظ العام فان التخصيص
يمكن فلا يوصل الى التخصيص لما بينا من اولية التخصيص بالنسبة الى ان
التخصيص لا ينافي في تمامه وفيه وفيه من اللفظ من اللفظ
بانه لا ينافي في تمامه وفيه وفيه من اللفظ من اللفظ
بعدد وخلفه من مقدم ذاته وما هو وصفه من حيثها فان التخصيص
اذ عرفت هذا علم ان الحق عند نقله للقول باللفظ من اللفظ
علمه بانه لا ينافي في تمامه وفيه وفيه من اللفظ من اللفظ
اذا التخصيص من دليل على مقارنه له وان كان مقدم علمه
(بصريح البيان والا فلا معنى لجعل هو التخصيص من اخصر الوجوه
هذا التخصيص والا فلا معنى لجعل هو التخصيص من اخصر الوجوه
سبق الخاص لا يكون البيان مانعاً ولو متعذر البيان هذا الاحتجاج
علمه صا اليه لعله مثل اجماع الشيخ فانه ما يشترط ان لا يفرق في
التخصيص القسم الرابع ان يجعل الرابع وعندنا ما يمنع بها العام
ايضاً لانه لا يخرج في الواقع عن احد الاقسام السابقة وقد بينا ان
الحكم في الجميع العمل بالخاص ما قبل من ان الخاص لا يتناول قبل نحو
العام لانه كان يخص صا ون ورد بعدد كان مانعاً فان كانا
الخاص والعام كانا يخص صا ون ورد بعدد كان مانعاً فان كانا

فان تعدد الخبرات ذكرها بالنص وجميع من يخص بعض الماشية
من الخاصة بخلاف اذا كانت من كونه باللفظ العام فان التخصيص
يمكن فلا يوصل الى التخصيص لما بينا من اولية التخصيص بالنسبة الى ان
التخصيص لا ينافي في تمامه وفيه وفيه من اللفظ من اللفظ
بانه لا ينافي في تمامه وفيه وفيه من اللفظ من اللفظ
بعدد وخلفه من مقدم ذاته وما هو وصفه من حيثها فان التخصيص
اذ عرفت هذا علم ان الحق عند نقله للقول باللفظ من اللفظ
علمه بانه لا ينافي في تمامه وفيه وفيه من اللفظ من اللفظ
اذا التخصيص من دليل على مقارنه له وان كان مقدم علمه
(بصريح البيان والا فلا معنى لجعل هو التخصيص من اخصر الوجوه
هذا التخصيص والا فلا معنى لجعل هو التخصيص من اخصر الوجوه
سبق الخاص لا يكون البيان مانعاً ولو متعذر البيان هذا الاحتجاج
علمه صا اليه لعله مثل اجماع الشيخ فانه ما يشترط ان لا يفرق في
التخصيص القسم الرابع ان يجعل الرابع وعندنا ما يمنع بها العام
ايضاً لانه لا يخرج في الواقع عن احد الاقسام السابقة وقد بينا ان
الحكم في الجميع العمل بالخاص ما قبل من ان الخاص لا يتناول قبل نحو
العام لانه كان يخص صا ون ورد بعدد كان مانعاً فان كانا
الخاص والعام كانا يخص صا ون ورد بعدد كان مانعاً فان كانا

فان تعدد الخبرات ذكرها بالنص وجميع من يخص بعض الماشية
من الخاصة بخلاف اذا كانت من كونه باللفظ العام فان التخصيص
يمكن فلا يوصل الى التخصيص لما بينا من اولية التخصيص بالنسبة الى ان
التخصيص لا ينافي في تمامه وفيه وفيه من اللفظ من اللفظ
بانه لا ينافي في تمامه وفيه وفيه من اللفظ من اللفظ
بعدد وخلفه من مقدم ذاته وما هو وصفه من حيثها فان التخصيص
اذ عرفت هذا علم ان الحق عند نقله للقول باللفظ من اللفظ
علمه بانه لا ينافي في تمامه وفيه وفيه من اللفظ من اللفظ
اذا التخصيص من دليل على مقارنه له وان كان مقدم علمه
(بصريح البيان والا فلا معنى لجعل هو التخصيص من اخصر الوجوه
هذا التخصيص والا فلا معنى لجعل هو التخصيص من اخصر الوجوه
سبق الخاص لا يكون البيان مانعاً ولو متعذر البيان هذا الاحتجاج
علمه صا اليه لعله مثل اجماع الشيخ فانه ما يشترط ان لا يفرق في
التخصيص القسم الرابع ان يجعل الرابع وعندنا ما يمنع بها العام
ايضاً لانه لا يخرج في الواقع عن احد الاقسام السابقة وقد بينا ان
الحكم في الجميع العمل بالخاص ما قبل من ان الخاص لا يتناول قبل نحو
العام لانه كان يخص صا ون ورد بعدد كان مانعاً فان كانا
الخاص والعام كانا يخص صا ون ورد بعدد كان مانعاً فان كانا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

اولينين والعام ثانيا والخاص قطعا وجب تخرج الخاص على العام في الرد ١٢

بين ان يكون مختصا وانما هو ان كان العام فظنا والخاص فلفظا
فاما ان يكون الخاص فلفظا وانما هو ان كان العام فلفظا والخاص فلفظا
على الثاني فلا يجوز بل يكون مردودا فتشدد الخاص مع حمل الخاص
بين ان يكون مختصا وبين ان يكون فاما مقولا وبين ان يكون فاما مقولا

على الثاني فلا يجوز بل يكون مردوداً فلهذا ورد الخامس مع حمل الثاني
 بغيره ^{والجواب} مع بعض بعض من الأئمة

مردوداً فكيف يقدم والحال هذه على العام فجوابه ان احتمال الفسخ
معلق على ورود الخامس بعد حصول وقت العمل واحتمال الفسخ مطلق

فمع جمل الحال لا يعلم حصول الشبهة والأصل يقتضي عدمه إلى أن يرد
على جوده دليل والشبهة عند عدم شرطه فلا يصلح احتمال الشبهة

ح. لمعارضته احتمال التخصيص لا يقال هذا معارض مثله فيقول
ان احتمال التخصيص شرط بغيره. والخاص قبل حصوله وقت العلم.

الذي غير معلوم حيث يجهل الحال فنتك في نفية بالاصل -
لزم منه نفى الشرط الذي هو التخصيص كما نقول فعدم ما قاما

والمقدّر لا يَصِلُ إلى الفتح الا حيث يَتَمَعُّ الشخصُ كافِيَةً وما غير

من وقت الحاجة مو غير لازم هذا بقصه المصبر النجيب

[illegible]

دین و مملکت کے خیر و صلاح کے لئے

وہم کہ نصیبی و ازکے عا ان کہ ان نصیبی و تہہ شہرہ عا شہرہ

[illegible]

المصير في بعد علمهم بحصول الخلق
عنه في حين انهم جسد الناري لا يجمع حصول الخلق
فليس يقول لاجل انهم جسد الناري ليس يفسد شرط
بوجوده كما في حصوله ودف لغيره فاف
ادورده على انهم في زمان هذا الجواب عدل في
الجواب المذكور ولا يفسد له لا يفسد في فسخه
براج جواب آخر

[illegible]

٢٢٨

لا يدل على خلاف دليل الاشتراط انما هو في العدد والعدد لا يبين
البيان من اجل الحال لا يعلم حصول المنفعة فيجب الحكم بالتخصيص وليس لنا
تسوية الاختلاف في الاشكال يخص اذا كان العام قطعيا الخاص

فخص الوصف بما دعا عدم الصوخالص عن هذا النوع
 فلا وجه لتجمل التوقف في تقديره الخاص بقول مطلق لردده بن
 ما ذكر من الأثر بل يستفي هذه الصور من اليمين يتولى الكمال
 علاج في الباقي لعل هذا المعنى في مضمون القائل واضرب

لبناء عن ناديه الاعرف في كل ما يراه هذا وينبغي ان يعلم ان
 في هذا الاشكال على تقدير بثوثة عند صاحبنا سهل اذا انظرنا
 من اجل الخارج لا يكون الا في الاجنبا واحتمال الفخ انما ينص
 في ثبوتها وهو قبل عدم كالا يخفى قال المرحون عند ذكر

خال جهل التاريخ وارتفاع العلم بتقديم احكامها وانجز هذا
 يلوي بهو الكتابان تاريخ نزيل ايات القرآن مضبوط محصور
 خلافيه وانما يصح تقديره في اجبا الاحاد كلها التي رعا
 من فيها هذا ولا ينبغي العمل باخبار الاحاد عند سقط عنه
 فتهذه السلسلة فان تكلم فيها ضل طريقا القصر والقدرة
 الذي يفتي بقوسنا اذ فرضنا ذلك الموضع عن البناء

الرجوع

والرجوع الى ما يدل عليه الدليل من اجل احدهما انه في كلامه ما
في نفسه من التوضيح منها هو من بين فان الفقه في القلبي
ووجهه بعد ملاحظة البناء على مدلولهم هناك تلذذ الحاشية
بين ان يكون مختصا او مضمونا ولا يخرج لاحدهما فيخص

المطلب الرابع في المطلق والمقيد الى البين اصل

المطلوب هو ما دل على شائع في حصة بمعنى كون حصة محتملة
لخصر كبر في ما يتدرج تحت المشرى والمقيد خلافه فهو

بدل على شائع في حصة فمطلوب المقيد على في اخر وهو ما اخرج
من شائع مثل رقبه مومنة فانها وان كانت تابعة لغيرها

المؤمنات لكنها اخرجت من الشائع بوجه ما مرحت كانشاء

بين المؤمنة وغير المؤمنة فان ذلك لا ينافي مع عدم المؤمنة
فهو مطلق من غير الاصطلاح الشائع في المقيد بل لا خلاف

الثاني اذا عرفت هذا فاعلم ان هذا ورد ومثله ما ان يختلف

حكمها انما هو ما شاعرا لهما شيئا عالما لا يحل انما على الا

يوجه من الوجوه انما فاسمه كان الخطابان المتضمنان لهما من جنس

واحد ان كانا امرنا ونهينا لا كان يكون احدهما امر والاخر
نهيا وسواء كانا امرين او نهيين او امرا ونهيا فاسمهما امر
وهنا وسواء كانا امرين او نهيين او امرا ونهيا فاسمهما امر

فما عوقب فيه ونقول لا نملك فيه كافر فانه يفيد المطلق في الكفر
وان كان الظاهر الملك تخلف في الوصف الاعاوي الملك انا
انما يخلف نحو اكرم هاشميا اكرم هاشميا عار فارجح فاما ان نجد
موجها او يخلف ان نجد فاما ان يكونا مثبتين او منفيين
اقام ثلث الاول ان نجد موجها مثبتين مثل ان ظاهر
فما عوقب فيه ان ظاهر فاعقوب فيه مؤنثه في المطلق على
للقيد باعنا فله في بكونه مفيدا فاللحاق لا يتحاله
نقد عليه فانه عنة وقبل نفي له ان نأخر المقيد فيهما مقاما
فما عوقب فيه ان ظاهر فاعقوب فيه مؤنثه في المطلق على
للقيد باعنا فله في بكونه مفيدا فاللحاق لا يتحاله
نقد عليه فانه عنة وقبل نفي له ان نأخر المقيد فيهما مقاما
فما عوقب فيه ان ظاهر فاعقوب فيه مؤنثه في المطلق على
للقيد باعنا فله في بكونه مفيدا فاللحاق لا يتحاله
نقد عليه فانه عنة وقبل نفي له ان نأخر المقيد فيهما مقاما

قول
 وندیدیم
 بصورتی که
 استعمل می
 و حسن و حرمت
 او را بر هر فرضی که
 و حصول آیتان که هر چند
 در این کتاب است که هر
 و کتاب هر چه در آن
 و این که در این کتاب
 و این که در این کتاب
 و این که در این کتاب

ان من التقييد والبرج والتقييد كالحجر
والله اعلم بالصواب

لا يخلو على المقنع بعد المقضيه وذهب كثير من خالفنا الرابع
ان يخل عليه قياسا مع وجوب شرطيه وانقل عن بعضهم العمل عليه
مطلقا وكلاهما باطل لا سيما الاخير اصل العمل هو المنفع
ولا بد ان يكون فعلا ولفظا مفردا ومركبا اما الفعل فحيث لا
يقتضي مفعولا يدل على جهة وقوعه ما اللفظ المنفرد فكل منكر
والنكران لا ينافي مع اللفظ المنفرد فانه لا ينافي مع
بين معانيه اما بالاصالة كالعين والفرد واما بالاعلال كالحضار
للتدوين الفاعل والمفعول اذ لو لا الاعلال كان غير بكرة الالف
والفعل للفعلة فيصير الاحوال اما اللفظ المركب فقولهم ثم اوتيتهم
الذي ينفذ عنه التكليف ليرد به من الزوج والولي كافي في دفع
حيث يقدم من الموضوع لكل واحد منهما نحو قوله يد اعنه
ليرد به من زيد غير ذلك من الخصوص مجهول نحو قوله ثم ارجل لكم
في رداء ذلك ان يتبعوا اياما مالاكم محضين فان قيل هل لا
مع الجمل بوجوب الجبال فياخذ قولهم اختلفت لكم قيمة الاقسام
الاما تبلى عليكم اذ عرف منها ضمه ما واولا في قوله

وجاءه من العامة الى ان اية السهنة وهو قوله تنهوا عن الفساد
فانقطعوا ايديهم بما جعله باعينا اليك فمل ما عينا القطع وهو الاكثر
على خلاف ذلك هو الاظهر لنا ان المتبادر من لفظ اليك هو الاطلاق
موجلة العضو الى المكسب فيكون حقيقة فينه ظاهر محال الاستعمال
فلا مجال ابتداء ايمن من لفظ القطع بانه الشيء عما كان قبله فهو
ظاهر فيه فان الاجمال اصح السيدان اليك يدفع على العضو كما على
ابا صنة ان كان لهما اسمان فمقتولون عوصت بيك في ما لا
الاشاج الى الزهد في الموضع الى المكسب اعطيتك كذا بيك وانما
بانامله وكذلك كتب بيك وانما كتب باصنا وقال ليس يجري قولنا
يدعري قولنا انسان كاخنة قوم لان الانسان يقع على جملة
كل بعض منها باسم من غير ان يقع انسان على ابا صنة كما يقع اسم
على كل بعض من هذا العضو اجمع مضرب لفظ ايضا مع ذلك ان اللفظ
يطلق على الابانة وعلى المخرج كما يقال ان برج يد بالتيك قطع
فصل الاجمال الجواب عن الاول ان الاستعمال يوجد الحقيقة
والحجاز لفظ اليك ان كان مستحدا في الكل والبعض لان فانه
ما عد الجملة منه موقوف على صيغة المبرزة وذلك لانه كونه مجازا
والفرق الذي دعاه بين لفظ اليك لفظ الاشارة غير مقبول ما مشتهر

هذا هو الوجه في قوله تعالى
فانقطعوا ايديهم بما جعله
باعينا اليك فمل ما عينا القطع
وهو الاكثر من لفظ اليك
على خلاف ذلك هو الاظهر
لنا ان المتبادر من لفظ اليك
هو الاطلاق موجلة العضو
الى المكسب فيكون حقيقة فينه
ظاهر محال الاستعمال فلا
مجال ابتداء ايمن من لفظ
القطع بانه الشيء عما كان
قبله فهو ظاهر فيه فان
الاجمال اصح السيدان اليك
يدفع على العضو كما على
ابا صنة ان كان لهما اسمان
فمقتولون عوصت بيك في ما
لا الاشاج الى الزهد في
الموضع الى المكسب اعطيتك
كذا بيك وانما بانامله
وكذلك كتب بيك وانما كتب
باصنا وقال ليس يجري قولنا
يدعري قولنا انسان كاخنة
قوم لان الانسان يقع على
جملة كل بعض منها باسم من
غير ان يقع انسان على ابا
صنة كما يقع على كل بعض
من هذا العضو اجمع مضرب
لفظ ايضا مع ذلك ان اللفظ
يطلق على الابانة وعلى
المخرج كما يقال ان برج يد
بالتيك قطع فصل الاجمال
الجواب عن الاول ان
الاستعمال يوجد الحقيقة
والحجاز لفظ اليك ان كان
مستحدا في الكل والبعض لان
فانه ما عد الجملة منه موقوف
على صيغة المبرزة وذلك لانه
كونه مجازا والفرق الذي
دعاه بين لفظ اليك لفظ
الاشارة غير مقبول ما مشتهر

هذا هو الوجه في قوله تعالى
فانقطعوا ايديهم بما جعله
باعينا اليك فمل ما عينا القطع
وهو الاكثر من لفظ اليك
على خلاف ذلك هو الاظهر
لنا ان المتبادر من لفظ اليك
هو الاطلاق موجلة العضو
الى المكسب فيكون حقيقة فينه
ظاهر محال الاستعمال فلا
مجال ابتداء ايمن من لفظ
القطع بانه الشيء عما كان
قبله فهو ظاهر فيه فان
الاجمال اصح السيدان اليك
يدفع على العضو كما على
ابا صنة ان كان لهما اسمان
فمقتولون عوصت بيك في ما
لا الاشاج الى الزهد في
الموضع الى المكسب اعطيتك
كذا بيك وانما بانامله
وكذلك كتب بيك وانما كتب
باصنا وقال ليس يجري قولنا
يدعري قولنا انسان كاخنة
قوم لان الانسان يقع على
جملة كل بعض منها باسم من
غير ان يقع انسان على ابا
صنة كما يقع على كل بعض
من هذا العضو اجمع مضرب
لفظ ايضا مع ذلك ان اللفظ
يطلق على الابانة وعلى
المخرج كما يقال ان برج يد
بالتيك قطع فصل الاجمال
الجواب عن الاول ان
الاستعمال يوجد الحقيقة
والحجاز لفظ اليك ان كان
مستحدا في الكل والبعض لان
فانه ما عد الجملة منه موقوف
على صيغة المبرزة وذلك لانه
كونه مجازا والفرق الذي
دعاه بين لفظ اليك لفظ
الاشارة غير مقبول ما مشتهر

في بناء الجملة عند الاطلاق وتوقف ما سواه على الفريضة وكان
 استعمال اليك لا يعارض متافادونا لانها فان ذلك مجزئة
 بقضية لا مجال لا بد من كونه ظاهري في الكل بحيث لا يسبق حله
 محض في الفهم والواقع خلافه عن الاخير مثله ما فاقد بيننا
 ان القطع ظاهري لا بانه الثانية عد جاع في محل محموله
 لاصولها لا يطهر لاصولها لا بفاعحة الكتاب لا سيما ان لم يثبت
 التصديق في الليل لا تكاح لا يولي مما ينبغي في الفعل ظاهري مطلقا
 وقبل ان كان الفعل المنفي شرعا كما في الاشئلة المذكورة ولو ثاب
 ذاك لم يحدث لا مجال لان كان لغويا اكثر من حكم واحد في محل
 والنفي لا مجال مطلقا وفاقا لا اكثر لنا ان يثبت كونه حقيقيا
 في الصحيح من هذا الاصال كان معنا لاصولها بوجه لا سيما صحها
 للمعنى ممكن باعتبارها فوق الشرط والخبر وقد خبر الشارع في غير
 الارادة فلا مجال وان لم يثبت له حقيقة شرعية كما هو الظاهر
 وقد مر ان ثبته حقيقيا عرفية وهو ان مثله بقصد منه نفى الغائض
 والحدود نحو لا علم الا ما نفع ولا كلام الا ما اعدا ولا طاعة الا الله
 معينا ايضا لا مجال له لو فرض ان نفاؤه ايضا فالظاهر ان العمل على
 التصديق دون الكمال لان ما لا يصح كالعنفى هذا الحد ولا خلاف ولا بكل

في بناء الجملة عند الاطلاق وتوقف ما سواه على الفريضة وكان
 استعمال اليك لا يعارض متافادونا لانها فان ذلك مجزئة
 بقضية لا مجال لا بد من كونه ظاهري في الكل بحيث لا يسبق حله
 محض في الفهم والواقع خلافه عن الاخير مثله ما فاقد بيننا
 ان القطع ظاهري لا بانه الثانية عد جاع في محل محموله
 لاصولها لا يطهر لاصولها لا بفاعحة الكتاب لا سيما ان لم يثبت
 التصديق في الليل لا تكاح لا يولي مما ينبغي في الفعل ظاهري مطلقا
 وقبل ان كان الفعل المنفي شرعا كما في الاشئلة المذكورة ولو ثاب
 ذاك لم يحدث لا مجال لان كان لغويا اكثر من حكم واحد في محل
 والنفي لا مجال مطلقا وفاقا لا اكثر لنا ان يثبت كونه حقيقيا
 في الصحيح من هذا الاصال كان معنا لاصولها بوجه لا سيما صحها
 للمعنى ممكن باعتبارها فوق الشرط والخبر وقد خبر الشارع في غير
 الارادة فلا مجال وان لم يثبت له حقيقة شرعية كما هو الظاهر
 وقد مر ان ثبته حقيقيا عرفية وهو ان مثله بقصد منه نفى الغائض
 والحدود نحو لا علم الا ما نفع ولا كلام الا ما اعدا ولا طاعة الا الله
 معينا ايضا لا مجال له لو فرض ان نفاؤه ايضا فالظاهر ان العمل على
 التصديق دون الكمال لان ما لا يصح كالعنفى هذا الحد ولا خلاف ولا بكل

في بناء الجملة عند الاطلاق وتوقف ما سواه على الفريضة وكان
 استعمال اليك لا يعارض متافادونا لانها فان ذلك مجزئة
 بقضية لا مجال لا بد من كونه ظاهري في الكل بحيث لا يسبق حله
 محض في الفهم والواقع خلافه عن الاخير مثله ما فاقد بيننا
 ان القطع ظاهري لا بانه الثانية عد جاع في محل محموله
 لاصولها لا يطهر لاصولها لا بفاعحة الكتاب لا سيما ان لم يثبت
 التصديق في الليل لا تكاح لا يولي مما ينبغي في الفعل ظاهري مطلقا
 وقبل ان كان الفعل المنفي شرعا كما في الاشئلة المذكورة ولو ثاب
 ذاك لم يحدث لا مجال لان كان لغويا اكثر من حكم واحد في محل
 والنفي لا مجال مطلقا وفاقا لا اكثر لنا ان يثبت كونه حقيقيا
 في الصحيح من هذا الاصال كان معنا لاصولها بوجه لا سيما صحها
 للمعنى ممكن باعتبارها فوق الشرط والخبر وقد خبر الشارع في غير
 الارادة فلا مجال وان لم يثبت له حقيقة شرعية كما هو الظاهر
 وقد مر ان ثبته حقيقيا عرفية وهو ان مثله بقصد منه نفى الغائض
 والحدود نحو لا علم الا ما نفع ولا كلام الا ما اعدا ولا طاعة الا الله
 معينا ايضا لا مجال له لو فرض ان نفاؤه ايضا فالظاهر ان العمل على
 التصديق دون الكمال لان ما لا يصح كالعنفى هذا الحد ولا خلاف ولا بكل

[illegible]

كلام العرب علم ان اردم في شله جت بطلونه انما هو حجر الفل
القصص من ذلك كالاكله الماكول الشرب في المشروب اللبنة
اللبوس الوطن الموطو فاذيل حرم عليكم الخ خبز ياء الخمر
الموزة الامتاف فهم من ذلك ما بقا الى الفهم عرفه ففتح الله
افلا اجمال الحج المخالفان بحجر العين غير معقول فلا بد من اجزاء
ضلي عنه متعلقا له والا ضل الكثرة ولا يمكن احصاء الجمع لا بعد
للخبر به فقد ما فاعنا اضا البعض لا دليل على حصوله
شي منها فلا نشه على البعض المراد غير واضحة وهو معني الاجال
والجواب المنع من عدم وضوح الدلالة على ذلك البعض لما عرفت
من دلالة العرف على ارادة المقصود من مثله اصل الدين
يقص الجمل فهو متبع للدلالة سواء كان بنفسه مثله الله بكل شئ
عليه او بواسطة الغير يسبق ذلك الغير ميثاقا ويقسم كالجمل الى
ما يكون قولا مفردا او مركبا والى ما يكون فعلا على الاصح لبعض الناس
خلافه الفعل ضعيف لا يعاين بالقول من الله شيا من الرسول
صلى الله عليه واله وهو كثر كقوله ثم صغره فافق لوفا الى اخره
الا انه فانه يشا القول سبحانه ان الله فامر كره ان قد تجوز بقره في
اظهر الوجهين وكقوله فما سقت السماء العشر فانه يشا العشر

المقصود من ذلك كالاكله الماكول الشرب في المشروب اللبنة
اللبوس الوطن الموطو فاذيل حرم عليكم الخ خبز ياء الخمر
الموزة الامتاف فهم من ذلك ما بقا الى الفهم عرفه ففتح الله
افلا اجمال الحج المخالفان بحجر العين غير معقول فلا بد من اجزاء
ضلي عنه متعلقا له والا ضل الكثرة ولا يمكن احصاء الجمع لا بعد
للخبر به فقد ما فاعنا اضا البعض لا دليل على حصوله
شي منها فلا نشه على البعض المراد غير واضحة وهو معني الاجال
والجواب المنع من عدم وضوح الدلالة على ذلك البعض لما عرفت
من دلالة العرف على ارادة المقصود من مثله اصل الدين
يقص الجمل فهو متبع للدلالة سواء كان بنفسه مثله الله بكل شئ
عليه او بواسطة الغير يسبق ذلك الغير ميثاقا ويقسم كالجمل الى
ما يكون قولا مفردا او مركبا والى ما يكون فعلا على الاصح لبعض الناس
خلافه الفعل ضعيف لا يعاين بالقول من الله شيا من الرسول
صلى الله عليه واله وهو كثر كقوله ثم صغره فافق لوفا الى اخره
الا انه فانه يشا القول سبحانه ان الله فامر كره ان قد تجوز بقره في
اظهر الوجهين وكقوله فما سقت السماء العشر فانه يشا العشر

الوجهين وكقوله فما سقت السماء العشر فانه يشا العشر
الوجهين وكقوله فما سقت السماء العشر فانه يشا العشر
الوجهين وكقوله فما سقت السماء العشر فانه يشا العشر

هذا الحكم سيقع وقا ناهي الحق لا يكاد يظهر بينه وبين قول السيد له في اصل البحث ناهي ذكره في شأن الاحتجاج ان الاجماع من لكل واقع على التمسك بحسن تأخيرها من قبل المأمورية التي هي التي يقع فيه عن وقتها

وعدا الحكم سيقع وقا ناهي الحق لا يكاد يظهر بينه وبين قول السيد له في اصل البحث ناهي ذكره في شأن الاحتجاج ان الاجماع من لكل واقع على التمسك بحسن تأخيرها من قبل المأمورية التي هي التي يقع فيه عن وقتها

وان كان اجماعا بالخطاب المبرر بعد هذا من رغبة العلامة في قول السيد وهو اصله للثبات على جواب الثمران في النسخ به مع ما فيه من العدا الى الفناء وهو المعروف بينه وبين اجماعنا في تأخير النسخ حتى انه في مباحث النسخ على شرط من غير توقف لا استكمال الاجماع كغيرها للفرق بين النصيبين النسخ وما هو مظاهرهما السيد من خصصه من جواز التأخير العام وعكسه المراد من البيان هو التفصيل او غير ميث بعد ان وجهين في الحال فذلك القول اذ عزم النسخ لكل الاله ظاهر يد منه خلافة وكفى بالاجماع ان يذوق بان كلام السيد الاحتجاج يعز عن الموافقة في كلا الوجهين ويستراه وكان العلامة لم يربط الحق في النظر لا لتبين له الحال هذا الذي يعقوب في قول الاول لما انا لا نشقوا ما من التأخير في ما يتجمل النسخ من فتح الخطاب مع على استنبطها وسين ضعفا

يمنع عند العقل فرض مصلحة منه بحسن اجملها كمن الملكند ووطير نفسه على الفعل الى وقت الحاجة فان العزم ما يلحقه طاعة بين

هذا الحكم سيقع وقا ناهي الحق لا يكاد يظهر بينه وبين قول السيد له في اصل البحث ناهي ذكره في شأن الاحتجاج ان الاجماع من لكل واقع على التمسك بحسن تأخيرها من قبل المأمورية التي هي التي يقع فيه عن وقتها

هذا الحكم سيقع وقا ناهي الحق لا يكاد يظهر بينه وبين قول السيد له في اصل البحث ناهي ذكره في شأن الاحتجاج ان الاجماع من لكل واقع على التمسك بحسن تأخيرها من قبل المأمورية التي هي التي يقع فيه عن وقتها

هذا الحكم سيقع وقا ناهي الحق لا يكاد يظهر بينه وبين قول السيد له في اصل البحث ناهي ذكره في شأن الاحتجاج ان الاجماع من لكل واقع على التمسك بحسن تأخيرها من قبل المأمورية التي هي التي يقع فيه عن وقتها

الوثاب

الثواب عليها وفيه مع ذلك تسهيل للفعل لما هو موجه للماضين على ١٤٩
 عجزوا تاخيرنا المجل انه لو تجاوزنا خطاب العرش فبما انهم من غير ان
 يبين له في حال الجامع كون السامع لا يعرف المراد منها والجواب
 منع الملازمة وابداء الفرق بان الفرق لا يجرى عنهم من الترخيصة شيئا بخلاف
 الخطاب للفظ المجل فانه يعلم ان المراد احد مدلولاته فطبع و
 العرش على الفعل والترك اذ بين له وما حجتهم على منع تاخيرنا
 غير المجل ايتم فاعلم حجت الفصل وكذا الجواب اجماع المترجمين
 على جواز تاخيرنا المجل بخلاف ذكرناه وهو انه لا يمنع ان يترجم
 مصلحه دينية بحسن لابلها قال وليس لهم ان يقولوا به بجه
 بفتح وهو الخطا بما لا يفهم الخطاب معناه فان هذه الدعوى مشتهرة
 صحيحة لا نعلم ضرورة بحسن الملك ان يدعو بعض عائلته فيلزم
 واثبات البلد الغلات في عولك على كفايتك فخرج اليه عدا وفي وقت
 بعينه فاكتسب تلك تذكرة بتفصيل ما تعلمه واثباته ونمذره واسلم اليك
 عند قوديعك وانفذها اليك عند استقرارك في عدا ايضا
 فتاخير العلم بتفصيل صفات الفعل ليس اكثر من تاخير قيد الملقف
 على الفعل لا خلافة في انه لا يجب ان يكون في حال الخطاب باردا
 على ما روجوه التمكن فكل ذلك العلم بصفة الفعل هذا المختصر

في جواب ما قيل من ان
 الخطاب لا يجرى عنهم من
 الترخيصة شيئا بخلاف
 الجواب منع الملازمة

في جواب ما قيل من ان
 الخطاب لا يجرى عنهم من
 الترخيصة شيئا بخلاف
 الجواب منع الملازمة

في الاجتهاد الثاني من مذهب وهو جدي واضح لا تراخ فيه اجتهاد
على الثاني اعني منع تأخيرها العام المحصور بوجوه تلك الاول والثاني

لفظ موضوع حقيقة ولا يجوز ان يخاطب الحكيم بلفظ له حقيقة وهو

في حج ذلك العلة في فحاشة خطاب يد به غير ما وضع له من غير الالة

قال والذي يدعى على ذلك انه لا يخفى ان يقول الحكيم منا غير اضلك

وهو يريد التهديد بالعدم ولا اقلل زيدا وهو يريد اضربه بالضرب

التدبير الذي جرت العادة ان يعمي ملا مجازا ولا ان يقولوا ان

وهو يرد رجالاً بيده من غير دلالة تلك على ذلك لهذا المعنى

حقیقت میں یہ کہ اگرچہ اس حقیقت کے خلاف دلائل و بھاری ہجارت ہیں

دعاؤں اور نیکو اعمال سے اللہ تعالیٰ ہمیں مدد فرمائے۔ آمین

الامامہ حقہ ذوالعقل عامضہ الاموالہ ان ذلک

خذ من أمه المصدوق وأراد من قد رخصه فلم يرد به إلا ما للفقهاء

حقيقة وضعه وكذلك اذا قال لعنك شي فاما استعمال اللفظ

الموضوع في اللغة الاجال فيما وضعوه وليس كاستعمال اللفظ

لعمري هو بهذا الخصوص لأنه أراد باللفظ ما لم يوضع له ولم يذكر

دليل الثاني ان جواز التاخير يقتضي ان يكون المخاطب قد دل على التثنية

وَمِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ مَنْ لَا يَكُونُ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ

مجلس العلماء
العام

[illegible]

وہابیہ کی طرف سے

[illegible]

بجمله عامه لان لفظ العموم مجرد بفضي الاستغناء فانما
به مطلق لا يخرج من ان يكون دل بر على الخصوص ذلك كونه بفضي كونه
بما لا دلالة فيه ان يكون قد دل على العموم قد دل على خلافه ردا
مراد الخصم فكيف يدل عليه بلفظ العموم فان قيل انما يشك كونه
دالا عند الحاجة الى الفعل قلنا خضونا الحاجة ليس بضرورة في ذلك
اللفظ فان دل المقتضى على العمومية فانما يدل على مرجح اليه لان
قارن قبل ذلك الحاجة على ان وقت الحاجة انما يعتبر في القول الذي
يفضيه كلفنا فانما لا ينعقد بالتكليف من الاخبار ووجه
الكل ان يجب ان ياتي بها الجواز فيه عن وقت خطاب الغير
مرسب قبل الاوقات هذا يودي الى سقوط الاستدلال الكلي
القاتل ان الخطاب ضد الافادة ومن جهة لفظ العموم مجرد
ان يكون مخصوصا يبين له في المستقبل لا يستبعد هذا الحالة
شيئا ويكون وجوده كعدمه فان قيل يعتقد عموم بشر فان لم ينعقد
ما القرين بين قولين يقول يجب بلفظ العموم
دليل في المستقبل على ذلك لا اعتقاد العموم شرط ولذلك اعتقاد
الخصوص وليس بعد هذا الا ان يقال يعتقد انه على احد الامرين اما
بالعموم والخصوص فينظر في الحاجة فانما ان يترك على انه يعتقد

الوجه ان الاستغناء
بجمله عامه لان لفظ
العموم مجرد بفضي
الاستغناء فانما به
مطلق لا يخرج من ان
يكون دل بر على
الخصوص ذلك كونه
بفضي كونه بما لا
دلالة فيه ان يكون
قد دل على العموم
قد دل على خلافه
ردا مراد الخصم
فكيف يدل عليه
بلفظ العموم فان
قيل انما يشك كونه
دالا عند الحاجة
الى الفعل قلنا
خضونا الحاجة ليس
بضرورة في ذلك
اللفظ فان دل
المقتضى على
العمومية فانما
يدل على مرجح اليه
لان قارن قبل
ذلك الحاجة على
ان وقت الحاجة
انما يعتبر في
القول الذي
يفضيه كلفنا
فانما لا ينعقد
بالتكليف من
الاجزاء ووجه
الكل ان يجب
ان ياتي بها
الجواز فيه
عن وقت خطاب
الغير مرسب
قبل الاوقات
هذا يودي الى
سقوط الاستدلال
الكلي القاتل
ان الخطاب
ضد الافادة
ومن جهة لفظ
العموم مجرد
ان يكون
مخصوصا يبين
له في المستقبل
لا يستبعد هذا
الحالة شيئا
ويكون وجوده
كعدمه فان قيل
يعتقد عموم
بشر فان لم
ينعقد ما القرين
بين قولين
يقول يجب بلفظ
العموم دليل
في المستقبل
على ذلك لا
اعتقاد العموم
شرط ولذلك
اعتقاد
الخصوص وليس
بعد هذا الا
ان يقال يعتقد
انه على احد
الامرين اما
بالعموم
والخصوص
فينظر في
الحاجة فانما
ان يترك على
انه يعتقد

بجمله عامه لان لفظ
العموم مجرد بفضي
الاستغناء فانما به
مطلق لا يخرج من ان
يكون دل بر على
الخصوص ذلك كونه
بفضي كونه بما لا
دلالة فيه ان يكون
قد دل على العموم
قد دل على خلافه
ردا مراد الخصم
فكيف يدل عليه
بلفظ العموم فان
قيل انما يشك كونه
دالا عند الحاجة
الى الفعل قلنا
خضونا الحاجة ليس
بضرورة في ذلك
اللفظ فان دل
المقتضى على
العمومية فانما
يدل على مرجح اليه
لان قارن قبل
ذلك الحاجة على
ان وقت الحاجة
انما يعتبر في
القول الذي
يفضيه كلفنا
فانما لا ينعقد
بالتكليف من
الاجزاء ووجه
الكل ان يجب
ان ياتي بها
الجواز فيه
عن وقت خطاب
الغير مرسب
قبل الاوقات
هذا يودي الى
سقوط الاستدلال
الكلي القاتل
ان الخطاب
ضد الافادة
ومن جهة لفظ
العموم مجرد
ان يكون
مخصوصا يبين
له في المستقبل
لا يستبعد هذا
الحالة شيئا
ويكون وجوده
كعدمه فان قيل
يعتقد عموم
بشر فان لم
ينعقد ما القرين
بين قولين
يقول يجب بلفظ
العموم دليل
في المستقبل
على ذلك لا
اعتقاد العموم
شرط ولذلك
اعتقاد
الخصوص وليس
بعد هذا الا
ان يقال يعتقد
انه على احد
الامرين اما
بالعموم
والخصوص
فينظر في
الحاجة فانما
ان يترك على
انه يعتقد

هذا هو الوجه الثاني في رد
المراد من ذلك ان اللفظ
لا يكون له معنى في نفسه
بل هو متعلق بغيره
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى

١٥٢

هذا هو الوجه الثالث في رد
المراد من ذلك ان اللفظ
لا يكون له معنى في نفسه
بل هو متعلق بغيره
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى

او يدل على التصرف على هذا هو من قول صاحب الوقت العموم
وقد انا اليه من يذهب ان لفظ العموم مستغنى بظاهره عن
الوجود هذه جملة ما اخرج به على هذه الدعوى بالاعتناء في تقريره بقلناه
بين الفاظه غالباً حفاظاً لما رآه من زيادة التقرير في الجواب اما
عن الاول فانه يقتضي المنع ولا يتغيره ان ينشأ المنع كما اشرنا
بذلك لا يكون موقفاً بغاية يقتضي ان نفاه حتى نرصد من الموقفاً
يعلم في الغاية على سبيل الجملة ويحتاج في تفصيلها الى دليل يمتحن
قوله وهو على هذا الفعل الى ان نمنعه عنكم ولا يحسن كون
لفظ المنع ظاهراً في اللفظ ولا استمراره بعد فرض نمنعه يعلم ان
المراد بخلاف ذلك الظاهر قد استعمل اللفظ الذي هو حقيقة
غير تلك الحقيقة من غير دلالة في حال الخطاب على المراد من هنا
الجماع بعض اصحاب هذا القول الى طرق المنع في المنع ايضا كما حكينا
عن العلامة فواجب ان يبينه الاجماع في المنع فاما هذا الحد
لكن السند ادعى الاجماع على خلاف هذه المقالة كما مر من اليد
في جملة وجه الرد على من منع تأخير بيان الجمل فقال قد اجمعنا
على انه لا يحسن من تأخير بيان هذا الفعل لما هو به والوقت الذي
فيه من ف الخطاب ان كان هذا بالخطاب ان كان هذا بالخطاب

هذا هو الوجه الرابع في رد
المراد من ذلك ان اللفظ
لا يكون له معنى في نفسه
بل هو متعلق بغيره
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى

هذا هو الوجه الخامس في رد
المراد من ذلك ان اللفظ
لا يكون له معنى في نفسه
بل هو متعلق بغيره
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى
فان اللفظ لا يكون له معنى

ولاد بذلك غاية معينة فالانتهاء اليها من غير تجاوز لها من حيث
 الخطاب هو من فوائد ذلك الخطاب وهذا هو المقصود من ان
 يجوز ان يخرج من الجمل ان يخرج ذلك عند احد مجرى خطاب العرب
 بالجزية وان قالوا ليس يجب ان يبين في حال الخطاب كل مراد
 قلنا اصبه قبل في الخطاب الجمل مثل ذلك فان قالوا لا حاجة في
 بيان الملايين بفعله وانما يحتاج في هذه الحالة الى بيان صدر
 ما يجب بفعله قلنا هذا من كل ما تضمنه من عليه تفصيله
 فانه البيان لانكم توجبون البيان لتخرج الى الخطاب لا
 الى ازاخه على المكلف في الفعل فان كنتم ما تضمنه من ازاخه
 لا مرجع الى العلة والتفكير في الفعل ما تضمنه من ان يكون المكلف
 في حال الخطاب غير قادر ولا متمكن بالالات ذلك ما بلغ في دفع
 التفكير من قصد العلم بصفة الفعل ان كان متناعدا لا مرجع
 الى وجوب حسن الخطاب ان الخطاب لا بد ان يكون له طرف الى
 العلم بجميع خواصه فهذا يقتضي هذه الفعل غاية لانها جملة
 المراد وقد اخرجنا من الجمل لانه يدعي انه يشهد الخطاب
 الجمل بعض فوائده دون بعض فارجعه مثله ما يرجع الى ازاخه
 العلة نقص منكم لهذا الاعتبار كله هذا غاية ما فيها ازاخه

في قوله لا حاجة في بيان الملايين بفعله وانما يحتاج في هذه الحالة الى بيان صدر ما يجب بفعله قلنا هذا من كل ما تضمنه من عليه تفصيله فانه البيان لانكم توجبون البيان لتخرج الى الخطاب لا الى ازاخه على المكلف في الفعل فان كنتم ما تضمنه من ازاخه لا مرجع الى العلة والتفكير في الفعل ما تضمنه من ان يكون المكلف في حال الخطاب غير قادر ولا متمكن بالالات ذلك ما بلغ في دفع التفكير من قصد العلم بصفة الفعل ان كان متناعدا لا مرجع الى وجوب حسن الخطاب ان الخطاب لا بد ان يكون له طرف الى العلم بجميع خواصه فهذا يقتضي هذه الفعل غاية لانها جملة المراد وقد اخرجنا من الجمل لانه يدعي انه يشهد الخطاب الجمل بعض فوائده دون بعض فارجعه مثله ما يرجع الى ازاخه العلة نقص منكم لهذا الاعتبار كله هذا غاية ما فيها ازاخه

في قوله لا حاجة في بيان الملايين بفعله وانما يحتاج في هذه الحالة الى بيان صدر ما يجب بفعله قلنا هذا من كل ما تضمنه من عليه تفصيله فانه البيان لانكم توجبون البيان لتخرج الى الخطاب لا الى ازاخه على المكلف في الفعل فان كنتم ما تضمنه من ازاخه لا مرجع الى العلة والتفكير في الفعل ما تضمنه من ان يكون المكلف في حال الخطاب غير قادر ولا متمكن بالالات ذلك ما بلغ في دفع التفكير من قصد العلم بصفة الفعل ان كان متناعدا لا مرجع الى وجوب حسن الخطاب ان الخطاب لا بد ان يكون له طرف الى العلم بجميع خواصه فهذا يقتضي هذه الفعل غاية لانها جملة المراد وقد اخرجنا من الجمل لانه يدعي انه يشهد الخطاب الجمل بعض فوائده دون بعض فارجعه مثله ما يرجع الى ازاخه العلة نقص منكم لهذا الاعتبار كله هذا غاية ما فيها ازاخه

١٥٤
 الطوطا المنقطة بتحقيق المقام له وعليه نحن نعيد عليه كلامه هنا
 وننقض استدلاله بعين ما نقض به دلائل خصمه غير محتاجين إلى
 ثبوتية التفرع وان موضع الاستدلال على زارها لا يتكاد يتحقق على المثال
 طرف غير فارسيها بحيث ننظم مع محل التفرع وأما ثانياً فما
 ونحفظه أنه لا ينبغي افتقار استعمال اللفظ في معنى الموضوع له
 القرينة عن وقت الحاجة وأما ثانياً فما نحن عاين وقت التكلم في وقت
 فلم يتقل على النفع منه من هذا الوضع دليل لما يتجمل من استعمال
 الاغراء بالجهل فيكون فيها عقلاً مدفوعاً بأن الاغراء إنما
 حيث ينشأ احتمال التهور واستفاهة وما قبل وقت الحاجة وهو
 على موضع التاخير وقد فرضنا عقد وقولم الأصل في الكلام
 الحقيقة ومعنا أن اللفظ مع قوت وقت القرينة وعجزه عنها
 محل على الحقيقة لا مطلقاً يدل على هذا أنه لا نزاع في جواز تأخير
 القرينة عود وقت اللفظ بالماز بحيث لا يخرج الكلام عن كونه و
 عرفاً ومنه تعقيب محل المتقدمة المتعاطفة بالاستثناء ونحو ذلك
 التكلم القرينة على ارادة العود إلى الكل كما مر بحقيقة ولو كان
 النطق باللفظ يقتضي كونه إلى الحقيقة لم يخرج ذلك كاستعمال
 الحد الذي يفرضه موضع النزاع أعني الاغراء بالجهل كما قلنا

مکتبہ دارالکرامت دہلی دہلی دارالکرامت دہلی

هذا هو الحق الذي لا ينفك عنه
 في كل وقت وفي كل مكان
 بغير شك ولا ريب

انما يتم بعد حكموا يجوز انماع العام المخصوص با دلة العقل وان لم يعلم
 الشائع مع ان العقل يدل على تخصيصه لم يفلو في ذلك خلافا
 عن احد جز اكثر المحققين كالسيد الخفص والعلامة وغيرهم من محققي
 العامة انماع العام المخصوص بالدليل التام من دون انماع المخصص
 ان ما ذكر من التوجيه للمنع هنا لولم لا يقتضي المنع هناك ايضا لان
 للعام مجرد عن القرينة حيث يد بجملة على الحقيقة كاطن وليست
 فيكون اغراء بالجمال ان اجابوا بان لا يجوز الحمل على الحقيقة الابد
 التفصيل المخصص الذي هو قرينة الجوز وبعد من جواهر الابد
 يشر عليها فيحكم حيث بدقتضاها قلنا في موضع النزاع انه لا يجوز
 الحمل على شيء حتى يضر وقت الحاجة وعند ذلك توجد القرينة بطلان
 المكلف عليها ويعمل بما يقتضيه العرف السيد انه تكلم على ان
 من تأخيرنا الجمال مثل هذا ولست بمرور ونظيره عليه حيث
 قال من قوى ما يلزمون ان يقال لم اذا جوز ان مخاطب الجمال
 ويكون بيا من في الاصول ويكلف مخاطب الرجوع الى الاصول
 ليعرف المراد الذي يجب ان يعتقد هذا الخاطب ان يعرف من
 الاصول المرافان قالوا يتوقف عن اعتقاد التفصيل ويعتقد في
 الجملة ثم غش على ما يبين له قلنا اي فرق بين هذا القول وبين قول

هذا هو الحق الذي لا ينفك عنه
 في كل وقت وفي كل مكان
 بغير شك ولا ريب

هذا هو الحق الذي لا ينفك عنه
 في كل وقت وفي كل مكان
 بغير شك ولا ريب

هذا هو الحق الذي لا ينفك عنه
 في كل وقت وفي كل مكان
 بغير شك ولا ريب

من جواز البيان فاذ قالوا الفرق بينهما اننا اخطبنا في الاصول
 بينا هو ممكن من الرجوع اليها ومعرفة المراد فكذلك اننا اخطبنا
 فان لم يكن ممكننا اذا كان البيان في الاصول فلا بد من ان
 يرجع فيها اليها ليعلم المراد وهو في هذا الزمان قصير وطويل
 مكلفا بالفعل ما هو معتقدا وجوبه والعرض على دائره على طرف
 الجملة من غير تمكن من معرفة المراد دائما حتى ان يعرف المراد بعد هذا
 الزمان قد عدا الامر الى انه غائب لا يمكن في الحال من معرفة
 المراد به وهذا هو قول من جوز تاخير البيان ولا فرق في هذا الحكم
 بين طولي الزمان وخصيصة ان قالوا هذا الزمان الذي اشرنا
 اليه لا يمكن فيه معرفة المراد بغير مجرى ما ان مهلة النظر الذي
 لا يمكن وقوع المعرفة فيه قلنا الامر كذلك لان زمان مهلة النظر
 لا بد منه لا يمكن ان يقع المعرفة الكسبية في خصوصته ليس كذلك
 كالتاخير في الرجوع الى الاصول لانه قد عدا على ان يقترن اليها
 الى الخطا فلا يحتاج الى انما الرجوع الى اطل الاصول هذا كما امر لست
 شعركم فقل عن مدد مثل ذلك عليه فيقال له اذا جاز
 اسمع العام المخصوص دون اسماع مخصصه لك ان يكون موجود
 في الاصول والمخاطب مكلفا بالرجوع اليها في الذي يجب عليه

بإحتمال ورض التجو: ففعل اللفظ على حقيقة أن لم يكن: ١٥٩

والأصل المجازي بعد في هذا التأنيروا ثم يقولون بمثل : : مثا

الخطاب لانكم تجوزون الجوز مادام الله لم يمتعه لا بأس به ويد

فإن ينقطع لا يخفى التامع الحكم بأرادة شيء من المفوض إليه

بیشتر از آنکه این مسئله را فاجعه بدانند و آنرا بعد از فاجعه بدانند.

اللاية عندنا وعندكم انما قسمه بعد منى ما واثنا

والفقه لا ينجي الكارصل التائه ويهدد الخوف أهله من

فَأَمَّا الْخَالِيَّةُ فَهِيَ قَائِمَةٌ بِأَوَّلِهَا وَأَوَّلُهَا الْخَالِيَّةُ

مَدَنِيَّةٌ مُنْذُ الْفَتْحِ وَالْإِسْلَامِ فِيهِ ١١٠٠٠٠ نَفْسٌ

نفاذ میں ذرا وقفہ ۱۱:۱۵:۱۷ اور ۱۷:۱۸:۱۹

سَبِيلِ دِيْنِي حَقْلًا لَدَيْهِ مِنْ جَدِّكَ عَلَى رَأْسِ حَاجِبٍ

خبر في قول الله تعالى فليأخذوا حذرهم

ما يضمن تكليف على إنشاء لانه يعطيه وف...

میں نے اپنے دل سے کہا کہ میں اس کو بھلاؤں گا۔

القاجور الثالث فاضلا يكا ديجنا والى البيا لار فو

خطاب الجمل یعنی مشله فی العام از غایب از چهر شایسته

هو غير ضا ولا فيه خروج عن القول بكونه موضوعا للعمود

فصل ثانی در اجزای ثالث

لا جرمی جزوہ ہاں الماؤنہ
 وقت کا تہ دیدار کا تصور
 لا جرمی جزوہ ہاں الماؤنہ
 و عہدہ

من ان بين لان عدم وجوب ان لا
موجود في الخارج وضعه الجلب
وضع لنا بان عدم الجلب عدم
ستة كراخيل في نفا اوله
تجوز في وجوده لان ان شاء
ديس جلاس كراخيل ان

بدل سے الوجود و کثرت ان قول انتر نسخہ و
 ہفت و لو کان لاطلاق و تحقیقاً و اما و اما
 جبار یا فاع و وضع ان لاف بیان تاویس و کثرت
 و کثرت من نحو صبح لم یضرب لیس الوجود الیحد
 بعد علی

فقری و غنی

فیدان من قول محمد الشمری
الفضل من بها ونفس نوحه صمد
ابتداء من اهل الطوع واليوع
زانا من صمد اهل طاعت الفضل
خدا من صمد اهل طاعت الفضل
شبی من افراد و جمیع من افراد
سراج عالم کمال من جمیع افراد
و الذکر من طهران و طهران
و الذکر من طهران و طهران
و الذکر من طهران و طهران

[illegible][illegible]

هذا الاصل وما علمهم في دعوة الإجماع عند اجتماعهم به لثبات
القضية كاحكامه حتى حلوه عبارة عن مجزاة اتفاق الجماعة
من الامتثال والابدية عن معناه الذي جرى عليه الاصطلاح في جميع

فمنه جليل لا دليل على الحجة معذابهما استدبر عنهم التمهيد
في كبرى من ميثاقهم وأجاءوا بعد النظر في دعوى الإجماع
بالمخالفات بناوب الخلاف على وجه يمكن مجابته لدعوى الإجماع
ازدحاماً بالأدلة على ما لا يشك في كونه منتهياً

الى الاثمة عليهم السلام لا يخفى عليك ما فيه فان شبهة النهر انما
لا يرفع المناقشة التي ذكرناها العدل عن المعنى المصطلح المتعارف
الاصول من غير حاجة وبنية على ذلك هذا مع ما فيه من النقص لان
الدليل على صحة مثله كما سنذكره وما عدا الظفر بالمخالف عند عو
الاجماع فواضح حال الاثني عشر من ان يبين وفريق منه في
ثواب الخلاف فانزاه في موضع لا يكاد نشاهد الا بالناويل والجللة
فالاثنان من اننا فذكره من الامانة من اننا فذكره من الامانة

فعل هذا ما هو الله اعلم اذا عرف هذا فاعلم ان الاول الحق
اشاع الاطلاع عادة على حصول الاجماع في زماننا هذا وما
ضاهاه من غير حجة النقل اذ لا سبيل الى العلم بقول الانام كيف
كانوا في زماننا هذا وما ضاهاه من غير حجة النقل اذ لا سبيل الى العلم بقول الانام كيف

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم

١٤٣

وهو موقوف على وجه التجهيز المجهولين ليدخل في حلقته ثم يكون
قوله مستو وبين قولهم وهذا كما يقطع بانقضاء فكل إجماع يدل
في كلام الأصحاب بما تقرر من عصر الشيخ إلى زمانه هذا وليس مستند
إلى نقل متواتر لما حدث في عصرنا مع القرآن المفيد للعلم فلا بد من
بهما ذكره الشهيد في كل الشرح ولما في الآية من إجماع
المقارن لعصره هو الآية عليهم السلام وسكان العلم باقوانهم
فيكون فيه حصول الإجماع والعلم به في الآية والتمثل هذا هو
بعض على أهل الخلاف حيث قالوا لا ينافي في معرفة
الإجماع إلا في زمن الصحابة حيث كان المؤمنون قسماً بين يديهم فتم
باسم على التفسير واعتبرته لعلنا نرى ما نحتاجه بالمثل إلى
عليها جراً فطعنا ونظام اتفاق الآية عليها علماً وجدياً حصل
بالتامع وظافر الاختبا عليه ثبت بعد الاحاطة بما قررهنا من حيث
يوجد اندفاع هذا الاعتراض عن ذلك القائل لأن ما ذكره من
الوقوف على الإجماع والعلم لا يتبداه من غير جهة النقل بل من تأد
لا علم وكلام العلامة إنما يدل على حصول العلم من طريق النقل كما
به قوله آخر علماً وجدياً حصل بالتامع وظافر الاختبا الثانية
قال الشهيد في في الذكرى إذ اتفق جماعة من الأصحاب على علمهم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم

الحمد لله الذي جعل العلم نوراً يضيء في القلوب
والعلم هو نور القلب والقلب هو نور العلم

هذا هو الحق لا يخفى على من تأمل في هذه المسألة
 من غير أن يلزم من عدم الظن بالدليل هذا الكلام عندك
 ضعيف لأن العدالة انما يؤمن معها بعد الاقناع بغير ايقن بالاعتناء
 القائم في الثالثة دليله ليس النظام بما سون على الظنون الثالثة حكم فيها ايضا
 عن بعض الاصحاب ان الشهور بالجمع عليه استغنى به ان كان مراد ما
 اللقوى في الجحيم لا في كونه اجام او خجله بمثل ما قاله في الفتوى
 التي لا يعلم ما خالف بقوة الظن في جانب الشهرة سواء كان اشهادا
 في الزيادة بان يكثر تدوينها والفتوى بها وضعفت بخوما ذكرناه
 في الفتوى بان الشهرة التي تحصل معها قوة الظن هي الحاصلة مثل
 من الشيخ في الوضعية واكثر ما يوجد شهرة في كلام الاصحاب
 حذفت بعد من الشيخ في كونه عليه الذي في كتابه رعاية التي افه
 في داية الحديث مبينا وجهه هو ان اكثر الفقهاء الذين فتوا
 بعد الشيخ كانوا يفتون في الفتوى تقليدا له لكثرة اعتقاد
 فيه حسن منهم به طائفا المتأخرين وجدوا احكاما مشهورة

ع ١٤

فيلزم اجابا قطعاً وصح مع العين للبحر بعد دخول الامام في وجع
 علم العين لا يعلم ان الباقي موقوف ولا يفتى عند علم خلافه فان اجاب
 هو الواقع لا عند علم الخلاف وهل هو مخير عند عينك كما من جهة
 فقلية وعقلية النظام ذلك لان عدالتهم تمنع من الاقناع على الاقناع
 فيبر علم ولا يلزم من عدم الظن بالدليل هذا الكلام عندك
 ضعيف لان العدالة انما يؤمن معها بعد الاقناع بغير ايقن بالاعتناء
 القائم في الثالثة دليله ليس النظام بما سون على الظنون الثالثة حكم فيها ايضا
 عن بعض الاصحاب ان الشهور بالجمع عليه استغنى به ان كان مراد ما
 اللقوى في الجحيم لا في كونه اجام او خجله بمثل ما قاله في الفتوى
 التي لا يعلم ما خالف بقوة الظن في جانب الشهرة سواء كان اشهادا
 في الزيادة بان يكثر تدوينها والفتوى بها وضعفت بخوما ذكرناه
 في الفتوى بان الشهرة التي تحصل معها قوة الظن هي الحاصلة مثل
 من الشيخ في الوضعية واكثر ما يوجد شهرة في كلام الاصحاب
 حذفت بعد من الشيخ في كونه عليه الذي في كتابه رعاية التي افه
 في داية الحديث مبينا وجهه هو ان اكثر الفقهاء الذين فتوا
 بعد الشيخ كانوا يفتون في الفتوى تقليدا له لكثرة اعتقاد
 فيه حسن منهم به طائفا المتأخرين وجدوا احكاما مشهورة

قد علم الشيخ وما بعده من شهرته بين العلماء وما دروا من حجة
 الى الشيخ وان الشهور انما حصة انما بينه قال لو القدر
 ومن اطلع على هذا الذي تبينه وتحققه من غير تقليد الشيخ
 الفاضل المحقق سيد الدين محمود المحقق السيد ضي الدين
 ابن طائس جماعة قال السيد في كتابه المسمى بالبحر في معرفة
 المهج اخبرنا جده الصالح زاده بن ابفرس قدس روحه ان محمد
 ان لو سبق للامامية مفت على التحقيق بل كلمة حالته استند
 عقيب ذلك وان قد ظهر ان الذي معنى به وخاب على سبل
 حفظ من كلا العلماء المتقدمين **أصل** اذا خلف اهل
 العصر على قولين لا يقدرون بها اهل بحران حديث قول ثالث خلا
 بين اهل الخلاف ومثله الى باسئلة منها ان يقال المتزني المبدأ
 يجد بها عياضيل الوحي يمنع الرد وقبل بل يرد هاهنا من المتنا
 وهو نقادون فيهما بذكر اربعة اقوال بل يرد هاهنا اقوال ثالث
 ونهاية النكاح بالعيوب المخصوصة قبل بغيرها كلها وقيل لا
 يمنع بشئ منها الفرق وهو القول بان يرفع في البعض دون البعض
 قول ثالث ومعه مفهوم على التفصيل بان كان الثالث **سببا**
 متفقا عليه فتم والا فلا فالاول كسلة البكر لا تفتان على النما

في نسخة
 من نسخة
 من نسخة

عنه من نسخة
 من نسخة
 من نسخة

[illegible]

ایک کامیاب کتاب
جو کہ نہ تو کسی کی
اوسان اور اندام کا
شرط کی طرف توجہ دیتا ہے

قطعاً توجب العلم وجب العمل على قولها لان الامام معها قطعاً وان
 وان لو يكن مع احدهما دليل قاطع فالذي حكاه المحقق عن الشيخ الخليلي
 العمل بهما شاء وعزى الى بعض الاصحاب القول باطرح القولين و

الناس ايل من غير هاتم نقل عن الشيخ تضعيف هذا القول بان
 منه طرح قول الامام ويثبت هذا بطل ما ذكره ولان الامامية
 اختلف على قولين نكل طائفة توجب العمل بقولها ويعني من العمل
 القول الاخر فلو تميزنا الاستصحاب ما اخترنا معك طائفة كالمحقق
 ره هنا جيد والذي قيل الخيل علينا بعدد وقوت مثل كالتد
 الاشارة اليه **فان قيل** قال المحقق اختلفت الامامية على قولين
 فلهذا يجوز اتفاقهما بعد ذلك على احد القولين قال الشيخ ره

ان قلنا بالخبر لم يصح اتفاقهم بعد الخلاف لان ذلك يدل على
 ان الاخرى وطرد قلنا انهم يميزون ولما قلنا ان يقول ولا يجوز ان
 يكون الغير شرطاً بعد الاتفاق فيما بعد على هذا الاحتمال صح
 الاجماع بعد الاختلاف كلام المحفورة هذا كالمسألة الثانية
 الحق والوضوح **اصل** اختلف الناس في ثبوت الاجماع على وجه
 بانه على كونه حجة فضا اليه قوم وانكره اخرون والاقرب والينا
 ان دليل حجة الغير الواحد كما ستمر به ينال له بعون في كمال

انما هو على وجهين احدهما ان يكون له قوة حجة في نفسه كقولنا
 انما هو على وجهين احدهما ان يكون له قوة حجة في نفسه كقولنا

فيكون العمل بهما شاء وعزى الى بعض الاصحاب القول باطرح القولين و

فيكون العمل بهما شاء وعزى الى بعض الاصحاب القول باطرح القولين و

Handwritten text in Urdu script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

33763

این کتاب در اختیار شما قرار گرفته است تا بتوانید از آن استفاده کنید و به دیگران هم معرفی کنید.

تبرکات و تحفہ

[illegible]

يثبت خبرنا في الإجماع أصل من أصول الدين فلا يثبت خبرنا
وجوابه كطية الثانية فالسنة اعني كلام الرسول أصل من
الدين أيضا وقد ثبت خبر الواحد فثبت أن الأولى لا بد لها من الإجماع
لأنه يكون علم بأحكام الطرق لمقتضى العلم وأهلها الخبر المصنف في القرن
فلو تنقضى العلم ولكن كان وصوله بأخبار من يعقل أخباره ليكون
وجوب البيان أحد من التعليل لأن ظاهر الحكم كاية الاستسناد إلى العلم
الفرع من سندها إلى الرواية فمن البيان ليس الجملة تحكم الإجماع
حيث يدخل خبر النقل حكم الخبر الواحد بشرط قبوله ما يشترط
هناك ويثبت له عند المحقق الأحكام الثابتة له حتى حكم النقل
والترجيح علمي ما يبيانه في موضعين سبق إلى كثير من الأولاد
خلاف ذلك فإنه ناشئ من قلة نازل ح صدق المعارضين بجماع
منقولين ومن إجماع وتصحيحنا إلى النظر في جواب الترجيح بقوله
فإن يكون هناك شيء منها ولا حكم بالتعادل وبما يستبعد حصول
المعارضين بالإجماع المتقول الخبر من حيث احتياج الخبر لأن مقتضى
الوسائل في النقل انتفاء مثل في الإجماع ونحوها أن قلة الناس
من جملة وجوب الترجيح وينبغي أن هذا الوجه أن يقتضي حجج
الإجماع على الخبر إلا أنه معارض في الثاني جملة المتبني في نقل

مصحف ای بر رویه گزیده و نسخ است و مجموع آباء و اجداد و افاضی و عباد است

۱۳۹۱
 ۱۳۹۰
 ۱۳۸۹
 ۱۳۸۸
 ۱۳۸۷
 ۱۳۸۶
 ۱۳۸۵
 ۱۳۸۴
 ۱۳۸۳
 ۱۳۸۲
 ۱۳۸۱
 ۱۳۸۰
 ۱۳۷۹
 ۱۳۷۸
 ۱۳۷۷
 ۱۳۷۶
 ۱۳۷۵
 ۱۳۷۴
 ۱۳۷۳
 ۱۳۷۲
 ۱۳۷۱
 ۱۳۷۰
 ۱۳۶۹
 ۱۳۶۸
 ۱۳۶۷
 ۱۳۶۶
 ۱۳۶۵
 ۱۳۶۴
 ۱۳۶۳
 ۱۳۶۲
 ۱۳۶۱
 ۱۳۶۰
 ۱۳۵۹
 ۱۳۵۸
 ۱۳۵۷
 ۱۳۵۶
 ۱۳۵۵
 ۱۳۵۴
 ۱۳۵۳
 ۱۳۵۲
 ۱۳۵۱
 ۱۳۵۰
 ۱۳۴۹
 ۱۳۴۸
 ۱۳۴۷
 ۱۳۴۶
 ۱۳۴۵
 ۱۳۴۴
 ۱۳۴۳
 ۱۳۴۲
 ۱۳۴۱
 ۱۳۴۰
 ۱۳۳۹
 ۱۳۳۸
 ۱۳۳۷
 ۱۳۳۶
 ۱۳۳۵
 ۱۳۳۴
 ۱۳۳۳
 ۱۳۳۲
 ۱۳۳۱
 ۱۳۳۰
 ۱۳۲۹
 ۱۳۲۸
 ۱۳۲۷
 ۱۳۲۶
 ۱۳۲۵
 ۱۳۲۴
 ۱۳۲۳
 ۱۳۲۲
 ۱۳۲۱
 ۱۳۲۰
 ۱۳۱۹
 ۱۳۱۸
 ۱۳۱۷
 ۱۳۱۶
 ۱۳۱۵
 ۱۳۱۴
 ۱۳۱۳
 ۱۳۱۲
 ۱۳۱۱
 ۱۳۱۰
 ۱۳۰۹
 ۱۳۰۸
 ۱۳۰۷
 ۱۳۰۶
 ۱۳۰۵
 ۱۳۰۴
 ۱۳۰۳
 ۱۳۰۲
 ۱۳۰۱
 ۱۳۰۰
 ۱۲۹۹
 ۱۲۹۸
 ۱۲۹۷
 ۱۲۹۶
 ۱۲۹۵
 ۱۲۹۴
 ۱۲۹۳
 ۱۲۹۲
 ۱۲۹۱
 ۱۲۹۰
 ۱۲۸۹
 ۱۲۸۸
 ۱۲۸۷
 ۱۲۸۶
 ۱۲۸۵
 ۱۲۸۴
 ۱۲۸۳
 ۱۲۸۲
 ۱۲۸۱
 ۱۲۸۰
 ۱۲۷۹
 ۱۲۷۸
 ۱۲۷۷
 ۱۲۷۶
 ۱۲۷۵
 ۱۲۷۴
 ۱۲۷۳
 ۱۲۷۲
 ۱۲۷۱
 ۱۲۷۰
 ۱۲۶۹
 ۱۲۶۸
 ۱۲۶۷
 ۱۲۶۶
 ۱۲۶۵
 ۱۲۶۴
 ۱۲۶۳
 ۱۲۶۲
 ۱۲۶۱
 ۱۲۶۰
 ۱۲۵۹
 ۱۲۵۸
 ۱۲۵۷
 ۱۲۵۶
 ۱۲۵۵
 ۱۲۵۴
 ۱۲۵۳
 ۱۲۵۲
 ۱۲۵۱
 ۱۲۵۰
 ۱۲۴۹
 ۱۲۴۸
 ۱۲۴۷
 ۱۲۴۶
 ۱۲۴۵
 ۱۲۴۴
 ۱۲۴۳
 ۱۲۴۲
 ۱۲۴۱
 ۱۲۴۰
 ۱۲۳۹
 ۱۲۳۸
 ۱۲۳۷
 ۱۲۳۶
 ۱۲۳۵
 ۱۲۳۴
 ۱۲۳۳
 ۱۲۳۲
 ۱۲۳۱
 ۱۲۳۰
 ۱۲۲۹
 ۱۲۲۸
 ۱۲۲۷
 ۱۲۲۶
 ۱۲۲۵
 ۱۲۲۴
 ۱۲۲۳
 ۱۲۲۲
 ۱۲۲۱
 ۱۲۲۰
 ۱۲۱۹
 ۱۲۱۸
 ۱۲۱۷
 ۱۲۱۶
 ۱۲۱۵
 ۱۲۱۴
 ۱۲۱۳
 ۱۲۱۲
 ۱۲۱۱
 ۱۲۱۰
 ۱۲۰۹
 ۱۲۰۸
 ۱۲۰۷
 ۱۲۰۶
 ۱۲۰۵
 ۱۲۰۴
 ۱۲۰۳
 ۱۲۰۲
 ۱۲۰۱
 ۱۲۰۰
 ۱۱۹۹
 ۱۱۹۸
 ۱۱۹۷
 ۱۱۹۶
 ۱۱۹۵
 ۱۱۹۴
 ۱۱۹۳
 ۱۱۹۲
 ۱۱۹۱
 ۱۱۹۰
 ۱۱۸۹
 ۱۱۸۸
 ۱۱۸۷
 ۱۱۸۶
 ۱۱۸۵
 ۱۱۸۴
 ۱۱۸۳
 ۱۱۸۲
 ۱۱۸۱
 ۱۱۸۰
 ۱۱۷۹
 ۱۱۷۸
 ۱۱۷۷
 ۱۱۷۶
 ۱۱۷۵
 ۱۱۷۴
 ۱۱۷۳
 ۱۱۷۲
 ۱۱۷۱
 ۱۱۷۰
 ۱۱۶۹
 ۱۱۶۸
 ۱۱۶۷
 ۱۱۶۶
 ۱۱۶۵
 ۱۱۶۴
 ۱۱۶۳
 ۱۱۶۲
 ۱۱۶۱
 ۱۱۶۰
 ۱۱۵۹
 ۱۱۵۸
 ۱۱۵۷
 ۱۱۵۶
 ۱۱۵۵
 ۱۱۵۴
 ۱۱۵۳
 ۱۱۵۲
 ۱۱۵۱
 ۱۱۵۰
 ۱۱۴۹
 ۱۱۴۸
 ۱۱۴۷
 ۱۱۴۶
 ۱۱۴۵
 ۱۱۴۴
 ۱۱۴۳
 ۱۱۴۲
 ۱۱۴۱
 ۱۱۴۰
 ۱۱۳۹
 ۱۱۳۸
 ۱۱۳۷
 ۱۱۳۶
 ۱۱۳۵
 ۱۱۳۴
 ۱۱۳۳
 ۱۱۳۲
 ۱۱۳۱
 ۱۱۳۰
 ۱۱۲۹
 ۱۱۲۸
 ۱۱۲۷
 ۱۱۲۶
 ۱۱۲۵
 ۱۱۲۴
 ۱۱۲۳
 ۱۱۲۲
 ۱۱۲۱
 ۱۱۲۰
 ۱۱۱۹
 ۱۱۱۸
 ۱۱۱۷
 ۱۱۱۶
 ۱۱۱۵
 ۱۱۱۴
 ۱۱۱۳
 ۱۱۱۲
 ۱۱۱۱
 ۱۱۱۰
 ۱۱۰۹
 ۱۱۰۸
 ۱۱۰۷
 ۱۱۰۶
 ۱۱۰۵
 ۱۱۰۴
 ۱۱۰۳
 ۱۱۰۲
 ۱۱۰۱
 ۱۱۰۰
 ۱۰۹۹
 ۱۰۹۸
 ۱۰۹۷
 ۱۰۹۶
 ۱۰۹۵
 ۱۰۹۴
 ۱۰۹۳
 ۱۰۹۲
 ۱۰۹۱
 ۱۰۹۰
 ۱۰۸۹
 ۱۰۸۸
 ۱۰۸۷
 ۱۰۸۶
 ۱۰۸۵
 ۱۰۸۴
 ۱۰۸۳
 ۱۰۸۲
 ۱۰۸۱
 ۱۰۸۰
 ۱۰۷۹
 ۱۰۷۸
 ۱۰۷۷

الاجماع من المصنفين لتقليلها النسبة الى نقل الخبر في النظر في باب النسخ
على وجه من وجوهها مشروط بانتهاء ما دأبوا به ويزيد على الجواب
كما سطره الثانية فذلك ان بعض الاصحاب يستعمل لفظ الاجماع
في المشهور من خبره في كلامه على تعيين المراد من هذا شأنه لا يفتد
بما يدعيه من الاجماع الا ان يبين ان المراد باللفظ المصطلح والمثل
واضا اللهم الا ان يذهب اليه مساواة الشهرة للاجماع في الترجمة
كما اتفق لذلك فلا حرج عليه في الاعتناء بذلك ظاهر

المطلب الثاني في الاختصاص أصل في نفسه الخبر المتواتر

آحاد القانو نر هو خراجا عيضا من العلم بصدقه ولا ريب
ورقوعه ولا غيره بما يحكى من خلاف الجردى الملل القاسد
ذلك فان ربه ومكاتبه لا ناخذ العلم الضيق بالبلاد الشا

والام الحائيه كما بعد العلم بالمحوسا لانفرق بينهما فيما يعولى الحينه
وما ذلك الا بالاختصاصا وقد وردوا عليه شكوا منها التفرقة

يوزن الكذب على كل واحد من المخبرين فيوز على الجملة اذ لا ينافي
كذباً في حد كذباً آخر قطعاً ولان المجموع مركب من الاحاد بل
يكون شاملاً فاذ اقرض كذب كل واحد فقد كذب الجميع شح جوده
يعمل العلم ومنها انه لم يصدق اليهود والنصارى بها فتلوه عن

[illegible][illegible]

وذكر في هذا الكتاب
الحكمة والبرهان
في معرفة الله تعالى
والملائكة والجن
والنبيين والرسل
والصالحين والسيوف
والسلاطين والوزراء
والعلماء والفقهاء
والشيوخ والطلاب
والسالكين والداريين
والعالمين والجاهلين
والغائبين والحاضرين
والمتنزهين والمتعلقين
والمتنزهين والمتعلقين
والمتنزهين والمتعلقين

وذكر في هذا الكتاب
الحكمة والبرهان
في معرفة الله تعالى
والملائكة والجن
والنبيين والرسل
والصالحين والسيوف
والسلاطين والوزراء
والعلماء والفقهاء
والشيوخ والطلاب
والسالكين والداريين
والعالمين والجاهلين
والغائبين والحاضرين
والمتنزهين والمتعلقين
والمتنزهين والمتعلقين
والمتنزهين والمتعلقين

وذكر في هذا الكتاب
الحكمة والبرهان
في معرفة الله تعالى
والملائكة والجن
والنبيين والرسل
والصالحين والسيوف
والسلاطين والوزراء
والعلماء والفقهاء
والشيوخ والطلاب
والسالكين والداريين
والعالمين والجاهلين
والغائبين والحاضرين
والمتنزهين والمتعلقين
والمتنزهين والمتعلقين
والمتنزهين والمتعلقين

وعيسى انه قال لا ينفك عبيد مني في نبوة نبينا فيكون اهل الانبياء
منها انه كاجتماع الخلق الكثير على اكل طعام واحد انهم متع عادة
ومنها ان حصول العلم ينفك عن شغل العلوم من اذ اخبرهم
بالشيء وجمع كثير فينبغي ذلك مع ومنها انه لو اقاد العلم الضرورة
لما قربنا من يحصل منه كما مثلهم من بين العلم بالضرورة والاول
باطل لانا اذا عرضنا على انفسنا وجود الاشياء كمثل انقولنا
الواحد نصف الاثنين فرقا بينهما ووجدنا الثاني اقوى
بالضرورة ومنها ان الضرورة لا ينزل الوفا فيه وهو متلف
لخالفنا وكل هذه الوجوه مردودة اما الجحلا فلا فلانها تنكح
في الضرورة فهي كشيء الوضائفة فلا يستحق الجواب فاقبلا
فالجواب الاول انه قد عاين حكم الجملة حكم الاحاد فان الواحد
العشرة وهو بخلافها والعكس مخالف من الاشخاص وهو مطلب
ونفق البلاد دون كل شخص على انفراده وعن الثاني ان نفل الهوى
والنصارى يحصل بشرط التواتر فذلك لم يحصل العلم وعن
الثالث انه قد علم وقوعه والفري بينه وبين الاجماع على الاكل
وجو الداعي بخلاف كل الطعام الواحد الجملة فوجوه العادتها
هناك فاعن الرابع ان تواتر التعقيد من حال عادة عن الخامس

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

١٧٥

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

بوجوب الجواز الى مطلق الطلب الايجاب قل

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

القلعة لم يبق حص
فأيقظوا قتيلا وجا
الاساقفة في عدا

١٧
مطلق التمام فيجب على عليه لصالة بقا حتى يعلم
وله في ذلك الصورتان في قوله ثم إن جاءك رد
بل لا لانه سبحانه خلق وجوب التثبت على محي
ناء علمه وهو الشرط واد الوجه التثبت عند

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

حجى غير الفاسق فاما ان
يقضى كونه سوا الام
المعصية فمصدق
ح من جملة الظواهر التي
الذين عاصروا الامم
الاطلاق وتبينها والاع
والبحر عن الثقة والصدق
الاعصا وفي زمن امام

يقول هو المظلوب والرد وهو باطل لانه
 القاسق مضاده بين وما يوق من ان كذا
 بان الاجحاج يبر منى على القول بحجية
 الحسك بما الثالث لما قدنا الاضحا
 قد ختمهم واربوعصمهم على رواية اخبار
 بما جال الزيادة والفحص عن المقول والمرد
 يفت اشهاد ذلك بدينهم في كل عصر من تلك
 بعد امام ولم ينقل عن احد منهم ان كان ذلك

[illegible]

عن الأئمة عليهم السلام
واضوا على تولي خبايا

قال العلامة في النهاية لما الامامية الاجابة
الذين وفروا على الاصل في اخبا الاحاد المرفقة
الاصوليين منهم كابى جعفر الطوسي وغيره
ملا ينكره كالمرفق من اتباعه لشبهه

فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا

الجواب ان يكون قد اختلفوا في بعض تلك الظواهر ما يذهبهم على ان ذلك
 وقد وقع ذلك في مواضع علمناها بالاجماع ونحوه فيحصل الاعتماد

تصرفنا لظواهرها على الامارات المقيدة للظن القوي بخبر الواحد من جملة ما
 ومع ذلك في هذا الاحتمال ينبغي القطع بالحكم وينبغي هذا الظن

من ظاهرها الكتابي الحاصل من خبره بالنظر الى انما التكليف لا يثبت
 الفرق بينهما على كون الخطاب موجبا الياء وقد بين خلافه وظهوره

انحصار الاجماع والضروة الدالين على المشاركة في التكليف المستفاد
 ظاهر الكتاب بغير ضرورة وجوب اجماع للشرائط الا انه المقيد للظن

الرابع بان التكليف بخلاف ذلك الظن ومثله يقال في اصاله البراهين
 لمن التفت اليها بما ذكرنا في ظاهر الكتاب جملة القول الاخر

قوله ثم ولا نقف على المسئلة بل نعلم فانه في اتباع الظن قوله ثم
 ان ينبغي ان لا الكفر وان الظن لا ينبغي من الحيثيات وخود ذلك

من الايمان الدالة على اتم اتباع الظن والتمسك بالذي هو دليل الحق
 شافي الوجوب لاشك ان الخبر الواحد مقيد لا الظن ما ذكره في

المتضمن في جواب المسائل الثمانية من ان اصحابنا لا يعلمون
 الواحد ان اعلم خلاف ذلك عليهم دفع الضرورة قال لا نعلم

خلاصه وروا لا يدخل في مثله ريب لاشك ان علماء الشيعة انما يثبتون
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا

فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا
 فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا

فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا

فيكون قد اختلفوا في كونها قولا او فعلا

يذهب إلى أخيه الأحاد لا يجوز العمل بما في الشريعة ولا العمل عليها

وانها السبعة ولا دلالة لثلاثة والاولا الطواير وسطها الاساطير في

الاجتهاد على ذلك التقصص على مخالفينهم فيه ومنهم من يريد على ذلك

الحكمة وفهم الى انه سبحانه يرفع في العفول ان يمد الله بالعلم خبايا

الأخوة محرمي ظهورهم في أختنا الأحاديث محرمي ظهورهم في إبطال

القائى في اذ كفة وخطه وقال في المسئلة التي اوردتها في البحث عن العمل

عن الواحد اثنين وخمسة المائتان اربعة الف الف مائة

کافران: لا اله الا الله وانا لله وانا اليه راجعون

لَعَلَّ الْمُتَّقِينَ فِيهِمْ مَوْتٌ مُبِينٌ

وَأَنَّ ذَلِكَ مَلَأَتْهُ عَيْنُكَ بِمِثْقَالِ الْوِزْنِ

من سعادتهم الذي جعلهم كل محال لهم ونحكم في الذريعة على نطق

لعل الصحابة التابعين بان ائمامية منع ذلك ونقول نعم

بأخبار الأئمة من أصحابه المعاصرين الذين يحسن التصريح بخلافهم

والخروج من جلاهم فاما ان التذكرة عليهم لا يد على الرضا عما

فعلوا ما أنشأكم في لالة الامساك على الرقمان لا يكون له خبر

الرضا من نفيته وخوف مما أشبه ذلك الجواب عن الإجماع بالإيجاب

ان العالم بخير والمخلوق بقيد الدليل وقد وجد كما عرف على ان اياته

لأن النعم

و قد قيل في هذا العلم انما هو العلم بالحق والباطل
 و هو العلم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 و هو العلم بالخير والشر
 و هو العلم بالعدل والظلم
 و هو العلم بالبر والفسق
 و هو العلم بالهدى والضلال
 و هو العلم بالحياة والموت
 و هو العلم بالخلق والعدم
 و هو العلم بالعلم والجهل
 و هو العلم بالصدق والكذب
 و هو العلم بالحق والباطل
 و هو العلم بالخير والشر
 و هو العلم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 و هو العلم بالحق والباطل

لان العلم بها الكفاية على ما كانوا يفتقدونه و انما العلم هو العلم بالحق والباطل
 و هو العلم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 و هو العلم بالخير والشر
 و هو العلم بالعدل والظلم
 و هو العلم بالبر والفسق
 و هو العلم بالهدى والضلال
 و هو العلم بالخلق والعدم
 و هو العلم بالعلم والجهل
 و هو العلم بالصدق والكذب
 و هو العلم بالحق والباطل
 و هو العلم بالخير والشر
 و هو العلم بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 و هو العلم بالحق والباطل

و هو العلم بالحق والباطل

و هو العلم بالحق والباطل

و هو العلم بالحق والباطل

و هو العلم بالحق والباطل

11/2

الاصحاب بين احكامنا عن العلامة في النهاية فانه يجب ان يكون
ان عماد المرض فما ذكره على عهد من كلام اوائل التكميلين منهم والباقي
الواحد بيد علم فيهم وقد مر حكاية المحقق عن ابن فية وهو من حلقته

والقول يمنع التعبد بعقله وقبول العلامة على ما ظهر له من بال الشيخ
فما اخرج لما اثنى العسنيين بالقص والحديث حيث اورد والاخبار
في كتبهم وامر احوالها في المسائل الفقهية لانه من مائة على ما

المرضى لانفاقهم في شئ من الطعام الخائف له ايضا اذا كانت اخبار
الاصحاب موفقة من عند ربنا لقاء اثمنا المصيبة وانفساد

الاحكام منهم وكانت الفرائض المعاضدة لهما ميسرة كما ان الله يشهد
ولو يعلم انهم اعتمدوا على الخبز المحرور ليدخلوا في الضلال لانه في ما قطع الحق
من كلام الله اطلناه بعد ان ذكر عنه في كتابه الا ان الله عز وجل

الوحد اذا كان عدلا من الطائفة المحقة وورد والجناح الثورين بنينا
معاظنا وذو مشيخنا ابو حفرة الى العائمة العدلين زوا

اصحابنا لكن لفظه وان كان مفسداً فيضحي بغيره انه لا يعلم الخبر
مطلقاً ما هذه الاخلاق الرومنية الا انهم علموا انهم يدينونهم بالانكسار

لأن كل من يريد أن يمازج الحايه هذا القديس في كلمة بك
أعلاه الإله إله العالم هذه الأسماء له رؤا انه الإله إذا كان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين
الطاهرين

۱. انیسویں صدی کی کرپشن و رشوت پر لکھا گیا مضمون
 ۲. دو سو سو گز سب و لذت کا خوش و خرم سفر
 ۳. اسی سبب سے اس شخص کو حضرت مولوی صاحب
 ۴. امانت پر مقرر کیا گیا اور ان کے
 ۵. حوالہ سے ان کے
 ۶. حوالہ سے ان کے
 ۷. حوالہ سے ان کے
 ۸. حوالہ سے ان کے
 ۹. حوالہ سے ان کے
 ۱۰. حوالہ سے ان کے
 ۱۱. حوالہ سے ان کے
 ۱۲. حوالہ سے ان کے
 ۱۳. حوالہ سے ان کے
 ۱۴. حوالہ سے ان کے
 ۱۵. حوالہ سے ان کے
 ۱۶. حوالہ سے ان کے
 ۱۷. حوالہ سے ان کے
 ۱۸. حوالہ سے ان کے
 ۱۹. حوالہ سے ان کے
 ۲۰. حوالہ سے ان کے
 ۲۱. حوالہ سے ان کے
 ۲۲. حوالہ سے ان کے
 ۲۳. حوالہ سے ان کے
 ۲۴. حوالہ سے ان کے
 ۲۵. حوالہ سے ان کے
 ۲۶. حوالہ سے ان کے
 ۲۷. حوالہ سے ان کے
 ۲۸. حوالہ سے ان کے
 ۲۹. حوالہ سے ان کے
 ۳۰. حوالہ سے ان کے
 ۳۱. حوالہ سے ان کے
 ۳۲. حوالہ سے ان کے
 ۳۳. حوالہ سے ان کے
 ۳۴. حوالہ سے ان کے
 ۳۵. حوالہ سے ان کے
 ۳۶. حوالہ سے ان کے
 ۳۷. حوالہ سے ان کے
 ۳۸. حوالہ سے ان کے
 ۳۹. حوالہ سے ان کے
 ۴۰. حوالہ سے ان کے
 ۴۱. حوالہ سے ان کے
 ۴۲. حوالہ سے ان کے
 ۴۳. حوالہ سے ان کے
 ۴۴. حوالہ سے ان کے
 ۴۵. حوالہ سے ان کے
 ۴۶. حوالہ سے ان کے
 ۴۷. حوالہ سے ان کے
 ۴۸. حوالہ سے ان کے
 ۴۹. حوالہ سے ان کے
 ۵۰. حوالہ سے ان کے
 ۵۱. حوالہ سے ان کے
 ۵۲. حوالہ سے ان کے
 ۵۳. حوالہ سے ان کے
 ۵۴. حوالہ سے ان کے
 ۵۵. حوالہ سے ان کے
 ۵۶. حوالہ سے ان کے
 ۵۷. حوالہ سے ان کے
 ۵۸. حوالہ سے ان کے
 ۵۹. حوالہ سے ان کے
 ۶۰. حوالہ سے ان کے
 ۶۱. حوالہ سے ان کے
 ۶۲. حوالہ سے ان کے
 ۶۳. حوالہ سے ان کے
 ۶۴. حوالہ سے ان کے
 ۶۵. حوالہ سے ان کے
 ۶۶. حوالہ سے ان کے
 ۶۷. حوالہ سے ان کے
 ۶۸. حوالہ سے ان کے
 ۶۹. حوالہ سے ان کے
 ۷۰. حوالہ سے ان کے
 ۷۱. حوالہ سے ان کے
 ۷۲. حوالہ سے ان کے
 ۷۳. حوالہ سے ان کے
 ۷۴. حوالہ سے ان کے
 ۷۵. حوالہ سے ان کے
 ۷۶. حوالہ سے ان کے
 ۷۷. حوالہ سے ان کے
 ۷۸. حوالہ سے ان کے
 ۷۹. حوالہ سے ان کے
 ۸۰. حوالہ سے ان کے
 ۸۱. حوالہ سے ان کے
 ۸۲. حوالہ سے ان کے
 ۸۳. حوالہ سے ان کے
 ۸۴. حوالہ سے ان کے
 ۸۵. حوالہ سے ان کے
 ۸۶. حوالہ سے ان کے
 ۸۷. حوالہ سے ان کے
 ۸۸. حوالہ سے ان کے
 ۸۹. حوالہ سے ان کے
 ۹۰. حوالہ سے ان کے
 ۹۱. حوالہ سے ان کے
 ۹۲. حوالہ سے ان کے
 ۹۳. حوالہ سے ان کے
 ۹۴. حوالہ سے ان کے
 ۹۵. حوالہ سے ان کے
 ۹۶. حوالہ سے ان کے
 ۹۷. حوالہ سے ان کے
 ۹۸. حوالہ سے ان کے
 ۹۹. حوالہ سے ان کے
 ۱۰۰. حوالہ سے ان کے

امام حسن علیہ السلام

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه

الشيخ في الاية يعلن بغير الوصف بما تقدم العلم به منه مقتضى
ارادة الحق القصص عن حوله وعدم الاثر في قول القائل اعط

كل بالغ رشيد من هذه الجماعة مثلاً وما يقتضي ايراد السؤال
والفحص عن جميع هذين الوصفين لا الاقتصار على من سبق العلم بانها
قيمة فيكون المراد من الاية هذا المعنى قوله ان شئبه قوماً يعجزون
عن تصديق ما على فعلهم ناديين لتبليغ الامر بالثبوت اي كراهان فيصير
الجماعين ان الواقع في التدين بظهور عدم صدق الخبر يحصل من قبل

انجام وصف الفسق الواقع حيث لا حرج معه على الكذب لا عليه
لبنو العلم بمحصلها في ذلك اذا عرف هذا ظهر لك انه يصح مقتضى
الاية وجوب الثبوت عند خبر من له هذه الصفة في الواقع وتقدم

فيوقف القول على العلم بانها ما هو مقتضى بلا خطه في الواسطة
اشراط العدالة وهذا التحقيق يظهر بطلان القول بقول رواية
المجمل لانه مبني على توسط الجهل الذين الفسق العدالة وقد بين
فناؤه واما قول الشيخ فلا تعلوله بحديث الواسطة وما نظره
على ضيق العمل المذكور ادعاء ولو تضمن دليل الخصم ان عموماً ظاهر الاية
لكن مردود بما انشأ اليه المحقق وحاصله منع صل العمل ولا ينعى

ففي العلم بمحصله يحتاج مدعية اليه اثباته بنقد الترتيل للموافقة

الشيخ في الاية يعلن بغير الوصف بما تقدم العلم به منه مقتضى
ارادة الحق القصص عن حوله وعدم الاثر في قول القائل اعط
كل بالغ رشيد من هذه الجماعة مثلاً وما يقتضي ايراد السؤال
والفحص عن جميع هذين الوصفين لا الاقتصار على من سبق العلم بانها
قيمة فيكون المراد من الاية هذا المعنى قوله ان شئبه قوماً يعجزون
عن تصديق ما على فعلهم ناديين لتبليغ الامر بالثبوت اي كراهان فيصير
الجماعين ان الواقع في التدين بظهور عدم صدق الخبر يحصل من قبل

انجام وصف الفسق الواقع حيث لا حرج معه على الكذب لا عليه
لبنو العلم بمحصلها في ذلك اذا عرف هذا ظهر لك انه يصح مقتضى
الاية وجوب الثبوت عند خبر من له هذه الصفة في الواقع وتقدم
فيوقف القول على العلم بانها ما هو مقتضى بلا خطه في الواسطة
اشراط العدالة وهذا التحقيق يظهر بطلان القول بقول رواية
المجمل لانه مبني على توسط الجهل الذين الفسق العدالة وقد بين
فناؤه واما قول الشيخ فلا تعلوله بحديث الواسطة وما نظره
على ضيق العمل المذكور ادعاء ولو تضمن دليل الخصم ان عموماً ظاهر الاية
لكن مردود بما انشأ اليه المحقق وحاصله منع صل العمل ولا ينعى

ففي العلم بمحصله يحتاج مدعية اليه اثباته بنقد الترتيل للموافقة
الشيخ في الاية يعلن بغير الوصف بما تقدم العلم به منه مقتضى
ارادة الحق القصص عن حوله وعدم الاثر في قول القائل اعط
كل بالغ رشيد من هذه الجماعة مثلاً وما يقتضي ايراد السؤال
والفحص عن جميع هذين الوصفين لا الاقتصار على من سبق العلم بانها
قيمة فيكون المراد من الاية هذا المعنى قوله ان شئبه قوماً يعجزون
عن تصديق ما على فعلهم ناديين لتبليغ الامر بالثبوت اي كراهان فيصير
الجماعين ان الواقع في التدين بظهور عدم صدق الخبر يحصل من قبل

الشيخ في الاية يعلن بغير الوصف بما تقدم العلم به منه مقتضى
ارادة الحق القصص عن حوله وعدم الاثر في قول القائل اعط
كل بالغ رشيد من هذه الجماعة مثلاً وما يقتضي ايراد السؤال
والفحص عن جميع هذين الوصفين لا الاقتصار على من سبق العلم بانها
قيمة فيكون المراد من الاية هذا المعنى قوله ان شئبه قوماً يعجزون
عن تصديق ما على فعلهم ناديين لتبليغ الامر بالثبوت اي كراهان فيصير
الجماعين ان الواقع في التدين بظهور عدم صدق الخبر يحصل من قبل

حل الحضور للاحتياج ثانيا بان علمهم بما يدعى على قولنا انما
 المختصو مطلقا وانما يحتاج ان يكون العمل متوقفا بقسمي الفاعل والفاعل
 لا يتجوز الاختيار بقوى المفام اشكال اشرف اليه بتفصيل في الوسطة
 صدره الخيرة موضع الحاجة ضروري وان انقضاء الوسطة بالتقرير الذي
 ذكرنا تمامه في غير بعد عمدة عن قولنا ان التكليف كالمعاليق والواقع
 رواد الا بان التزم عمل الحاجة الى هذا التعريف ان العادة فاصيلة
 افكان من هو كذا من باب الوصفين واما حديث التمسك بالتكليف
 فيمكن في حقه تحقق الوسطة بان لا يمنع منه معصية في حق الفاعل
 يكون له ملكة تضد به العدالة فان ذلك محذور في حق شئ من الوسطة
 تمنع فلا يقوم الحجة باسرها العدالة مطلقا وجاهل ان الوسطة للعدالة
 وان كانت ممكنة بالنظر في فعل الامر ولكن العلم بوجودها متعذر
 لان المعاصي في محضه في الافعال الظاهرة ولا ريب العلم بانقضاء
 الباطن تمنع عادة بدون الملكة سلما لكن التعليل الواقع في الية
 لوجوب اليقين عند خبر الفاسق يقتضي شيئا الحكم عند خبر من لا
 ملكة له لشاركة الفاسق في عدم الخبر عن الكذب في مفهوم في قول خبره
 احتمال الوقوع في التهمة بطله وعدم صدق الخبر على حد ذاته في
 خبر الفاسق و شيئا ان العلة المنصوص يتعد بها الحكم الى كل محل

الوجه الاول في الاحتياج الى العلم بما يدعى على قولنا انما المختصو مطلقا وانما يحتاج ان يكون العمل متوقفا بقسمي الفاعل والفاعل لا يتجوز الاختيار بقوى المفام اشكال اشرف اليه بتفصيل في الوسطة صدره الخيرة موضع الحاجة ضروري وان انقضاء الوسطة بالتقرير الذي ذكرنا تمامه في غير بعد عمدة عن قولنا ان التكليف كالمعاليق والواقع رواد الا بان التزم عمل الحاجة الى هذا التعريف ان العادة فاصيلة افكان من هو كذا من باب الوصفين واما حديث التمسك بالتكليف فيمكن في حقه تحقق الوسطة بان لا يمنع منه معصية في حق الفاعل يكون له ملكة تضد به العدالة فان ذلك محذور في حق شئ من الوسطة تمنع فلا يقوم الحجة باسرها العدالة مطلقا وجاهل ان الوسطة للعدالة وان كانت ممكنة بالنظر في فعل الامر ولكن العلم بوجودها متعذر لان المعاصي في محضه في الافعال الظاهرة ولا ريب العلم بانقضاء الباطن تمنع عادة بدون الملكة سلما لكن التعليل الواقع في الية لوجوب اليقين عند خبر الفاسق يقتضي شيئا الحكم عند خبر من لا ملكة له لشاركة الفاسق في عدم الخبر عن الكذب في مفهوم في قول خبره احتمال الوقوع في التهمة بطله وعدم صدق الخبر على حد ذاته في خبر الفاسق و شيئا ان العلة المنصوص يتعد بها الحكم الى كل محل

الرواية في التعليل شرط للرواية فلا يزيد على شرطه هذا كقوله في أصل
 الخيارات بالوحدان من أصل فاضل النسخين فاجب وهو المفقود في غيره
 ان جاءكم فاسق ببناء نظر الى ان تركية الواحد حلة في حيث يكون
 المتركه عدلا لا يجب التثبت عند خبره واللازم من ذلك الاكفاء في
 الجواب عن الاول للطالب بالتدليل على نفي الزيادة على الشرط فلا
 رواه الامجد دعوى مسلمنا ولكن الشرط في قبول الرواية هو العدالة لا
 التعليل نعم حكم الطريق الى الخبر بالشرط مسلمنا ولكن زيادة الشرط هذا
 المعنى على شرطه الزيادة المستحقة في الاحكام الشرعية
 عند من جعل خبر الواحد من ان يثبت اكثر شرطه ما يقتضيه المرفوع
 بمصوله على بعض الوجوه الى شهادة الشاهدين والشرط يكون
 الواحد الحجب من وجوب بعض الفضلاء المعاصرين لهذا الوجه في الخبر
 بالتدليس الاحكام الشرعية شرط يزيد على شرطه هذا والذي
 الاحتيا ان التمسك بهذا الحكم بنفي زيادة الشرط يناسبه
 القياس كما نرى في كلامهم وبتعمم عليهم غير ما قل من ينكر العمل
 بالقياس مما ينبه على ذلك ما وجدته في كلام بعض العامة حكاه
 بعض خرمته ان الاكفاء بالواحد تركية الروي هو مقتضى القياس
 وعن الثاني ان بنى شرطه العدالة في الروي على ان المراد من القياس

الرواية في التعليل شرط للرواية فلا يزيد على شرطه هذا كقوله في أصل
 الخيارات بالوحدان من أصل فاضل النسخين فاجب وهو المفقود في غيره
 ان جاءكم فاسق ببناء نظر الى ان تركية الواحد حلة في حيث يكون
 المتركه عدلا لا يجب التثبت عند خبره واللازم من ذلك الاكفاء في
 الجواب عن الاول للطالب بالتدليل على نفي الزيادة على الشرط فلا
 رواه الامجد دعوى مسلمنا ولكن الشرط في قبول الرواية هو العدالة لا
 التعليل نعم حكم الطريق الى الخبر بالشرط مسلمنا ولكن زيادة الشرط هذا
 المعنى على شرطه الزيادة المستحقة في الاحكام الشرعية
 عند من جعل خبر الواحد من ان يثبت اكثر شرطه ما يقتضيه المرفوع
 بمصوله على بعض الوجوه الى شهادة الشاهدين والشرط يكون
 الواحد الحجب من وجوب بعض الفضلاء المعاصرين لهذا الوجه في الخبر
 بالتدليس الاحكام الشرعية شرط يزيد على شرطه هذا والذي
 الاحتيا ان التمسك بهذا الحكم بنفي زيادة الشرط يناسبه
 القياس كما نرى في كلامهم وبتعمم عليهم غير ما قل من ينكر العمل
 بالقياس مما ينبه على ذلك ما وجدته في كلام بعض العامة حكاه
 بعض خرمته ان الاكفاء بالواحد تركية الروي هو مقتضى القياس
 وعن الثاني ان بنى شرطه العدالة في الروي على ان المراد من القياس

في كونه من له هذه الصفة في الواقع فوقف قول الخبير على العلم
 باشتغالها وهو موقوف على اعتدائه كابتدائها وانما هو في
 قولنا اننا هذين لغيرها ما مقلنا العلم شرعا وفرضه على الامة عليه
 السلام فبناء على الاجاب بالعدالة يرد في خصوصنا نحن في مدلولها
 ذلك لان لا كفاية في معرفة العدالة غير واحد يقضي في توقف
 بقول الخبير على العلم باشتغالها فمفردة ان غير بعد خبره في
 العلم وقد ظننا ان مقتضاها توقف على العلم بالاشغال وهذا
 شاذ ظاهر فلا بد من حملها على ارادة الاجاب عما هو عليه
 لا بما ذكره وهو وارد على قول شهادته العدل اذ لا علم له
 قول لازم من قول العدلين تخصيص لآية بلبل حارحي لا
 في كنه تخييرها لازم وان وقفنا على شاولها للاجابه
 من حيث ان تركيبة الشاهد لا يكفي فيها بالواحد هذا من كبره
 على ان النظر في الوجه الاول انما هو في القياس كانهما عطف
 هذا ما علم ان طريقة معرفة الحجج كالاعتدال في خلافات الاكفا
 بالواحد شرط التعديجانية المتخارفي للمعايير واحد اصل
 اخلاف التماس في قول الحجج والتعديل هو من عن ذكر الفضايل
 بالقبول في ما وصفا الخرون الى خلافة ما ذكرنا في ما افضل

في كونه من له هذه الصفة في الواقع فوقف قول الخبير على العلم
 باشتغالها وهو موقوف على اعتدائه كابتدائها وانما هو في
 قولنا اننا هذين لغيرها ما مقلنا العلم شرعا وفرضه على الامة عليه
 السلام فبناء على الاجاب بالعدالة يرد في خصوصنا نحن في مدلولها
 ذلك لان لا كفاية في معرفة العدالة غير واحد يقضي في توقف
 بقول الخبير على العلم باشتغالها فمفردة ان غير بعد خبره في
 العلم وقد ظننا ان مقتضاها توقف على العلم بالاشغال وهذا
 شاذ ظاهر فلا بد من حملها على ارادة الاجاب عما هو عليه
 لا بما ذكره وهو وارد على قول شهادته العدل اذ لا علم له
 قول لازم من قول العدلين تخصيص لآية بلبل حارحي لا
 في كنه تخييرها لازم وان وقفنا على شاولها للاجابه
 من حيث ان تركيبة الشاهد لا يكفي فيها بالواحد هذا من كبره
 على ان النظر في الوجه الاول انما هو في القياس كانهما عطف
 هذا ما علم ان طريقة معرفة الحجج كالاعتدال في خلافات الاكفا
 بالواحد شرط التعديجانية المتخارفي للمعايير واحد اصل
 اخلاف التماس في قول الحجج والتعديل هو من عن ذكر الفضايل
 بالقبول في ما وصفا الخرون الى خلافة ما ذكرنا في ما افضل

في كونه من له هذه الصفة في الواقع فوقف قول الخبير على العلم
 باشتغالها وهو موقوف على اعتدائه كابتدائها وانما هو في
 قولنا اننا هذين لغيرها ما مقلنا العلم شرعا وفرضه على الامة عليه
 السلام فبناء على الاجاب بالعدالة يرد في خصوصنا نحن في مدلولها
 ذلك لان لا كفاية في معرفة العدالة غير واحد يقضي في توقف
 بقول الخبير على العلم باشتغالها فمفردة ان غير بعد خبره في
 العلم وقد ظننا ان مقتضاها توقف على العلم بالاشغال وهذا
 شاذ ظاهر فلا بد من حملها على ارادة الاجاب عما هو عليه
 لا بما ذكره وهو وارد على قول شهادته العدل اذ لا علم له
 قول لازم من قول العدلين تخصيص لآية بلبل حارحي لا
 في كنه تخييرها لازم وان وقفنا على شاولها للاجابه
 من حيث ان تركيبة الشاهد لا يكفي فيها بالواحد هذا من كبره
 على ان النظر في الوجه الاول انما هو في القياس كانهما عطف
 هذا ما علم ان طريقة معرفة الحجج كالاعتدال في خلافات الاكفا
 بالواحد شرط التعديجانية المتخارفي للمعايير واحد اصل
 اخلاف التماس في قول الحجج والتعديل هو من عن ذكر الفضايل
 بالقبول في ما وصفا الخرون الى خلافة ما ذكرنا في ما افضل

في كونه من له هذه الصفة في الواقع فوقف قول الخبير على العلم
 باشتغالها وهو موقوف على اعتدائه كابتدائها وانما هو في
 قولنا اننا هذين لغيرها ما مقلنا العلم شرعا وفرضه على الامة عليه
 السلام فبناء على الاجاب بالعدالة يرد في خصوصنا نحن في مدلولها
 ذلك لان لا كفاية في معرفة العدالة غير واحد يقضي في توقف
 بقول الخبير على العلم باشتغالها فمفردة ان غير بعد خبره في
 العلم وقد ظننا ان مقتضاها توقف على العلم بالاشغال وهذا
 شاذ ظاهر فلا بد من حملها على ارادة الاجاب عما هو عليه
 لا بما ذكره وهو وارد على قول شهادته العدل اذ لا علم له
 قول لازم من قول العدلين تخصيص لآية بلبل حارحي لا
 في كنه تخييرها لازم وان وقفنا على شاولها للاجابه
 من حيث ان تركيبة الشاهد لا يكفي فيها بالواحد هذا من كبره
 على ان النظر في الوجه الاول انما هو في القياس كانهما عطف
 هذا ما علم ان طريقة معرفة الحجج كالاعتدال في خلافات الاكفا
 بالواحد شرط التعديجانية المتخارفي للمعايير واحد اصل
 اخلاف التماس في قول الحجج والتعديل هو من عن ذكر الفضايل
 بالقبول في ما وصفا الخرون الى خلافة ما ذكرنا في ما افضل

٢١ قال انه اذا علم اخبرني بعض صحابنا الامام ميرزا فصيل ان لوصيفة المائدة ١٩٣

اذا لم يصغ بالقول لان اخباره بمذهبه شهادة بانه من اهل الامانة

هذا كلامه وهو عجيب من بعد اشتراطه العبدان في الراوي لان الاصحاب

اذا عرف هذا فاعلم ان وصفي جماعة من اصحاب كثير من الروايات

لما أصبح من اجله روايه الحديث ويقل منه بسيد في الزواجر

هذا هو الكلام الذي هو
 في قوله تعالى
 وما كان منكم
 من شيء الا
 عن عنده
 وما كان
 منكم من شيء
 الا عن عنده
 وما كان منكم
 من شيء الا
 عن عنده

٢٩٥
 جند
 في
 كتاب
 التفسير

ان يقول شك في قوله عليه السلام في ذلك مكانه في قوله ان ثبت ما بين
 السيد في غاية الغاية فانه مستلزم للمجاز اذا ما مجازا لا ومقتضى
 لقائه الحقيقة ونياقته واذا كان مع قوله حديث ما ذكره قوله بعد
 ذلك قوله عليه السلام في ان ليس المراد حقيقة اللفظ بل مجازه وهو
 الاثران بما قرأه عليه فيهما له بالحديث لما بيننا من المناسبات في الحق
 وقنفل العلامة الى ان هذا الكلام على السيد في غاية وقته
 قائلا فانتم اقصا احد في حال انصافها الى لفظ قوله فانه سمعته
 لفظا في ذلك ثقة به وهو جيد وتفصيله ما ذكرناه واذا قد بين
 ضعف ما ذهب اليه لثباتنا من غدا من علمنا على صحة الخلاف
 المتعبد على الغاية مع الاعتراف بما في قوله من اجله في قوله بالاجازة
 الاعتبارية منها واحد المعنى الثاني يجوز الزيادة بالاجازة فتكون قوله
 بما حدث في الخبر فاما ان لا يفتأ الذي يفيد ظاهرها فتكون
 الاجتناب فصيلا وتعدى الى جميع من العامة القول به وهو لا اعتراض
 حتى في هذا ويظهر من العلامة في غاية انه قد فهم من كلام السيد في قوله
 القول به يجوز الزيادة بالاجازة مطلقا فترى على العلامة في قوله
 واما الاجازة فلا حكم لها لان ما للقول ان يرويه له ذلك الجمال والحر
 يجوز وما ليس له ان يرويه بحرم عليه مع الاجازة وقد ما وجازة

هذا هو الكلام الذي هو
 في قوله تعالى
 وما كان منكم
 من شيء الا
 عن عنده
 وما كان
 منكم من شيء
 الا عن عنده
 وما كان منكم
 من شيء الا
 عن عنده

هذا هو الكلام الذي هو
 في قوله تعالى
 وما كان منكم
 من شيء الا
 عن عنده
 وما كان
 منكم من شيء
 الا عن عنده
 وما كان منكم
 من شيء الا
 عن عنده

حيث صرح يجوز العمل في حق العرائض وخصنا بما اشترعوا من ذلك فلهذا
الى ان دلالة الاجازة على المعنى المراد دون دلالة الفرائض والامر
وقد عرفت فظهر ان ما توهمه ظاهر تلك العبارة غير مرد عليه بل ادفع
هذا فاعلم ان اثر الاجازة بالنسبة الى العمل انما يظهره لا يكون مظهرها
معلوما بالتواتر ونحو ذلك اجازة الاربعة فانما مؤثره اجازة العلم
بخصه وخصايتها تفصيلا لا يشاد من فرائض الاحوال ولا مدخل الاجازة
فيه غالباً وانما فاعلم ان بقاها اصل سلسلة الاستثنا بالنسبة
عليه ليرد ذلك لهم مطلوب غريب ليس من اليه كما لا يخفى على ان الوجه
في الاستثنا من الاجازة ربما اتى في غيرهما من افي وجوه اخرى غير ان
رعاية الصريح الامري بعد ذلك التخصيص شبهة من انواع المحلل يرد
في الجملة الى التنازع ونحوه وذلك ظاهر ويقتضي هذا الباب جو
المرتبك في كتاب الفقه يعلم حكمها بما ذكرناه فلذلك اثرنا في ذكرها
على عزه اصل يجوز نقل الحديث بالمعنى بشر ان يكون الناقل عا
بمواقع اللفاظ وعكسها من جهة الاصل في اعادة المعنى مساوياً

في حق العرائض
وخصنا بما اشترعوا
من ذلك فلهذا
الى ان دلالة
الاجازة على
المعنى المراد
دون دلالة
الفرائض والامر
وقد عرفت
فظهر ان ما
توهمه ظاهر
تلك العبارة
غير مرد
عليه بل ادفع
هذا فاعلم
ان اثر الاجازة
بالنسبة الى
العمل انما
يظهره لا
يكون مظهرها
معلوما
بالتواتر
ونحو ذلك
اجازة الاربعة
فانما مؤثره
اجازة العلم
بخصه
وخصايتها
تفصيلا
لا يشاد
من فرائض
الاحوال
ولا مدخل
الاجازة
فيه غالباً
وانما فاعلم
ان بقاها
اصل سلسلة
الاستثنا
بالنسبة
عليه ليرد
ذلك لهم
مطلوب غريب
ليس من اليه
كما لا يخفى
على ان الوجه
في الاستثنا
من الاجازة
ربما اتى في
غيرهما من
افي وجوه
اخرى غير ان
رعاية
الصريح
الامري
بعد ذلك
التخصيص
شبهة
من انواع
المحلل
يرد في
الجملة
الى
التنازع
ونحوه
ذلك
ظاهر
ويقتضي
هذا
الباب
جواز
المرتبك
في
كتاب
الفقه
يعلم
حكمها
بما
ذكرناه
فلذلك
اثرنا
في
ذكرها
على
عزها
اصل
يجوز
نقل
الحديث
بالمعنى
بشر
ان
يكون
الناقل
عا

في حق العرائض
وخصنا بما اشترعوا
من ذلك فلهذا
الى ان دلالة
الاجازة على
المعنى المراد
دون دلالة
الفرائض والامر
وقد عرفت
فظهر ان ما
توهمه ظاهر
تلك العبارة
غير مرد
عليه بل ادفع
هذا فاعلم
ان اثر الاجازة
بالنسبة الى
العمل انما
يظهره لا
يكون مظهرها
معلوما
بالتواتر
ونحو ذلك
اجازة الاربعة
فانما مؤثره
اجازة العلم
بخصه
وخصايتها
تفصيلا
لا يشاد
من فرائض
الاحوال
ولا مدخل
الاجازة
فيه غالباً
وانما فاعلم
ان بقاها
اصل سلسلة
الاستثنا
بالنسبة
عليه ليرد
ذلك لهم
مطلوب غريب
ليس من اليه
كما لا يخفى
على ان الوجه
في الاستثنا
من الاجازة
ربما اتى في
غيرهما من
افي وجوه
اخرى غير ان
رعاية
الصريح
الامري
بعد ذلك
التخصيص
شبهة
من انواع
المحلل
يرد في
الجملة
الى
التنازع
ونحوه
ذلك
ظاهر
ويقتضي
هذا
الباب
جواز
المرتبك
في
كتاب
الفقه
يعلم
حكمها
بما
ذكرناه
فلذلك
اثرنا
في
ذكرها
على
عزها
اصل
يجوز
نقل
الحديث
بالمعنى
بشر
ان
يكون
الناقل
عا

له في الجملة والمخالفون وقف على مخالفة ذلك من الاصطلاح لبعض
الخلافاً فيه خلاف ليس له دليل يثبت به مخالفة على الجواز وجوه
منها ما رواه الكليني في الصحيح عن محمد بن مسلم قال قلت لابي عبد الله

في حق العرائض
وخصنا بما اشترعوا
من ذلك فلهذا
الى ان دلالة
الاجازة على
المعنى المراد
دون دلالة
الفرائض والامر
وقد عرفت
فظهر ان ما
توهمه ظاهر
تلك العبارة
غير مرد
عليه بل ادفع
هذا فاعلم
ان اثر الاجازة
بالنسبة الى
العمل انما
يظهره لا
يكون مظهرها
معلوما
بالتواتر
ونحو ذلك
اجازة الاربعة
فانما مؤثره
اجازة العلم
بخصه
وخصايتها
تفصيلا
لا يشاد
من فرائض
الاحوال
ولا مدخل
الاجازة
فيه غالباً
وانما فاعلم
ان بقاها
اصل سلسلة
الاستثنا
بالنسبة
عليه ليرد
ذلك لهم
مطلوب غريب
ليس من اليه
كما لا يخفى
على ان الوجه
في الاستثنا
من الاجازة
ربما اتى في
غيرهما من
افي وجوه
اخرى غير ان
رعاية
الصريح
الامري
بعد ذلك
التخصيص
شبهة
من انواع
المحلل
يرد في
الجملة
الى
التنازع
ونحوه
ذلك
ظاهر
ويقتضي
هذا
الباب
جواز
المرتبك
في
كتاب
الفقه
يعلم
حكمها
بما
ذكرناه
فلذلك
اثرنا
في
ذكرها
على
عزها
اصل
يجوز
نقل
الحديث
بالمعنى
بشر
ان
يكون
الناقل
عا

في حق العرائض
وخصنا بما اشترعوا
من ذلك فلهذا
الى ان دلالة
الاجازة على
المعنى المراد
دون دلالة
الفرائض والامر
وقد عرفت
فظهر ان ما
توهمه ظاهر
تلك العبارة
غير مرد
عليه بل ادفع
هذا فاعلم
ان اثر الاجازة
بالنسبة الى
العمل انما
يظهره لا
يكون مظهرها
معلوما
بالتواتر
ونحو ذلك
اجازة الاربعة
فانما مؤثره
اجازة العلم
بخصه
وخصايتها
تفصيلا
لا يشاد
من فرائض
الاحوال
ولا مدخل
الاجازة
فيه غالباً
وانما فاعلم
ان بقاها
اصل سلسلة
الاستثنا
بالنسبة
عليه ليرد
ذلك لهم
مطلوب غريب
ليس من اليه
كما لا يخفى
على ان الوجه
في الاستثنا
من الاجازة
ربما اتى في
غيرهما من
افي وجوه
اخرى غير ان
رعاية
الصريح
الامري
بعد ذلك
التخصيص
شبهة
من انواع
المحلل
يرد في
الجملة
الى
التنازع
ونحوه
ذلك
ظاهر
ويقتضي
هذا
الباب
جواز
المرتبك
في
كتاب
الفقه
يعلم
حكمها
بما
ذكرناه
فلذلك
اثرنا
في
ذكرها
على
عزها
اصل
يجوز
نقل
الحديث
بالمعنى
بشر
ان
يكون
الناقل
عا

اذ لم توجد ما يصلح للدلالة عليها سوى رواية المدعيه وهو غير بعيد
 نعم بالقياس ان العدل يروي عن مثله خيره ومع فرض انه صالح على احواله
 عن العدل فهو انما يروي عن غيره بعد عدلته ذلك ان رواية العدل ان
 يكون له مخرج ان يعلم كما ذكرناه انفا وحين ثبت لا يتقدم هذا
 الاثبات فلا يوجب القبول ومن هنا انما يثبت العلم به ان
 من يروي عن ابي اسحاق بن ابي عمير بن ابي اسحاق بن ابي اسحاق بن
 عداله الاثبات لان العلم بعدالة الواضع انما يثبت بالثبوت
 انما يثبت انما يثبت انما يثبت فهو علم بانه عاقل ولا يورثه
 حاله ان كان مستندا لاستفهام المراسيله والا طلع من خارج
 ان المثلث بها لا يكون الاثبات فهذا في معنى الاستدلال لا تراخ في
 ان الملائمة ذكر في الاحتجاج على غنائه في النهاية ما هذا انما
 الاصل بجهالة لا عين غير معلومة بصفته والى الجهالة لا يوجد
 الادوية الفرع عنه وليست بقدالة ان العدل يروي عن لو سئل عنه
 لو تفتنه او جده ولو عدله ليرى عدلا ليجوز ان يحقق عنه حاله فلا
 يعرفه بيقين ولو عينه عرفنا صفته الذي لم يطلع عليه هذا الكلام
 كما ترى يدل على المواضع فيما ذكرناه من عدم قبول العدل لمحمول العين
 يحرقه فحين ان يكون المستند عند في ذلك الاستفهام ونحوه

هذا هو الوجه في صحة الرواية
 وهو انما يثبت العلم به ان
 من يروي عن ابي اسحاق بن ابي
 عمير بن ابي اسحاق بن ابي
 اسحاق بن عداله الاثبات لان
 العلم بعدالة الواضع انما
 يثبت بالثبوت انما يثبت انما
 يثبت فهو علم بانه عاقل ولا
 يورثه حاله ان كان مستندا
 لاستفهام المراسيله والا طلع
 من خارج ان المثلث بها لا
 يكون الاثبات فهذا في معنى
 الاستدلال لا تراخ في ان
 الملائمة ذكر في الاحتجاج
 على غنائه في النهاية ما هذا
 انما الاصل بجهالة لا عين
 غير معلومة بصفته والى
 الجهالة لا يوجد الادوية
 الفرع عنه وليست بقدالة
 ان العدل يروي عن لو سئل
 عنه لو تفتنه او جده ولو
 عدله ليرى عدلا ليجوز ان
 يحقق عنه حاله فلا يعرفه
 بيقين ولو عينه عرفنا
 صفته الذي لم يطلع عليه
 هذا الكلام كما ترى يدل
 على المواضع فيما ذكرناه
 من عدم قبول العدل لمحمول
 العين يحرقه فحين ان يكون
 المستند عند في ذلك
 الاستفهام ونحوه

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى

في نهاية العدل على تقدير يخرج عن محل النزاع كما عرفت ما الكمال في
 رد غيره على قوله ما ورد على العلامة رد على آخره ان محل الطائفتين

بالحق والعدل

المتكبر عندنا على بلوغه لا لجماع ولا لفضل جبر القائلين بالقبول
 مضمونها ان رواية العدل عن اصل المسكونة تعدل لانه

لقد عجز ليس بعدل ولربين حاله لكان ملبسا غاشا وهذا لانه
 شافي ذلك ومنها ان استأثما الحديث ان الرتوتين بقصص صدان

استأثما الكذب في العدل له واذ ثبت صدقه بغيره وبولده وذا
 وجوه ما نورد في تركها فلها الظهور في ما اورد الجواب عن هذين الوجهين

ظاهرهما احتفاء فلا تطلب بغيره ثم لا ينضم غيره الى احد
 اختلاف احوال واذ في الاختلاف بالايمان والعدالة والاضطرار

الاربعة بنام شخص كل منهم منها في الاصطلاح بالاسم الاول الصحيح
 لا فضل سنده الى المعصومين العدل الصاب من مثله في جميع

الطبقات ربما يطلق هذا اللفظ مضاعفا الى راومعين على ما صرح
 السند اليه الشرايط خلا الانتهاء الى المعصومان اقراره بذلك

ارسال وغيره من جو الاختلاف في جميع فلان عن بعض اصحابنا
 مثلا وقد يطلق على جملة من الاستجابة للشرائط لا اطلاقا

بالمعصومة لا لاختصاصه بل لروى الشيخ في الصحيح عن فلان فيصدق
 بالحق

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى

هذا هو الحق الذي لا ريب فيه
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى
 في حق الله تعالى

المطلب الثاني

بذلك يتاح حال الجملة المحذوفة وأكثر ما يقع هذا إذا
 يكون المذكورين بحال السد أكثر من واحد الثاني المحذوف
 إلى العصب والامام الملتصق من غير معاضدة معقول لا يثبت اليقين
 في جميع المراتب بعضها مع كون الباقي بصفة بحال الفقيه يستعمل
 على ما ساد ذكر في الحقيقة الثالثة الموثوق وهو ما دخل في نظره
 بما هي لك مخصوص على توثيقه من الاخطاء لم يستعمل بان
 على ضعف من جهة اخرى بشي القوي ينفذ ويسجل للعلم الاول في
 المعنيين المذكورين في دينك القسمين الرابع الضعيف وهو ما
 فيه شرط احد الثلاثة بارتباط طريقة على مخرج ينفذ المذهب
 ارجح وفيه هذه الامتياز الاربعة اصول الحديث لا له فاعترف
 باعتبار ان شئ وكلها يرجع الى هذه الامتياز الاربعة وليس هذا
 نصب لها وانما هي من باب بيان الاربعة لكثرة دوران الفاظها
 السنن فيها **المطلب السابع** فصل في التبع
 جواز التبع وقوعه ما يحكي منها من الخلاف لا ينفذ في
 جمهور اصحابنا على ان شرطه بخلاف الفعل المنسوخ لا يعمل
 لم يفعل واقعه على ذلك جميع من العامة على المحذوفة عن المقتضى
 القول بجوازها قبل خصوصية الفعل وهو مذهب اهل الحنابلة

هذا هو المذهب الذي عليه الجمهور من اصحابنا على ان شرطه بخلاف الفعل المنسوخ لا يعمل لم يفعل واقعه على ذلك جميع من العامة على المحذوفة عن المقتضى القول بجوازها قبل خصوصية الفعل وهو مذهب اهل الحنابلة

والحوال الاول لنا كوضع ذلك لا فصحى فعلق التثنية منصرفا فعلق بالامر
وهو محال لان الامر يدل على كون حسنا والتثنية تفتحه فتحة فاعلمها
فيستلزم كون حسنا فتحة ماعا وهو ظاهر الاستحالة ولان الفعل
الواحد احسن او فصحى فيستلزم ان يكون الامر بفتح ما فتح الحالت
يوضح الاول قوله نعم بحول الله ما يشاء ويثبت فانه يتناول اليوم
موضع التراجع الثاني انه نعم امر بهم بدع ما ينتمى فتحه قبل
الفعل الثالث ما كان التثنية امر لثمة التراجع لم يحسن صلواته
الى ان عادت الى اخر ذلك فتح قبل وقت الفعل الرابع ان المصلحة
قد يعلق بفعل الامر التثنية في الاقضاء عليها من دون اداء الفعل
والجواب عن الاول ان الحوالا ثابت متعلقان على التثنية لا على الامر
مثل هذا وعن الثاني ان الامر بهم كمرور بالفتح التثنية هو في الابع
بما المقتضا كما يدل عليه قوله قد صدقت الزوايا ولو كان ماضيا
بعض المأمور لكان مقصدا لبعض الزوايا وقد سبق لنا ذلك عن
الثالث المطالبة صحة الزوايا مع ان بعضها طعنا على الالباب الا انه
على الرجوع الاول المطلقة وعن الرابع ان الامر التثنية متعلقان
متعلقهما فان كانا حسنا كانا كذلك ولا طعنا على الزوايا ذلك
لو كان متعلق الامر اذ لا يكون مأمورا فتبقى التثنية اصل

في قوله نعم بحول الله ما يشاء
فانه يتناول اليوم
موضع التراجع الثاني انه نعم امر بهم بدع ما ينتمى فتحه قبل
الفعل الثالث ما كان التثنية امر لثمة التراجع لم يحسن صلواته
الى ان عادت الى اخر ذلك فتح قبل وقت الفعل الرابع ان المصلحة
قد يعلق بفعل الامر التثنية في الاقضاء عليها من دون اداء الفعل
والجواب عن الاول ان الحوالا ثابت متعلقان على التثنية لا على الامر
مثل هذا وعن الثاني ان الامر بهم كمرور بالفتح التثنية هو في الابع
بما المقتضا كما يدل عليه قوله قد صدقت الزوايا ولو كان ماضيا
بعض المأمور لكان مقصدا لبعض الزوايا وقد سبق لنا ذلك عن
الثالث المطالبة صحة الزوايا مع ان بعضها طعنا على الالباب الا انه
على الرجوع الاول المطلقة وعن الرابع ان الامر التثنية متعلقان
متعلقهما فان كانا حسنا كانا كذلك ولا طعنا على الزوايا ذلك
لو كان متعلق الامر اذ لا يكون مأمورا فتبقى التثنية اصل

في قوله نعم بحول الله ما يشاء
فانه يتناول اليوم
موضع التراجع الثاني انه نعم امر بهم بدع ما ينتمى فتحه قبل
الفعل الثالث ما كان التثنية امر لثمة التراجع لم يحسن صلواته
الى ان عادت الى اخر ذلك فتح قبل وقت الفعل الرابع ان المصلحة
قد يعلق بفعل الامر التثنية في الاقضاء عليها من دون اداء الفعل
والجواب عن الاول ان الحوالا ثابت متعلقان على التثنية لا على الامر
مثل هذا وعن الثاني ان الامر بهم كمرور بالفتح التثنية هو في الابع
بما المقتضا كما يدل عليه قوله قد صدقت الزوايا ولو كان ماضيا
بعض المأمور لكان مقصدا لبعض الزوايا وقد سبق لنا ذلك عن
الثالث المطالبة صحة الزوايا مع ان بعضها طعنا على الالباب الا انه
على الرجوع الاول المطلقة وعن الرابع ان الامر التثنية متعلقان
متعلقهما فان كانا حسنا كانا كذلك ولا طعنا على الزوايا ذلك
لو كان متعلق الامر اذ لا يكون مأمورا فتبقى التثنية اصل

يجوز فتح كتاب التواتر في سنة التواتر والاحاد بمثلها وذريته في فتح ٢٠٣
 الكتاب في التواتر وهي مبرهنة في منه من الاصطفاة على وجه
 اهل الخلاف في خصوص ما فيه نكرة شدة ذمهم وهو ضعيف بالامتناع
 اليه لا يفتح الكتاب في التواتر بالاحاد عند اكثر العلماء لان
 خبر الواحد منقول وهما معلومان ولا يجوز ترك المعلوم بالمظنون
 شره من العامة الى جواردهن بما في بعضهم الخلاف في الجواز عند
 ان عمله الوقوع وما اصل الجواز موضع وفاء وادى الى فتح ذلك
 قليل الجحد وفكر الاشغال تحقيقه اجري ما الاجماع في جواز
 فتحه والفتح به خلاف مبنى على الخلاف في ان الاجماع هل يمكن استغراقه
 انقطاع الوحي لا قال المرتضى وعلم ان مصنف اصول الفقه في كلام
 لان الاجماع لا يكون ناسخا ولا منقوا واعتلوا في ذلك بانه يستمر
 بعد انقطاع الوحي فلا يجوز فتحه ولا الفتح به هذا القدر غير كاف في القاطل
 ان يعرضه فقول ما الاجماع عندنا قائله مستقر في كل حال قبل
 الوحي بعدوا ثابت ذلك سقط هذه العلة على ان مذهبا فينا
 في كون الاجماع محققا في الاحوال كلها مستقرة لان الله تعالى
 باتباع المؤمنين وهذا حكم حاصل في انقطاع الوحي بعد النبوة
 منهم بان لا يجمع على خطأ وهذا ثابت في الاحوال اذا كان

في سنة التواتر والاحاد بمثلها وذريته في فتح ٢٠٣
 الكتاب في التواتر وهي مبرهنة في منه من الاصطفاة على وجه
 اهل الخلاف في خصوص ما فيه نكرة شدة ذمهم وهو ضعيف بالامتناع
 اليه لا يفتح الكتاب في التواتر بالاحاد عند اكثر العلماء لان
 خبر الواحد منقول وهما معلومان ولا يجوز ترك المعلوم بالمظنون
 شره من العامة الى جواردهن بما في بعضهم الخلاف في الجواز عند
 ان عمله الوقوع وما اصل الجواز موضع وفاء وادى الى فتح ذلك
 قليل الجحد وفكر الاشغال تحقيقه اجري ما الاجماع في جواز
 فتحه والفتح به خلاف مبنى على الخلاف في ان الاجماع هل يمكن استغراقه
 انقطاع الوحي لا قال المرتضى وعلم ان مصنف اصول الفقه في كلام
 لان الاجماع لا يكون ناسخا ولا منقوا واعتلوا في ذلك بانه يستمر
 بعد انقطاع الوحي فلا يجوز فتحه ولا الفتح به هذا القدر غير كاف في القاطل
 ان يعرضه فقول ما الاجماع عندنا قائله مستقر في كل حال قبل
 الوحي بعدوا ثابت ذلك سقط هذه العلة على ان مذهبا فينا
 في كون الاجماع محققا في الاحوال كلها مستقرة لان الله تعالى
 باتباع المؤمنين وهذا حكم حاصل في انقطاع الوحي بعد النبوة
 منهم بان لا يجمع على خطأ وهذا ثابت في الاحوال اذا كان

في الزيادة على الركبتين بطريق السؤال لهما وجهه بالانتماء ان ذلك يخرج
لوجز الركبتين لا الله تعالى ان كانا في الغيبة فيها ثابلا بل يتبدلان يكون
التمتع دل على وجوب تعقيب المشاهدة الثانية بل لم ان يكون الامر متعلقا
فخالف تعقبها فلم يرفع الدليل الثاني شيئا غير ذلك لما الركبتين من حكمها
باقين كونها واجبت غاية ما في البان وجوبها كان منفردا فصانعا
والتي لا يمتنع بانها غير اليه كما لا يمتنع وجوبه في نفسه واحد اجماع
بعدها انما كونها الواضحة فالماجرى تابعان كانا غير متبدلان
الا ان الامر بطريقه لا يمكن ان الفعل لم يكن فخا ولو علم الاجزاء من الدليل
التي كان المنسوخ انما هو ما منفرد بين لا وجوبها اذ اعترض هذا علم
ان في هذا الاختلاف يظهر في جواز اثبات الحكم بغير الواحد على ان
لا يمتنع بالدليل المقتطوع من كل ما يثبت كونه ناسخا لا يجوز اثباته
وهذا عند التحقيق اشره من كثير من اثارا اكثر مما بحث هذا الباب

هذا هو الوجه في كونها واجبة غاية ما في البان وجوبها كان منفردا فصانعا
والتي لا يمتنع بانها غير اليه كما لا يمتنع وجوبه في نفسه واحد اجماع
بعدها انما كونها الواضحة فالماجرى تابعان كانا غير متبدلان
الا ان الامر بطريقه لا يمكن ان الفعل لم يكن فخا ولو علم الاجزاء من الدليل
التي كان المنسوخ انما هو ما منفرد بين لا وجوبها اذ اعترض هذا علم

في القياس ايضا **المطلب الثامن** فافيد ان الاستصحاب اصل القياس الحكمي

على معلوم بمثل الحكم الثابت لمعلوم اخر لا شرا كما في القصة الحكم كوضع
الحكم الثابت في موضع لا موضع اخر في غير ما في الشرع كما معاودة
وهي مستنبطة او متصورة فافيد ان القياس على ما في العلم المستنبطة
الانتماء على اجماعهم في غير واحد منهم وتكون الاجابا بانها حكم

هذا هو الوجه في كونها واجبة غاية ما في البان وجوبها كان منفردا فصانعا
والتي لا يمتنع بانها غير اليه كما لا يمتنع وجوبه في نفسه واحد اجماع
بعدها انما كونها الواضحة فالماجرى تابعان كانا غير متبدلان
الا ان الامر بطريقه لا يمكن ان الفعل لم يكن فخا ولو علم الاجزاء من الدليل
التي كان المنسوخ انما هو ما منفرد بين لا وجوبها اذ اعترض هذا علم

هذا هو الوجه في كونها واجبة غاية ما في البان وجوبها كان منفردا فصانعا
والتي لا يمتنع بانها غير اليه كما لا يمتنع وجوبه في نفسه واحد اجماع
بعدها انما كونها الواضحة فالماجرى تابعان كانا غير متبدلان
الا ان الامر بطريقه لا يمكن ان الفعل لم يكن فخا ولو علم الاجزاء من الدليل
التي كان المنسوخ انما هو ما منفرد بين لا وجوبها اذ اعترض هذا علم

۲۰۷
مجله
دانشگاه
مطالعات
مطالعات

 ~ 2.5

اهل البيت وبالحكمة فنعين في ضرورة الدفء اما المصنف في مثل
خلاف بينهم ظاهره ترضى له المنع منه ايضا وقال المحقق اذ لم يشر
على العلة وكان هناك شاهد حال يدل على سقوط اعتبارها عاونا
العلة في ثبوت الحكم بما يقتضيه الحكم وكان ذلك برها قاطعا لا
وه الاقوى عندنا ان العلة اذا كانت مخصوصة وعلم بوجودها في
كان حجة واضحة في النهاية لذلك بان الاحكام الشرعية تابعة
الحقيقة والشرع كاشف عنها فاذا نص على العلة عرفنا انها الباعثة
الموجبة لذلك الحكم فابن وجدت وجب وجود المعلول وحقى
الاحتجاج بان الشارع حرمت الخمر لكونها بحيث يكون فيها
الى الخمر معتبرا في اقله واذا احتمل الامر ان يحرز القياس واجاز
من احتمال اعتبار العلة فان يجوز ذلك فيسلم فيميز له
في العليات حتى يقال بالحركة انما اقتضت التحريم لغيرها على
هو معلها فالحركة القائمة بغيره لا يكون علة للتحريم كقولنا
العيد معتبرا في الجملة لكن العرف يقطع هذا العيد عن دية
فان قول الارباب لا ينافي اكل هذه الحشيشة لانها لم يمتنع
اكل كل حشيشة تكون ساسلنا عذله هو الغناء القيد لا يمتنع
انما يمتنع فيها اذا لم يشارع حرمت الخمر لكونه منكر اما لو

والاسكان في ذلك الاحتمال ثم اورد الاخر من ان الحركة
ان عتد بها مضاف في الحركة فكذا لا يمنع فخره بل الحركة
وان عتد بها امر التوابع في ذلك الاحتمال فكذا لا يمنع
ابطاله من قبل مفصل قولكم المرفوع في العامة هذا القيد فلما دنا
عرف بالبرهنة وهي شفقة الابواب من تناول المصروف فلم يبق في الحلة
التصديق كذا وكذا لوصح بان العلة هي اسكان في ذلك الاحتمال
في هذا التصديق لم اسكان الحركة بما وجدنا له لبرهنا من العلم بان
الامكان من حيث هو اسكان الحركة في العلم بيقوت هذا الحكم في كل
ولكن العلم بحكم بعض تلك المجال ما خرا من العلم ببعض فلم يكن محتمل
فردا والاتصال اولى من العكس فلا يكون هذا ماسا وما العلة ذلك
والتحقق في هذا الباب بان التراجع عن القضي لان المانع انما منع من
فان قوله الحركة لكونه متكررا محتمل لان يكون في تقدير التعليق لا
المخصص بالحركة فلا يتم ان يكون في تقدير التعليق مطلق الاسكان فغير المشك
يلم ان التعليق بالاسكان المخصص بالحركة عام وان التعليق بالمطلق
فقطهم متفقون على ذلك نعم التراجع وقع في ان قوله الحركة لكونه
مسكاهل معتدلة ان هذه الحركة بالاسكان لا يمكن ان يحمل الصبي
هذا لان العلم على العلة هل في تحقيقه ومن الحكم في جميع موارد

فان قيل لو كان العلم بالاسكان مطلقا لكان العلم بالحركة مطلقا ايضا فلو كان العلم بالحركة مطلقا لكان العلم بالاسكان مطلقا ايضا فلو كان العلم بالاسكان مطلقا لكان العلم بالحركة مطلقا ايضا

فان قيل لو كان العلم بالاسكان مطلقا لكان العلم بالحركة مطلقا ايضا فلو كان العلم بالحركة مطلقا لكان العلم بالاسكان مطلقا ايضا فلو كان العلم بالاسكان مطلقا لكان العلم بالحركة مطلقا ايضا

فان ذلك متعطلية قول كان العلامة لرفقة على اجحاج المرضي هذا ٢٠٩
 الباب لذلك حبل النزاع فيه بين القوم لفظيا وانهم متفقون في المعنى
 وكلام المرضي مصرح بخلافه فانه اخرج على المنع بان علل الشرح انما
 تنبثق عن الداعي الى الفعل وعن وجه الصلة فيه فلا يترك الشك في
 كلامه صفة واحدة تكون في احدهما داعية الى فعله دون الاخر مع شواذ
 يكون في احدهما مثل الصلة وتعدد عوالت في غير فعال دون فعال
 وجه دون وجه قد يسهل دون قد قال هذا بابت الداعي مبرور
 بجان يعطى لوجه الاحساد دون صغير درهم دون درهم وفي حال دون
 اخرى ان كان في حاله فعله الوجه الذي لا جله فلنا بينه ثم انه اذا
 صح هذا الجمل لا يمكن في النقص على العلة ما يوجب النقص والقياس هو الترتيب
 على العلة يجري النقص على الحكم في ضمير على موضع ليس لحدان يقولان
 يوجب النقص على العلة النقص كان عينا وذلك يبعد ما لا نكر فعل ولا
 وهو ما كان هذا الفعل المعين مصلح هذا كلامه فلا يملك كون
 النزاع في المعنى ظاهرة فلا وجه لدعوة العلامة لاتفاق فيه نعم وجه
 ما ذكره فهو موافق للمعنى فلا يفتقر ان يحد المانعين اذا عرفت ان
 ان الاظهر عندنا انه المحققة ووجه يظهر من تضاعف الكلام في
 المقام فلا غليل يغيره واما وجه المرضي فزايها ان المتبادر من احده

فيكون قوله في كتابه كونه من جنس المرضي
 وكونه في قوله في كتابه كونه من جنس المرضي
 فيكون قوله في كتابه كونه من جنس المرضي

فيكون قوله في كتابه كونه من جنس المرضي

فيكون قوله في كتابه كونه من جنس المرضي

[illegible]

21-

يتمتع المال بامتياز الخصوصية منها قل الحكم بها لا بيان الداعي

الصلح أصل هذه العلامة في التهذيب كثير من العامة الى ان صدر

الحكمة في هذا الباب: الحافاة الاذى الاربع من اركان الفقه

تعمیم فی عبارت انما یجب تناول لادی و بعد غرض از بیانها پس معلوم می

بالقاس الجلي انكر ذلك المخفوقه وجمع من الناس واختلفوا في القدر

فيلان ذلك الميمونه وفواء عليه ميموه هذا الاعتبار ميموه

لَكُنْ حَكِيمًا الْمَذْكُورُ فِيهِ مَوَاقِلُ الْحِكْمِ الْمَذْكُورِ وَتُعَاظَرُ فِيهِ مِنَ الْخُطَا فِيهِ وَمَا

١٠٨ : ١٠٩ : ١١٠ : ١١١ : ١١٢

يكون غير المنوزية مخالفاً للذوق في الحكم فهو الشرع ولو صح

هذا بل الخطاب يقال للاول معنى الخطاب به ومن الخطاب قالوا

انه منقول عن موضوعه القوي الى المنع من انواع الاذى هو صريح كلام

المحقة ومع الذاهبة إلى كون مثله ماساة لوقطعة النظر إلى الخ

الحق في بحره لا يهيب في أوله سله باسانه و طوع شعركم
 قال المشركون من الكفار الكاكره فتمت الامانة وعك: اكفر:

المناسبات المصونة بحكم الكرام في منع التافيف عن لونه الذي

الفرع للمحكم به ولا معنى للقياس لذلك وجبتان المعنى المناسب للوجبة

لإثبات الحكم حتى يكون بينا سابل الكونه شرطاً في دلالة الملقوط على حكم

النفقة: ولها أن تجعل كما يشاء الزوج من الغنى والكد، فإسألها

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

الفريد رينيليا الخطاب
وحنوي أخشاب

وَلَحْوَیْ اَحْمَدَاب

فصل في استحقاق النسياء على جيبان الوضوء على استحقاق الوضوء
الشرعي على الجلب فانه ما عدا ذلك من غير الوضوء غير مستحق له
عرفت ذلك الخواص ذكر بعض المحققين ان الزناح هي هنا لفظ لا طائل
منه اصل اختلف الناس في استحقاق النسياء على من يبيت حكمه
يعتق ثم يحرم في اليوم دليل على انشاء ذلك الحكم فعل حكمه
على ما كان وهو الاستصحاب يقتصر الحكم في الوقت الثاني في دليله
مجانة من العانة على الثاني بحكمي عن الفيد المصير الاول وهو احتيا

الاكثر قد شالوا له بالنيمة اذا دخل في الصلوة ثم رآى الماء في ثوبها
والاقتداء واقع على وجوبه لمضيها قبل الزيادة فعل النسيء على فعلها
بعدا استصحابا للحال الاول لم يثبت فيها بالوضوء قال بالاستصحاب
قال بل الاول من اجل حاله الثاني في الجملة انتهى وان استصحاب الحال
بين الحالين بحكم غير لازم لان الحالين مختلفان في حيث كان غير واحد

للماء في واحد ما وجد له في الاخر فكيف هو بين الحالين من غير دلالة
واذا كان ثبوت الحكم في الحالة الاولى بدليل فالواجب تنظر ان كان الدليل
يقابل الحالين من حيث ما يمتنع ليس هنا استصحاب ان كان شالوا له

انما هو الحال الاولى فقط والثانية عارية من دليل لا يجوز ثبوت الحكم
لها من غير دليل بل من هذه الحالة من العلوم الدليل بحري الاول وقت

واذا حكم بغيره بانزوي في صفة
قد تميزت من غيره وهو ذلك
محمدا بن سبب الوقت
وحدوده في جوارحه

فصل في استحقاق النسياء على جيبان الوضوء على استحقاق الوضوء
الشرعي على الجلب فانه ما عدا ذلك من غير الوضوء غير مستحق له
عرفت ذلك الخواص ذكر بعض المحققين ان الزناح هي هنا لفظ لا طائل
منه اصل اختلف الناس في استحقاق النسياء على من يبيت حكمه
يعتق ثم يحرم في اليوم دليل على انشاء ذلك الحكم فعل حكمه
على ما كان وهو الاستصحاب يقتصر الحكم في الوقت الثاني في دليله
مجانة من العانة على الثاني بحكمي عن الفيد المصير الاول وهو احتيا

الاكثر قد شالوا له بالنيمة اذا دخل في الصلوة ثم رآى الماء في ثوبها
والاقتداء واقع على وجوبه لمضيها قبل الزيادة فعل النسيء على فعلها
بعدا استصحابا للحال الاول لم يثبت فيها بالوضوء قال بالاستصحاب
قال بل الاول من اجل حاله الثاني في الجملة انتهى وان استصحاب الحال
بين الحالين بحكم غير لازم لان الحالين مختلفان في حيث كان غير واحد

للماء في واحد ما وجد له في الاخر فكيف هو بين الحالين من غير دلالة
واذا كان ثبوت الحكم في الحالة الاولى بدليل فالواجب تنظر ان كان الدليل
يقابل الحالين من حيث ما يمتنع ليس هنا استصحاب ان كان شالوا له

انما هو الحال الاولى فقط والثانية عارية من دليل لا يجوز ثبوت الحكم
لها من غير دليل بل من هذه الحالة من العلوم الدليل بحري الاول وقت

من لا نة فاذا لم يجر اثبات الحكم الاول لا بد من ثبوت ثانيا ثم ادونوا
حاصلان بثبوت الحكم في الحالة الاولى يقتضي استمراره الا مانع ذلوله
لذلك لم يعلم استمرار الاحكام في موضع حدث الحوادث لا يمنع من ذلك
كما لا يمنع حركة الفلك ما جبر من الحوادث فيجب ان يخصص بالانواع
مانع واجاب بانه لا بد من اعتبار الدليل الدال على ثبوت الحكم في الحالة الاولى
وكيفية اثباته وهل يثبت في تلك حالة واحدة وعلى سبيل الاستمرار هل يثبت

بشرط مراعى ولم يعلق قال قد علمنا ان الحكم الثاني في الحال الاولى انما
يثبت بشرط خض الماء والماء في الحالة الثانية موجوده وانقطع الوجود
على ثبوته في الاولى اختلف في الثانية فالحالان مختلفان قد ثبت في
المقول ان من شاهد يدان في الدان غاب عنه لم يحسن ان يصدق استمراره
في الدان لا بدليل بطلان كونه في الدان في الثاني فمذلة الوجود غير كونه
عمرهما مع ضد الوجود فاما القضاء بان حركة الفلك ما جبر بالانواع
استمر الاحكام ذلك مملوكا لادلة على من ادعى ان وجود الماء لم يستمر
الدلالة ثم قال بطلان ذلك يجب من قال فيجانب لا يقطع بخبر من اخبرنا حركة
وما جبرهما بل البلدان على استمرار وجودها وذلك انه لا بد للقطع على التمسك
من دليل المعادة او ما يفهم مقامها ولو كان البلد الذي خبرنا عنه على
البحر فمذلة الخلقه انما لا يمنع من ذلك خبره وانما الدليل على ذلك

انما هو في الدان في الثاني فمذلة الوجود غير كونه

انما هو في الدان في الثاني فمذلة الوجود غير كونه

انما هو في الدان في الثاني فمذلة الوجود غير كونه

كذا لا بد من جهة القول الاخر وجوب الاول ان مقتضى الحكم الاول ثابت الثاني ٢١٣
 لا يصلح واضاله فوجب الحكم بثبوته في الثاني اما ان مقتضى الحكم الاول ثابت
 فلا ناسككم على هذا التقدير اما ان لا يصلح واضاله فلا ناسككم
 انما هو احتمال يتقدم ما هو جيب في الحكم لكن احتمال ذلك يعارضه احتمال
 عدمه فيكون كل واحد منهما مدفوعا بما قبله فبني الحكم الثاني على
 رفع الثاني ان الثابت والا قابل للثبوت ثانيا والا لا تغليب الا
 الذي له الاستحالة فحين يكون في الزمان الثاني جازا للثبوت كما
 ان لا يقع بعد الاثر لاستحالة خروج الحكم عن مد طرفة العين
 لمؤثر فاذا كان التعديل تقدير عدل العلم لمؤثر يكون بقاءه خارج من حكم
 في اعتقاد الجتهاد العمل بالراجح واجبا لثالث الفقه اهلوا واستحقا
 الحال في كثير من المسائل الموجبة لاجل هناك موجود في موضع الخلاف ذلك
 كشكلة من يفرق بالطهارة وشك في الحديث فانه يعمل على يقينه في كل العكر
 من يفرق طهارة ثوبه حال بني على ذلك حتى يعلم خلافها من شهد بثبوتها
 بني على بقاءها حتى يعلم واضاه من عاب غيبه منقطع حكم يقينه انكساره
 يعلم اوله وعزل خيبته في الموارث وما ذاك الا لاستحالة حال جوده
 وهذا العلم موجود في موضع الاستحالة فوجب العمل بالراجح ان العلم بالثبوت
 على جوازه الحكم مع عدم الدلالة الشرعية على ما يقتضيه الآية

في قوله لا بد من جهة القول الاخر وجوب الاول ان مقتضى الحكم الاول ثابت الثاني
 لا يصلح واضاله فوجب الحكم بثبوته في الثاني اما ان مقتضى الحكم الاول ثابت
 فلا ناسككم على هذا التقدير اما ان لا يصلح واضاله فلا ناسككم
 انما هو احتمال يتقدم ما هو جيب في الحكم لكن احتمال ذلك يعارضه احتمال
 عدمه فيكون كل واحد منهما مدفوعا بما قبله فبني الحكم الثاني على
 رفع الثاني ان الثابت والا قابل للثبوت ثانيا والا لا تغليب الا
 الذي له الاستحالة فحين يكون في الزمان الثاني جازا للثبوت كما
 ان لا يقع بعد الاثر لاستحالة خروج الحكم عن مد طرفة العين
 لمؤثر فاذا كان التعديل تقدير عدل العلم لمؤثر يكون بقاءه خارج من حكم
 في اعتقاد الجتهاد العمل بالراجح واجبا لثالث الفقه اهلوا واستحقا
 الحال في كثير من المسائل الموجبة لاجل هناك موجود في موضع الخلاف ذلك
 كشكلة من يفرق بالطهارة وشك في الحديث فانه يعمل على يقينه في كل العكر
 من يفرق طهارة ثوبه حال بني على ذلك حتى يعلم خلافها من شهد بثبوتها
 بني على بقاءها حتى يعلم واضاه من عاب غيبه منقطع حكم يقينه انكساره
 يعلم اوله وعزل خيبته في الموارث وما ذاك الا لاستحالة حال جوده
 وهذا العلم موجود في موضع الاستحالة فوجب العمل بالراجح ان العلم بالثبوت
 على جوازه الحكم مع عدم الدلالة الشرعية على ما يقتضيه الآية

في قوله لا بد من جهة القول الاخر وجوب الاول ان مقتضى الحكم الاول ثابت الثاني
 لا يصلح واضاله فوجب الحكم بثبوته في الثاني اما ان مقتضى الحكم الاول ثابت
 فلا ناسككم على هذا التقدير اما ان لا يصلح واضاله فلا ناسككم
 انما هو احتمال يتقدم ما هو جيب في الحكم لكن احتمال ذلك يعارضه احتمال
 عدمه فيكون كل واحد منهما مدفوعا بما قبله فبني الحكم الثاني على
 رفع الثاني ان الثابت والا قابل للثبوت ثانيا والا لا تغليب الا
 الذي له الاستحالة فحين يكون في الزمان الثاني جازا للثبوت كما
 ان لا يقع بعد الاثر لاستحالة خروج الحكم عن مد طرفة العين
 لمؤثر فاذا كان التعديل تقدير عدل العلم لمؤثر يكون بقاءه خارج من حكم
 في اعتقاد الجتهاد العمل بالراجح واجبا لثالث الفقه اهلوا واستحقا
 الحال في كثير من المسائل الموجبة لاجل هناك موجود في موضع الخلاف ذلك
 كشكلة من يفرق بالطهارة وشك في الحديث فانه يعمل على يقينه في كل العكر
 من يفرق طهارة ثوبه حال بني على ذلك حتى يعلم خلافها من شهد بثبوتها
 بني على بقاءها حتى يعلم واضاه من عاب غيبه منقطع حكم يقينه انكساره
 يعلم اوله وعزل خيبته في الموارث وما ذاك الا لاستحالة حال جوده
 وهذا العلم موجود في موضع الاستحالة فوجب العمل بالراجح ان العلم بالثبوت
 على جوازه الحكم مع عدم الدلالة الشرعية على ما يقتضيه الآية

لا يجوز ان يكون الحكم
 في غير ما هو
 في غير ما هو

ولا معنى للاستصحاب الا هذا اذا قلنا ذلك فاحكم ان المعنى ذكر في اول
 كلامه ان العلم بالاستصحاب على غير ما كان له المختار فيجب ان يجد الوجوه
 الاربعه في ذكرها المانع والواجبها وقال بعد ذلك الذي مختار ونحن ننظر
 في الدليل المقضي لذلك الحكم فان كان يقضي به مقتضى وجب القضاء بما شره
 الحكم كعقد النكاح مثلا فانه يوجب حل الوطى وماذا وقع الخلاف في الا
 يقع بها الطلاق كقولنا انت خليفة زهير فان المستدل على ان الطلاق لا
 يقع بها وقال حل الوطى ثابت قبل التطوف بهذا فيجب ان يكون ثابتا بعدها
 لكان استدلالا صحيحا لان المقضي للتحليل وهو العقد اقضاء مطلقا
 ولا ضل من الاثبات المذكور افضل لذلك الاقضاء فيكون الحكم ثابتا
 عملا بالمقضي وهو العقد ليرتبط انما بان فلم يثبت الحكم لانا نقول في وجوب
 العقد اقضي حل الوطى فيبدأ بوفاء فلم ندوم الحل نظر الى وقوع المقضي
 لا الى وانه فيجب ان يثبت الحل حتى يثبت الزايف فان كان الخصم يثبت
 ما اشترطه في ذلك عملا بغير دليل بان كان معنى امره وانه ذلك
 قض مضروبون عنه هذا الكلام جيد لكنه عند التحقيق يرجع عما اختارنا
 اوله ومصير الى القول الاخر كما برشد اليه في علمهم لموضع النزاع بكسالة
 المتيقن فيصنع عنه حجة المرفوض فكانت راسخا ما يرد على الجواب من اثبات
 فاستدل بهذا الكلام وقد اخبر في المعبر قول المرفوض وهو الاثر

لا هو المقضي

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
الذي كنا لنهتدي لہ

المطلب الثاني في الاجتهاد والتقليد أصل الاجتهاد ٢١٥

الْقُدْرَةُ عَلَى الْجَهْدِ وَالْمُشَقَّةِ فِيهَا الْقِيَامُ فِي حُلِّ الثَّقِيلِ وَالْإِفْقَالِ

ذلك في الخبر، وما في الاصطلاح فهو استفراغ الفقيه وسعة المجال

الفسح بمكشع وما خلف الناس في قوله للبحر في معنى جريانه

المسائل دون بعض ذلك بان يحصل العارها هو مناط الاجتهاد

بعض المسائل فقط فلهذا ان يجتهد فيها اولاً وذهب العلامة في التمهيد

التهميد ذكرى سر والدي في جملة من كتبه وجمع من العامة الى الاول

مساوئ المتحدة المطلة في كتابه ١٠٠٠ من معانيه وانه

فكما كان ذلك الاختلاف فكذا هذا الاختلاف

نقد عمل يجوز تعلفه بالحكم المفروض حصوله ما هو دلالة في

في المسئلة خمسة حيث جعل النجوى المذكور يخرج من الفرض في

فِيمَا عِنْدَ هَذَا الْمَقَامِ أَنْ تَرْضَى لِقَائِي عَلَى سَنِيَّةٍ لِيَقْبَلَ بِي

بعض علی وجہیہ استدلال محمد الطائفاً غیر مشغول

لكن جواز الاعتماد على هذا الاستنباط بالساواة للجمع المثلثي لا يثبت

وَلْيَرْفَعْ لَكُمْ أَعْلَامًا يُدْرِكُ فِيهَا الْبَصِيرَةُ ۚ

لما أمكن الأخاف من باب مخصوص الحكمة ولكن الشأن في العلم بالحكمة

10/10/2020

10/10/1940

في الذليل عبد النجدي

عبدالمصطفیٰ بن علی بن ابی طالب علیہ السلام و آلہ
عبدالمصطفیٰ بن علی بن ابی طالب علیہ السلام و آلہ

وہاں سے وہ فوراً فرار ہو گیا۔

۱- سید محمد علی حسینی
سازمان بهادر - تهران

۲- سید محمد علی حسینی
سازمان بهادر - تهران

و جرحه و لم يستر ما وراء ان يسمع و تخلفه الذي
 المانع من مقتضاه انه قد
 بالعلم من الدليل و احكام الاولون

ان المعروض من
الدين هو ما يثبت في

و خاضک و برده و کاسه و ظروف و سقا و
و جری و در مسجد علی و حمام و ادب و جری و جری و جری

۱۳۹۰ - فصل طریقی در معانی و احوال
فصل معانی و احوال در معانی و احوال

بجاء ۲ در صد و ۵۰ هزار تومان و ۱۰۰ هزار تومان

برای جبهه و انصاف و عدل و برابری و آزادی و حقوق و رفاه و سعادت و شادی و خوشبختی و ...

فریاد و شکایت و عجز و استعجال

لقد التزم عليها في المآثر ان يكون هي قد تولى استنباط المسائل كلها
 بل هذا القدر الى الاغنيا من حيث ان علوم الفقه واما هو كمال القوة
 ان القوة الكاملة بعد عن حال الخلق انما هي صفة وكيف يشوبها السلام
 لكن القول في اعتناء على المجتهدين المطلق انما هو على دليل قطعي في اجتماع
 الامة عليه صفا الفقه وبقية صفا ينص في موضع النزاع ان يحصل له
 فحق دليل على سواة الفقيه الاجتهاد المطلق واعتماد الفقيه عليه في
 الذي لا يخرج في مسألة الفقيه تعلق بالفتن في العمل بالفتن ورجوعه
 الى الفقيه المجتهد المطلق ان كان معك لاكتشاف المراد الفقه الحاشية
 انما كمال المجتهدين هذا الحاشية الملقب بالفتن ان كان بالعرض اما بالاجتهاد
 ومع ذلك الحكم في نفسه مستبعدا فانه ثبوت الواسع بين الحكم
 بالاستنباط والرجوع في التقليل في شئت فقل تركب التقليل في
 وهو غير مرف أصلا في الاجتهاد المطلق ثم لا يتوقف عليها
 بالاجمال ان يعرف جميع ما يتوقف عليه اذ لا ذلك على المسائل
 الشرعية الشرعية بالتفصيل ان يعلم من الفقه صفا الالفاظ العربية
 ما يتوقف عليه استنباط الاحكام من الكتاب السنة ولو الرجوع الى
 الكتاب العمل قد دخل في ذلك معرفة الفقه والاصول من الكتاب فانما
 بالاحكام بان يكون جالما بوجهها وبفكر عند الحاجة من الرجوع اليها

هذا هو الوجه في استنباط المسائل كلها
 بل هذا القدر الى الاغنيا من حيث ان علوم الفقه واما هو كمال القوة
 ان القوة الكاملة بعد عن حال الخلق انما هي صفة وكيف يشوبها السلام
 لكن القول في اعتناء على المجتهدين المطلق انما هو على دليل قطعي في اجتماع
 الامة عليه صفا الفقه وبقية صفا ينص في موضع النزاع ان يحصل له
 فحق دليل على سواة الفقيه الاجتهاد المطلق واعتماد الفقيه عليه في
 الذي لا يخرج في مسألة الفقيه تعلق بالفتن في العمل بالفتن ورجوعه
 الى الفقيه المجتهد المطلق ان كان معك لاكتشاف المراد الفقه الحاشية
 انما كمال المجتهدين هذا الحاشية الملقب بالفتن ان كان بالعرض اما بالاجتهاد
 ومع ذلك الحكم في نفسه مستبعدا فانه ثبوت الواسع بين الحكم
 بالاستنباط والرجوع في التقليل في شئت فقل تركب التقليل في
 وهو غير مرف أصلا في الاجتهاد المطلق ثم لا يتوقف عليها
 بالاجمال ان يعرف جميع ما يتوقف عليه اذ لا ذلك على المسائل
 الشرعية الشرعية بالتفصيل ان يعلم من الفقه صفا الالفاظ العربية
 ما يتوقف عليه استنباط الاحكام من الكتاب السنة ولو الرجوع الى
 الكتاب العمل قد دخل في ذلك معرفة الفقه والاصول من الكتاب فانما
 بالاحكام بان يكون جالما بوجهها وبفكر عند الحاجة من الرجوع اليها

موقف

هذا هو الوجه في استنباط المسائل كلها
 بل هذا القدر الى الاغنيا من حيث ان علوم الفقه واما هو كمال القوة
 ان القوة الكاملة بعد عن حال الخلق انما هي صفة وكيف يشوبها السلام
 لكن القول في اعتناء على المجتهدين المطلق انما هو على دليل قطعي في اجتماع
 الامة عليه صفا الفقه وبقية صفا ينص في موضع النزاع ان يحصل له
 فحق دليل على سواة الفقيه الاجتهاد المطلق واعتماد الفقيه عليه في
 الذي لا يخرج في مسألة الفقيه تعلق بالفتن في العمل بالفتن ورجوعه
 الى الفقيه المجتهد المطلق ان كان معك لاكتشاف المراد الفقه الحاشية
 انما كمال المجتهدين هذا الحاشية الملقب بالفتن ان كان بالعرض اما بالاجتهاد
 ومع ذلك الحكم في نفسه مستبعدا فانه ثبوت الواسع بين الحكم
 بالاستنباط والرجوع في التقليل في شئت فقل تركب التقليل في
 وهو غير مرف أصلا في الاجتهاد المطلق ثم لا يتوقف عليها
 بالاجمال ان يعرف جميع ما يتوقف عليه اذ لا ذلك على المسائل
 الشرعية الشرعية بالتفصيل ان يعلم من الفقه صفا الالفاظ العربية
 ما يتوقف عليه استنباط الاحكام من الكتاب السنة ولو الرجوع الى
 الكتاب العمل قد دخل في ذلك معرفة الفقه والاصول من الكتاب فانما
 بالاحكام بان يكون جالما بوجهها وبفكر عند الحاجة من الرجوع اليها

ولفوق كتب الاستدلال في السنة الاحاديث المتقدمة بالاحكام بما
يكون عند من الاصول الصحيحة بما يجمعها ويعرف موقع كل ما يبحث يمكن
من الرجوع اليها وان يعلم احوال الروا في المرجع التبدل ولو للمرجحة
يعرف مواقع الاجماع للقرن من مخالفة من يكون عالما بالمطالب التي
من حكم الامور النواهي والعوائد خصوصاً غير ذلك من مقاصد
الاستنباط عليها وهوم العلوم للجهل كما منه عليه بعض المحققين لا بد
ان يكون ذلك كله بطريق الاستدلال على كل اصل منها لما فيها من زيادة
الاكتمال يومه المتأخرون وان يعرف شرط البرهان لانتفاع الاستدلال
الامن فان بقوة مدسية تغني عن ذلك وان يكون له ملكة مستقيمة
قوة اذ ذلك يقتضيها على اقتناص الفروع من الاصول والتجزيات
القواعد ما والرجوع في موضع التعارض من اذ عرف هذا فاعلم ان جماع
من لا يصحوا غيرهم عندنا في الشرايط معرفة ما يؤلف عليه العلم بالاشارة
من حذر العالم واقفاره الى ضائع موضوع بما يجنبه بهما يمنع باعث
للافتناء مصداقاً بما هم بالمعجزات كل ذلك بالذليل الاحوال وان لم يفتد
على التحقيق والتفصيل كما ما هو واجب المتبحر في علم الكلام فاقسم
بعض المحققين ان هذا من لوازم الاجتهاد وتوابعه من عقائد وانما
وهو حسن مع ان ذلك لا يخفض بالجهل هذا هو شرط الايمان ما مقرر

[illegible]

في التقليد

١٩

على ما فيها من الاشكال وقع بمقتضى الأصل التقليدي هو العمل
بقول الغير من غير جرح كاختلاف العاين المجتهد بقول مثله وعلى هذا فارجو
الى الرسول مثلاً ليس تقليداً وكذا رجوع العاين للمفتي لقيام الحج في
الاول بالمحجرة وفي الثاني بما سندر هذا بالنظر في اصل الاستحسان
والا فلا ريب في ثمنية اخذ التقليد العاين بقول المفتي تقليداً في العرف
وهو ظاهر في نظر هذا ذكر العلماء على هذا التقليد ان لم يبلغ در
الاجتهاد سواء كان عامياً او عالماً بطريق من العلوم وعرض في الذكر في
بعض قديم الاحكام ومنها جلب منهم القول بوجوب الاستدلال على نحو
العلم كقضاياه بعبارة الاجال الحاصل من مناقشة العلماء عند الحاجة اليها
والنصوص الظاهرة وان الاصل في المنافع الاجابة وفي المضار المحرمة فيجوز
نقض ما طعن في ثبوت كلاله والنصوص بصورة ضعف هذا القول بظاهر
حكمي غير واحد من اصحابنا في العلماء على الاذن للعلوم الاستفتا
في غير تباكر واجتماع ذلك بانزله وجعله العاين النظر في ادلة الشا
الفتوية لكان ذلك ما قبل وقوع الحادثة او عندها وانما ما خلا
اما قبلها فاجاب الاجماع ولا يتردد في الاستيفاء في النظر في ذلك
يؤيد الى الضرر في المعاش القسط اليه اما عند تولد الوضعية فلا
ذلك متعلق لاستحالة انصاف كل تاي عند تولد الحادثة بصفة المجتهد

وَمَغَى الثَّقَلَيْنِ

٢٢٠ وبالجملة فهذا الحكم لا مجال للتوضيح أصل التوضيح المقيد

السؤال العقائد هو قول جمهور علماء الاسلام الامن شد من اهل الخلافة

والبر ما ألوهي قائم على خلافه فلا التفات اليه إذ اعترف هذا قاعلم

ان المختارة بعد مصر الى المنفى في هذا الاصل وذكره الاجماع عليه السلام

وَأَذِّنْ لَنَا غَيْرَ هَٰذَا مِنْ هَٰذَا الْخَطِّ الْمَوْضُوعِ عَنْهُ قَالَ شَيْخُنَا أَبُو جَعْفَرٍ

وَمَا مِنْ دَابَّةٍ مِنْهَا إِلَّا أَعَزَّنَا فِي الْخَلْقِ لَا يَمْلِكُ بِهَا الْقَوْمُ وَلَا الْقَوْمُ بِهَا يَمْلِكُونَ

[illegible]

العام يعلم بكونه يعلم حرباً يعاقبها لادانته للعاصفة، ويؤيد

انما كان لانهم كانوا كبروا وما لادله وهو سهل المأخذه فاقول

كان ذلك عاصلا لكل مكلف من من يوصف بالموحد يحصل له

هو سقوط الأمان وإن لم يكن معلوما لكل مكلف فإن يكون الأمان بالإن

موقوف على العلم بحدوثك الأدلة المشاهدة منهم لكن ذلك مع ولائهم

كان يحكم بالاسلام الاعراب من غير ان يعرفوا عليه لغة الكلام ولا يلزمه

بما لم يامر بتعلم الاموال الشرعية الا في هذه كالصلوة وما اشبهها في هذا

الكلام اشعارا بميل الحق الى موضة الشيخ على ما حكاه عناد في موضع

أمر ليس في أن تحرم الأدلة بالعبارة الصالحة عليها ودفع الشبهة.

فما البرهان بل الواجب من الدلائل الاجمالي بحث وجوب الممانعة

وهذا يحصل اية نظر فاذلكم يشوقوا في قول الشهاد علي سخلام

مجلس شورای اسلامی

11

و در این کتاب که به نام "تاریخ و جغرافیه ایران" است، به تفصیل به تاریخ و جغرافیه ایران پرداخته شده است.

کما مر مرمری، بنظایان من و بختدار
مغنی و کسود کما مرمری و بختدار
نکاحه کما مرمری و بختدار

الحرة ولو يكن البني جرحا على الاعراب المسلم اذ كانوا يعطون العلم
 جيد القصد كما قال الاعراب البقرة على البقرة والاعدام نزل على البقرة
 ذات البرج وارض ذات فجاج لا نزل على الكلبين غير اصله فيمنع
 انتهى يرجع اليه المقلد مع الاجتهاد ان يكون موثقا عند صحة رجوع
 اليه على اصول الشريعة فانه بالحق المصلحة المطلقة والاجبا المتواترة او
 لقرائن الكيفية المتعاضدة وبقائها على علمين العارفين لا يتجسس عن
 الا اجتماع شرط قطوعها في هذا الموضوع عن الوجوه كما لا يخفى على
 المتأمل يظهر منها دلائل متضادة في خلاف فان العلامة رده فانه تنهد
 لا يشترط في المستغنى على صحة اجتهاد المعنى لقوله ثم فسئلوا اهل الذكر
 من غير تغيير بل على علمين بقا من يوجب على طاعة من اهل الاجتهاد
 والورع ولما يحصل له هذا النظر برؤية له نصيبا للمعنى بمشاهدة
 واجتماع المسلمين على استنفاد ونظمه وقال المحمودة ولا يكفي العا
 بمشاهدة المعنى متصلا ولا داعيا الى فضله لا بدحيا ولا باقبال العامة
 عليه لا باقتضاها لان هذا النوع فانه قد يكون غالطا في نفسه مما
 لا بد ان يعلم منه لاقتضائا لشرطه المعبر من ممارسة وممارسة
 العلماء ومدارسته شهادتهم له باستحقاق نصبه فيكون بطلان
 اياه والاختلاف بين هذين الكلامين ظاهر كما ترى في كلام المحقق هو

والمعنى ان البني جرحا على الاعراب المسلم اذ كانوا يعطون العلم جيد القصد كما قال الاعراب البقرة على البقرة والاعدام نزل على البقرة ذات البرج وارض ذات فجاج لا نزل على الكلبين غير اصله فيمنع انتهى يرجع اليه المقلد مع الاجتهاد ان يكون موثقا عند صحة رجوع اليه على اصول الشريعة فانه بالحق المصلحة المطلقة والاجبا المتواترة او لقرائن الكيفية المتعاضدة وبقائها على علمين العارفين لا يتجسس عن الا اجتماع شرط قطوعها في هذا الموضوع عن الوجوه كما لا يخفى على المتأمل يظهر منها دلائل متضادة في خلاف فان العلامة رده فانه تنهد لا يشترط في المستغنى على صحة اجتهاد المعنى لقوله ثم فسئلوا اهل الذكر من غير تغيير بل على علمين بقا من يوجب على طاعة من اهل الاجتهاد والورع ولما يحصل له هذا النظر برؤية له نصيبا للمعنى بمشاهدة واجتماع المسلمين على استنفاد ونظمه وقال المحمودة ولا يكفي العا بمشاهدة المعنى متصلا ولا داعيا الى فضله لا بدحيا ولا باقبال العامة عليه لا باقتضاها لان هذا النوع فانه قد يكون غالطا في نفسه مما لا بد ان يعلم منه لاقتضائا لشرطه المعبر من ممارسة وممارسة العلماء ومدارسته شهادتهم له باستحقاق نصبه فيكون بطلان اياه والاختلاف بين هذين الكلامين ظاهر كما ترى في كلام المحقق هو

ترجع بعضهم بالعلم بالوضع قال المحققون يعلم العلم لا بالقوى
يستفاد من العلم لا من الوضع والقول الذي عنده من الوضع محجور عن النقض
تماما لا يعلم فلا اعتبارا بجهان وضع الآخر وهو **أصل** في الصلاة
في التمهيد في جوابنا المجتهد في القوى بالحكم على الاجتهاد السابق
ومنع من ذلك التحقق ضد في شرائط شيوخ القوى ان يكون الخفض
بحيث اذا سئل عن اية الحكم في كل قصه يقضيها التي في جميع المواقف
ينفي عليها قال في موضع اخر اذ في المجتهد عن نظره وانعقد ثم قصد
بينها في وقت آخر فان كان ذاك الدليلها جاز له القوى والتمسكه
افضل له استئناف نظره ان ادى نظره الى الاول فلا كلام ان قاله
القوى في الاجرة ولا ريبا بما فكره المحقق اولي عن ما ذهبا للعلماء
متوهم ان الواجب على المجتهد تحصيل الحكم بالاجتهاد وان حصل في
الاستئناف عليه بعد ذلك يحتاج الى الدليل وليس **أصل**
لا في خلافه في هذا شرط مشاهد المحقق في العمل حول بل غير ذلك
عنه اذ ما حيا وجوب ذلك بالاجماع على جواز رجوع الحائض الى الزرع
العام اذا روى عن النبي وبلغ ذلك الصواب كرامة التمتع منه هل يجوز
العمل الرواية عن النبي ظاهر الاصحاب لا يلتزم على عدم العمل خلافا
من اجازة الحكم المذكورة المنع في كلام الاصحاب على ما وصل اليه

عندما كنت في السجن

[illegible]

جدا لا يشق ان يذكر يمكن الاجماع لعمان التقليد انما ساع الاجماع
للقول سابقا ولزم المخرج الشدائد العشرة كلف الحق الاجماع وكلا
الوجهين لا يهمل دليل في موضع النزاع لان مؤيد حكاية الاجماع مخرج
في الاختصاص بتقليد الاجماع والمخرج لم يرد هنا بنوع التقليد بل
على ان القول بالجواز قبل الجحد على اصولنا لان المسئلة اجتهادية
وهذه العاوى فيها الرجوع لا تقوى المجهول ح قال غا على الجواز ان كان
مينا فالرجوع الى قواه فيها دون ظاهرها ان كان حيا فابا صر فيها
والعمل فيها والى قواه غير ما يصد عن الاعبا فابا صر فيها فاما ظاهر
اتفاق علما شاعلى المنع من الرجوع الى قواه المبس مع وجوه المجهول
في تحكي الاجماع فيصير ايضا لاصطلاحه في التبادل والى
فقال الامارين الى الدليلين الظنيين عند التجهيد بقضه المجهول في العمل
باصحابه لا نفرد في ذلك فاعلم ان الاصحاب عليه اكثر اهل الخلاف
وهم من حكم بنساقطها والرجوع الى البرائة الاصلية وانما يحصل
مع الياس من النتيجة بكل جمل وجوب المصير اليه ولا عند التقاض وحده
اسكان الجمع ولما كان تراض الاولات الظنية عندنا منصرفا في الاجماع
لاجرم كانت وجوه الترجيح كلها راجعة اليها وهي كثيرة منها الترجيح بالشد
ويحصل امولا ولا في كثرة الرواة كان يكون رداة احدها اكثر جدا

هذا هو الوجه في رد قولهم انما ساع الاجماع
للقول سابقا ولزم المخرج الشدائد العشرة كلف الحق
الاجماع وكلا الوجهين لا يهمل دليل في موضع النزاع لان
مؤيد حكاية الاجماع مخرج في الاختصاص بتقليد
الاجماع والمخرج لم يرد هنا بنوع التقليد بل على ان
القول بالجواز قبل الجحد على اصولنا لان المسئلة
اجتهادية وهذه العاوى فيها الرجوع لا تقوى المجهول ح
قال غا على الجواز ان كان مينا فالرجوع الى قواه فيها
دون ظاهرها ان كان حيا فابا صر فيها والعمل فيها
والى قواه غير ما يصد عن الاعبا فابا صر فيها فاما
ظاهر اتفاق علما شاعلى المنع من الرجوع الى قواه
المبس مع وجوه المجهول في تحكي الاجماع فيصير ايضا
لاصطلاحه في التبادل والى فقال الامارين الى الدليلين
الظنيين عند التجهيد بقضه المجهول في العمل باصحابه
لا نفرد في ذلك فاعلم ان الاصحاب عليه اكثر اهل الخلاف
وهم من حكم بنساقطها والرجوع الى البرائة الاصلية وانما
يحصل مع الياس من النتيجة بكل جمل وجوب المصير اليه
ولا عند التقاض وحده اسكان الجمع ولما كان تراض
الاولات الظنية عندنا منصرفا في الاجماع لاجرم كانت
وجوه الترجيح كلها راجعة اليها وهي كثيرة منها الترجيح
بالشد ويحصل امولا ولا في كثرة الرواة كان يكون رداة
احدها اكثر جدا

من ردة الاخ فيزج مارواية اكثر لقوة النظر اذا العدد والاكثر ابعدا ٢٢٥

المخاطب من الاول ولان كل واحد يقيد فنانا فاذا انضم اليه فوى حتى
ينتهي التواتر فيفيد اليقين الثاني بجان راوى احدهما على راوى
الاخر في ضعفه بل معظم الضد كالشك والظن والورع والعلم
والضبط قال المحقرون ربح الشيخ بالضابط والاضبط والعالم والام
محتاجا بان الحائفة قامت ماروه محمد بن مسلم ويريد بن مؤيد الفضل
بن ديسا ونظاره على ليس له خالهم قال ويمكن ان يخرج لنا على ان
العالم والاعلم ابعدين احتمال المخاطب وان ينقل الحديث على وجهه
اولا التاكيد للوسائط وهو علو الاستا فيرجع العالي ان خال
العالمة وغيره من وجوه الخط فانه اقل قال العلامة في النهاية علو الاستا

عليها ليعمل امتثال الترجيح البهاري بالجملة فهذا في غاية الظهور ومنها
 باعينا الرواية فيرجح المزدني بلفظ التصو على المزدني بجاءه على الحق
 عن الشيخ انه قال اذا واحد من بين اللفظ والاخر المعنى وضارضا
 فان كان روى المعنى معروفا بالضبط والمعرفة فلا ترجح وان لم يوثق
 بذلك ينبغي ان يؤخذ المروي ^{نظرا} قال الحق وهذا صحيح لا بعد الزوال
 منه كيف يخفى عن الشيخ بالتفصيل الذي حكاه عنه من ان الترجح رواية
 المعنى مشروطة بالضبط والمعرفة وتعليقه بترجيح اللفظ بانه بعد الزوال
 يقتضي التقيد بمطالعة عمدة الضبط والمعرفة في روى المعنى كما نظر الشيخ
 ومنها الترجيح بالنظر الى المتن وهو من وجوه احدها ان يكون ^{نظرا} احد المتنازعين
 ضيحا ولفظ الاخر دكي كما بعيدا عن الامتناع فيرجح الضمير ويظهر الامر
 واما الاضغ فلا يرجح على الضمير خلافا للعلامة في بيان التكميل ^{الضمير}
 لا يجب ان يكون كل كلامه فصيح فانيها ان شاكا الدلالة في احدهما ان
 جماد لا بد ان يكون قويا لا يوجد مثله في الاخر فيرجح من اكد الدلالة
 ومن ثمة ما جاني بعض اجابا التفسير ليس بغير دخول الوقت ^{الوقت} لو كان
 ففعل هذا الله خالفه رسول الله وقالها ان يكون مدلول اللفظ
 احدهما حقيقيا وفي الاخر مجازا وليس يقال فيرجح ذو الحقيقة ان يكون
 فيها مجازا بالكن صحت التوزاع في الخلاف في احدهما اشد وقوى او اظهر

هذا هو الوجه الذي عليه الترجيح في هذه المسألة
 وهو ان يترجح المعنى على اللفظ في كل واحد من
 هذه المسائل الثلاثة
 الاولى في الترجيح بين اللفظ والمعنى
 الثانية في الترجيح بين اللفظ والمعنى
 الثالثة في الترجيح بين اللفظ والمعنى

٢٢٧ في الاخرى فيجب حجج الاشهر والاقوى والاعظم وبما ان يكون لادراك
 على المراد من غير حاجة الى توسط الامر ودلالة الاخرى وقوة عليه فيرجح
 غير المحتاج فذلك لبعض الناس منها وجوبها التكريرة والمقبول منها داخل
 في عموم ما ذكرناه ان كان في كلام الكل معناه بالذكر كرجح العام الذي لم
 يخص بالطلاق الذي لم يقيد على المختص بالمعين كرجح ما قد تعرض للعللة
 على ما اقتصر فيه على الحكم وكرجح ما يكون للفظ فيه قل الخ لا على ما
 كالمشرك بين المعينين على المشترك بين ثلاثة فمان ووجه دخولها ما ذكرنا
 ان الاول يرجح الى ترجيح الحقيقة على المجاز الثاني الترجيح لاقوى دلالة
 على الاضعف لان التعليل يقيد بقوة الحكم وكذا الثالث منها الحجج
 بالامور الخارجية وهي اربعة اولها اعضاء احادها ما يدل الترفاه ترجح
 به على الاثوية دليل الثاني عمل اكثر السلف باحد ما يرجح به على الآخر
 قال المحقق ما زاد عمل اكثر الطائفة على احد الروايتين كانت في الجواز
 كون الامام في جلته لان لكثرة امانته لوجان والعمل بالراجح والبيات
 مخالفة احادها للاصل ووجه الاخر ترجح المخالف عند اهلنا وكثرنا
 وذهب بعضهم الى ترجح التواتر وهو اختيار الشيخ رحمه الله الاول جاحدا
 ان المخالف لا يصح بعبود عنه لاننا قلنا من انما لا يعمل الامم
 وذهبوا بالمقرر بحكم معلوم بالاصل فكان اختيار الاول والى الثاني

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

في قوله
 في قوله
 في قوله
 في قوله

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين أجمعين

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

٢٨
القول الناقل يقتضي تعليل الشيخ لانه يزيل حكم العقل فقط بخلاف المقر فانه
يوجب تكثيرا لانه حكم الناقل بعد ان لا حكم الناقل حكم العقل فانه الناقل
ان حل الحديث على ما لا يشترط الا من الشرع اولى من حله على ما لا يشترط
العقل بعينه اذ فائدة التأسيس اقوى من فائده التأكيد محل كلام الناقل
على الاكثر فائدة اولى الحكم ترجيح الناقل فيسلم الحكم بتقديم المقر عليه
وذلك يقتضي كونه واردا تحت الحاجة اليه من مضمونه معلوم اذ انما
فلا يفيد التأكيد قد علم رجوعه بخلافنا اذا رجعا المقران
ترجح يقتضي هذا الناقل عليه فيكون كل منهما واردا في موضع الحاجة
الناقل فظاهر واما المقر فلوروده بعد فهو سر ما بعد الناقل فيكون
هذا اولى قلنا المحين لا ينفصل الشياخ المدعي قال الحق بعد
للقول من حاصل المحين نعم ما قال الحق انما ان يكون الخبر على وجه
او عن ائمة عليهم السلام فان عن النبي علم التاريخ وكان المنازع اولى اكان
مطابقا للاصل وليركن مطابقا مع جعل التاريخ بحسب التوقف كما
يحتمل ان يكون منسوخا وان كان عن ائمة عليهم السلام رجح القول بالخبر
سواء علم تاريخها او جهل لان الترجيح منقول هنا والشيخ لا يكون بعد
النبي الرابع ان يكون احدهما مخالفا لاهل الخلافة والاخر موافقا
لخالف لا محالة لانه في الواقع قد حكى الحق في عمن الشيخ انه قال

اذا شاور

اذا ثبت الروايات في العدالة والعدل على ما بعد ما من قولنا
 ثم قال المحققة والظاهر ان اجتماع ذلك برواية روث عن الصادق
 وهو اثبات السلسلة عليه بخبر الواحد لا يتحقق عليها فيه مع انه قد
 فيه ضلال من الشيعة كما لم يقدح غيره فان اجمع بان لا يبعد لا يحتمل الا
 القوي الموثق للعامة بحتم الثقة فوجب الرجوع الى ما لا يحتمل قلنا
 لانهم لا يحتمل الا القوي لانه كما جاز القوي لصحة رواها الامام
 كذا يجوز القوي بما يحتمل التاويل مراعاة لصحة رواها الامام وان
 كما لا ينهها فان قال في الحديث باب العجايب الحديث قلنا انما يصير
 ذلك على تقدير التعارض حصول ما يمنع من العمل لا مطلق فلم يزل
 سدا بل العمل هذا كلامه وهو ضعيف اما الاول فلان رد الاستدلال
 بالخبر بان ثبات السلسلة عليه بخبر الواحد ليس بجيد اذ لا مانع ثبات
 مثله بالخبر المعتبر من الاما د مضمون ما نظائره بدليل من غير هذا
 الخبر الذي اشار اليه لم يثبت محضه فلا ينفصحه واما ثانيا
 فلان الاتناء بما يحتمل التاويل وان كان محتملا الا ان احتمال
 الثقة على ما هو المعلوم من احوال الائمة اقرب واظهر وذلك
 كانه الذبح فكل من التبع عنده الموثق قد ثبت وكلت هذه
 الضميمة الشبهة المتماة بمعايير الاصول بعون الله الملك الوهاب